

# طَبَقَاتُ فُجُورِ الشُّعْرَاءِ

تأليف  
محمد بن سلام الجمحي  
١٣٩-٢٣١ هجرية

## السِّفَرُ الْأَوَّلُ

قَرَأَهُ وَشَرَحَهُ  
أَبُو فُهْمٍ  
محمود محمد شاكر

الْفِكَرُ حَبْلٌ، مَتَى يُنْسَلَكُ عَلَى طَرَفٍ مِنْهُ، يُنْطَلِ بِالثَّرِيَّةِ ذَلِكَ الطَّرَفُ  
وَالْعَقْلُ كَالْبَحْرِ، مَا غِيضَتْ غَوَارِيهُ شَيْئًا، وَمِنْهُ بَنُوا الْأَيَّامَ قَعَتِرُ  
أَنُو الْعَلَاءِ الْمَعْرِي

الناشر دار المدنى بمكة

تليفون : ٦٧٠٠٧٨٨ فاكس : ٦٧١٣٤٢٤



أبُو فَهْدٍ  
محمَّد بن محمد شاكِر

بَرِّسَانُج

# طَبَقَاتُ فُجُورِ الشُّعْرَاءِ

جُرْ، يَا غَرَابُ، وَأَقْسِدْ، لَنْ تَرَى أَحَدًا  
هُمُ الْمَعَايِرُ، صَامُوا كُلٌّ مِنْ حُجُبُوا  
لَوْ كُنْتُ حَافِظًا أَشْمَارَ لَهُمْ يَنْعَتُ  
إِلَّا مُسِيئًا، وَأَيُّ النَّاسِ لَمْ يَجْرِ<sup>(١)</sup>  
مِنْ جَنْسِهِمْ، وَأَنَا حَوْلًا كُلِّ مَحْتَجِرٍ<sup>(٢)</sup>  
ثُمَّ أَقْرَنْتُ...، لَمَّا أَخْلَوْتُكَ مِنْ جَجِرٍ<sup>(٣)</sup>  
شَيْخُ الْمَنَسَةِ

(١) جازا بجور: اعتدى غداً وأنا ظالم لا صلاح معه

(٢) هم المعايير: هم الناس، ضامه: ظله حقه، ونحوه  
فمختار، منقح مناه صاجد.

(٣) ينعى: يفتى نصيحنا. لما أخلوك من ججير: لما نجوت  
من ججيرين نوكت به.



دِيَا جَهَّ الْكَتَاب

إهداء

إلى مجلة المورد بالعراق ، لجميل  
فضليها على أهل هذا اللسان العربي

أبو فهد  
محمود محمد شاكر

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نحمدك اللهم ونستهديك ونستغفرك ، وتوكل عليك ولا نكفرك ،  
ونخلع من يكفرك ، وصلى الله وسلم على نبينا محمد الداعي إلى الهدى  
والرشاد ، وعلى أبونا إبراهيم وإسماعيل ، وعلى أصحاب رسوله الذين  
اصطفاهم من خلقه ، واثمنهم على حفظ كتابه ، وإبلاغ رسالته إلى  
الناس كافة ، صلاةً وسلاماً دائماً ، ما ناحت مطوقةً وما ذرَّ شارق .

### كَلِمَةٌ

هذا الكتاب كان في أصله رسالةً موجبةً إلى مجلة « المورد »  
التي تصدرها وزارة الإعلام والثقافة بالعراق ، والتي يتولى أمرها  
الأستاذان عبد الحميد العلوجي ، وحاتر طه الراوي . ولكنني بعد  
أن مضيت فيها وخشيت أن تطول الرسالة ، إذ كنت مضطراً أن  
أثقلها بما أنقله من مقالة نشرتها « المورد » ، كتبها الدكتور على  
جواد الطاهر ، عن « طبقات الشعراء . . . مخطوطاً ومطبوعاً » =  
رأيت أني سأكلف المجلة ما لا تطيق ، فأرتكبت في حقها جرماً  
لا يُغتفر . فأنا لا أشك أنهم سوف ينشرون ما أكتب ولو طال ،  
لأنه ردٌّ على كلامٍ نُشر فيها ، في المجلد الثامن ، في خريف  
١٣٩٩ هـ ، ١٩٧٩ م . فظننت أن لو نشرنا تلك الرسالة ، لتجاوزت  
ما تطيق مجلة أن تنشره . هذا على أني لم أر هذا العدد من المجلة

إلا في شهر جمادى الأولى سنة ١٤٠٠ هـ ، فرأيت أيضاً أن الوقت قد فات .

فعندئذٍ آثرتُ نشرها كتاباً نيابة عن مجلة « المورد » ، ولولا الحياء الذي يقيصم ، لاجترأتُ فوضعت اسم المجلة على غلاف هذا الكتاب . ولكنني لا أترددُ البتّة في تقديم هذا الكتاب إلى مجلة « المورد » ، اعترافاً بجميل فضلها على أهل هذا اللسان العربي ، ومعذرةً إليها إن ساءها مني هذا الاجتراء .

أما لفظ « البرنامَج » الذي اخترته ليكون جزءاً من عنوان الكتاب ، فهو أصلاً بمعنى « الدِّيَاجَة » أو « الفاتحة » ، وهو أيضاً يحمل معنى الورقة الجامعة للحساب أيّاً كان ، أو بمعنى الرُّمَام الذي يُرْسَم أو يُقَيَّد فيه مَتَاعُ التِّجَارِ وسِلْمُهُمْ . وهو معرّب « برنامِه » الفارسية ، وكل معانيها مطابق لمضمون ما في الكتاب ، فأثرت هذا اللفظ على فارسيته . وكل ما عرّبته العربُ بالسنتِها فهو من كلام العرب إن شاء الله .

ولما عزمت على نشرها كتاباً مفرداً برأسه ، بدا لي أن ألحق بآخره مقالة الدكتور على جواد الطاهر برُمَتها ، كما هي منشورة في المورد ، ولكنني بعد ذلك أحجمت ، مخافة أن أكون معتدياً على حقوق المجلة ، أو على حقِّ الدكتور على جواد ، لا يبيحه هولي ، ولا تطيب نفسه به . هَمَمْتُ ، ولم أفعَلْ ، وكِدْتُ . . . . ثم قبضتُ يدي ، ورأيت أن الذي أنقله بنصّه منها ، على طوله أحياناً ، كفاية . ولم أخن الأمانة في النقل منقال حبةٍ من خردل .



وبمرة واحدة ، كنتُ مستطیعاً أن أغضُّ الطرفَ عن هذه المقالة التي نشرتها مجلة «المورد» ، كما غضضته قديماً وحديثاً عما هو أجودُ منها وأمثل ، ثم لا أهيجُها عن مجتمها بين أعداد المجلة ، وأزوى وجهي عنها وأنصرف . فهي في الحقيقة ، كدفاتر اليهودي ، كما يقال في المثل ، لأنَّ اليهوديَّ إذا أفلس ، استخرج دفاتره القديمة ، وجعل ينظر فيها لكي يقبأهي في أيام فقره ، بما كان وانقضى من أيام غناه . فمقالة «المورد» هذه كُتبت ، كما يقول صاحبها ، في سنة ١٩٦٤ نقداً لكتابي «طبقات فحول الشعراء» ، الذي كان قد نُشر سنة ١٩٥٢ . وهو يعيدُ نشرها في سنة ١٩٨٠ ، بعد أن طبعتُ الطبعة الثانية من كتابي «طبقات فحول الشعراء» في سنة ١٩٧٤ . ولا أدري ماذا كان حدث لصاحبها الدكتور على جواد الطاهر ، فيما بعد سنة ١٩٧٤ ، حتى احتاج أن يعودَ إلى دفاتره القديمة ، فينشر ما كتبه سنة ١٩٦٤ ، في سنة ١٩٨٠ ، وقد نُشر كتاب الطبقات في سنة ١٩٧٤ نشرة مخالفة كُلِّ المخالفة للنشرة سنة ١٩٥٢ . وبالطبع ، هذه أغرب كائنةٍ حدثت في حياتنا الأدبية !

= فلغرابة هذه الكائنة ، ولأنني رأيت صاحبها قد جمع فيها القاصي والداني ، والشارد والوارد ، وما يُنطقُ باللسان ، وما يُسكَّم في الجنان = ولأنني رأيت فيها أيضاً كائنةً غريبةً أخرى ، أنه لم ينشرها كما كتبها سنة ١٩٦٤ ، بل ظاهره جداً أنه أدخل عليها تعديلاً يوافق الهدف الذي يرمى إليه ، فأخذ من كلام فلان وفلان ، فأدخله في صلب كلامه ، متوهماً أنه سيخفي ، مع أن الذي أخذه مكتوبٌ بعد التاريخ الذي قال إنه فرغ فيه من

كتابة مقالته ، التي عرضها على الدكتور مهدي الخزومي ، والدكتور عزة حسن ، والدكتور مازن المبارك في أواخر عام سنة ١٩٦٤ . كوائنُ غريبة في الحياة الأدبية الفاسدة التي تعيش فيها الأمة العربية ، منذ زمان طويل .

فلغرابة هذه الكوائن ، نهيتُ نفسي عن الإغضاء عن هذه المقالة ، واحتملتُ عبء قراءتها مرةً ثانية ، لأتّى أريد أن أبليَ عُذراً في إرشاد الأجيال الجديدة التي كُتب عليها أن تعيش في رَدَعَة هذه الحياة الأدبية الفاسدة ، التي أطبقت بفسادها على الأمة العربية والإسلامية . ( الرَدَعَة : الماء والطين والوحل الكثير الشديد ) ، والسكوت عن فساد هذه الرَدَعَة : مشاركة في آثامها وجرائمها ، وهذه المشاركة الصامتة : معونة لكل متفحّم على إفساد أجيال من مُطلّاب علم العربية ، لاذنب لهم إلا أنهم طلبةُ علم ، في جامعات يتولّى تعليمهم فيها من يعمل في إفساد الحياة الأدبية .

وأيضاً ، فإنّي آثرتُ أن أكتبَ هذا « البرنّاميج » ، لأطرح عن ابن سلام ما نراكم عليه وعلى كتابه « طبقات فحول الشعراء » من أنقاضٍ أحدثتها قذائف الألسنة بلا ذنبٍ جناهُ ، ولأنفُض عنه ما غبّر وجهه من عُمير الراحين في فنائه ، فقدّا لشيءٍ واحدٍ ، هو تسميتي كتابه « طبقات فحول الشعراء » ، دون الاسم الذي عرف به ، وهو « طبقات الشعراء » . والذي أحدث لهؤلاء الراحين هذا النُقب الذي دخلوا منه ، هو صديقي وأخي وعشيرتي الأستاذ السيد أحمد صقر ، كان ذلك في سنة ١٩٥٢ ، حين قال إنّي قد « غيّرتُ » اسم الكتاب ، والحقيقة هي أنّي « عدلتُ » ، عن اسم مشهور ، إلى اسمٍ مكتوب على المخطوطة التي كُتبت في سنة ٣١٠ من الهجرة

أو قبل ذلك بقليل . وهى تعدُّ من أتدم المخطوطات العربية الموجودة الآن فى دور الكتب . وسترى ذلك مفصلاً على وجهه فى هذا « البرنامج » .

\*\*\*

وتدخمتُ هذا « البرنامج » ، ما يكشفُ حقيقةً منهجيةً فى دراسة الكتب العربية ، مطبقاً تطبيقاً صحيحاً فى الكتاب الذى قرأته وشرحته ونشرته ، وهو كتاب أبى عبد الله محمد بن سلام الجحى : « طبقات فحول الشعراء » . ولأول مرة فسّرت حقيقةً عملياً فى « دراسة أسانيد الكتب الأدبية » ، كالأغانى لأبى الفرج الأصفهاني ، وكالموشخ لأبى عبيد الله محمد ابن عمران الرزباني ، وهو أساسٌ لكل دراسة لكتبنا الأدبية التى سارت على النهج الصحيح فى إسناد الأخبار والآثار والأشعار . لم أكتبه من قبل ، لأنى لست ممن يتبعج ويتباهى بشئٍ فعله . وكنتُ ، وما أزال ، أرى أن تطبيق « النهج » ، خيرٌ وأمثلٌ وأجدى من وضع قواعد للحفظ ، لا يعرف من يحفظها كيف يطبقها . ومنهجى مبثوثٌ فى كل ما نشرتُ من الكتب ، وفى كلِّ ما كتبتُ بيدي ، وفى كلِّ ما أرشدتُ إليه من استرشدي من طلبه العلم . وهذا حسبي .

ولكن العجب بعد ذلك ، أن يأتى آتٍ لم يتعمَّس بما ترمستُ به حتى وضعت منهجى وطبقته تطبيقاً مبثوثاً فى كلِّ كُتبي ، يأتى هذا الآتى ، وعاليه طيلسان ، فيأخذ كُتبي فيقرأها بلا فهم ولا عناية ولا مراجعة ولا تثبت ، فيظنُّ فى نفسه الظنون ، فينقدُّ ما كتبتُ . وأنا فى الحقيقة لا أبالى بهذا الضرب من النقد الذى يكتبه الدكتور على جواد الطاهر وأشباهه ، فأردت بهذا « البرنامج » ، تجلية الحق لا استهانةً بأنذارهم ، ولا خطاً لمنزاتهم ، بل

أن أظهر ما يخفيه من تحته هذا الطليسان الذي أطلقوا عليه اسم « المنهج العلمى » أو « علم التحقيق » ، فكان ما كتبه الدكتور على جواد الطاهر أحسنَ مثلٍ لهذا الطليسان الذى يختال فيه المختال ، ومن تحته زقٌ أجوفٌ ، كما قال أبو الطيب فى أستاذية كافور :

وقد ضلَّ قومٌ بأضنامهم ، وأما يزقٌ رِيَّاحٍ ، فلا !  
ومن جهلتَ نفسه قَدَرُهُ ، رأى غيره منه مالا يرى

فهذا « المنهج العلمى » أو « علم التحقيق » الذى يختال المختال فى طليسانه ، ليس إلّا دروساً أنشأها جماعة من أعتام الأاطجم فى زماننا ، فتلقنوها عنهم حفظاً عن ظهر قلب ، فإذا جاء أحدهم كتابٌ أو وقع فى يده ، نظر ، فإذا كانت القواعدُ المحفوظة مطبقة فى هوامش الكتاب ، فذاك الكتابُ ، ذاك الكتابُ « المحقق » . فإذا لم يرَ أثراً ظاهراً فى هوامش الكتاب يطابقُ المحفوظ من القواعد ، فهو كتاب : « غير محقق » ، « كتابٌ ردىٌ جداً » ، يقولها قائلهم ، رافعاً هامته ، ناصباً قامته ، مصعراً خذه ، زاماً بشفتيه وأنفه ، كهيئة المتقزز المتقذر . بهؤلاء وأشباههم ، نفشى وباء « تحقيق الكتب » على هذه القواعد المحفوظة ، وشوة وجه الكتاب العربى هذا السيلُ الجارف بما يحمل من غُثاءٍ وجُفَاءٍ وقَدَر . هذا عجب !

بيد أن أعجب العجَب عندى ، أن يأتى هذا الآتى ، فلا يقتصر على أن يحاكنى إلى محفوظه من قواعد « المنهج العلمى » و « علم التحقيق » ، بل يُريدنى أيضاً أن أتبع هذا « المنهج » قسراً ، وإلّا فإن إساءتى بخلاف هذا « المنهج » إساءةٌ توجب العقوبة ، لالا ، بل توجبُ الغمز واللمز والهمز ،

وترميز الحواجب والعيون ، لا تقذراً وتقزراً فحسب ، بل استهزاء واستهانة ،  
نزولاً إلى درك يستحي معه هذا الآتي ، أن ينطق اللسان بألفاظٍ أستهقها  
أنا وعلى معاً ، فيلجأ إلى ما يدخل في طوقه من التقيّة ، وإلى ما لا يدخل  
في طوقه ولا يحسنه من معاريف الكلام التي لا يحسنها إلا الكتاب .  
هذا هو الذي سمّيته في آخر هذا « البرنامج » : الحياء المُقذع ( من  
القذع ، وهو قول الخنّ والفحش ) :

ولو ترمي بلؤم بني كليب      نجوم الليل ، ما وضعت لِسارى  
ولو ليس النهار بنو كليب ،      لدنس لؤمهم وضع النهار

كهذا الذي قاله الفرزدق لجرير .

فمن أجل هذا كتبتُ هذا « البرنامج » ، لا ميط الأذى عن نفسى ،  
وعن شيخى ابن سلام ، وعن كتابه « طبقات فحول الشعراء » . والحمد لله  
أولاً وآخراً ، وصلى الله وسلّم على نبينا محمد ، وعلى أبونا إبراهيم وإسماعيل ،  
وعلى أصحاب رسولنا أئمة الهدى والرشاد

وكتب  
أبو فهر

١٣ من جمادى الآخرة ١٤٠٠ من الهجرة  
يوم الاثنين ٢٨ من أبريل ١٩٨٠ للميلاد

محمود محمد شاكر

مصر الجديدة  
٣ شارع الشيخ حسين المرصفي



قرأتُ في المجلد الثامن من « المورد » ، العدد الثالث ، الصادر في خريف ١٣٩٩ ، ١٩٧٩ ، كلمة الدكتور علي جواد الطاهر ، بعنوان « طبقات الشعراء .. مخطوطاً ومطبوعاً » . وقبل كل شيء ، أجده حَقّاً عليّ ، أن أقصّ القصة التي أشار إليها الدكتور علي في تعليقه الأول [ ص : ٢٠ من عدد المورد ، الثالث ١٩٧٩ ] . كنت حديث عهد بالخروج من السجن الطويل : في أوائل سنة ١٩٦٨ ، فوصلتني رسالة الدكتور علي جواد الطاهر ، يذكر فيها رغبته في إعادة طبع كتاب ابن سلام ، الطبقات ، ولكنني كنت يومئذ ، قد أعددت العدة لنشره ، فكتبت إليه رسالة تحمل هذا المعنى ، فجاءتني منه رسالة أخرى ، أرى من الصواب أن أنشرها ، وهذا نصّها ، مؤرخة بتاريخ ١٩٦٨/١١/٢٤ :

« \* »

الأستاذ الكريم ، والباحثة الجليل الشيخ محمود محمد شاكر ، حفظه الله .  
تحية واحتراماً ، راجياً لكم الخير والصحة واطراد التحقيق والنشر .  
وبعد ، فقد سررت أيما سرور برسالتكم البليغة الرقيقة ، وأكثرت ما زاد السرور والابتهاج ، خبر إعدادكم تحقيق « طبقات الشعراء » إلى طبعة ثانية ، بعد عثوركم على المخطوطة الضائعة .  
وكنت أتمنى لو ملكتُ نسخاً من مجلة الآداب ( ديسمبر ١٩٦٥ ) ،

ومجلة الأديب ( إبريل ١٩٦٧ ، مايو ١٩٦٧ ) ، إذاً لبعثتُ بها إليكم لمعرفة رأيكم فيها والإفادة من تنبيهكم على ما حوت من مادة أو رأى . وربما تيسرت لكم يوماً ، ولعلنى أحظى بملاحظاتكم على ما جاء فيها ، أو فى مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ( الجزء الأول والثانى من المجلد الحادى والأربعين ) .

وقد أبى تواضعكم إلا أن تطلبوا ما لدى من ملاحظات ، وليس لى ما يستحق الذكر ، ولا أشكّ فى أن التحقيق الجديد سيزيل الآثار التى شكوت من وقوعها فى التحقيق الأول .

ولى فى مخطوطة كتابى « محمد بن سلام ... » فصلان ، الأول بعنوان : « طبقات الشعراء مخطوطاً ، والثانى ... مطبوعاً » ، ولم أنشرهما انتظاراً للطبعة الجديدة .

وإنى ذاكر هنا خلاصةً لعدد من ملاحظات القضاين ، مع رجاء العفو والعذر :

١ — اسم الكتاب ، طبقات الشعراء ، وفى تسميته « طبقات فحول الشعراء » ، تسمح وتجاوز ، ومثله عنوانات فصول الكتاب .. الطبقة ... من فحول الشعراء .

٢ — جاء على الصفحة ٧ من مقدمتكم : « ... ثم طبع الكتاب بعد ذلك طبعات لا خير فيها .. » ، ولكنى لم أجد إلا طبعة واحدة ، هى « المحمودية لصاحبها محمود على صبيح » .



٣ - لو وضعت النقول عن الأغاني والوشح والأمالى بين حاصرتين [ ] ، ولو استنفدت المقابلة الروايات الأخرى فى المصادر التى رجعت إليها .

٤ - رجعت فى تحقيق الطبعة الأولى من تحقيقكم إلى مخطوطكم ، وطبعة بريل والسعادة .. ، وكنت أتمنى لو رجعتكم إلى مخطوطة شيخ الإسلام فى المدينة المنورة ، وهى مصورة فى معهد المخطوطات فى القاهرة ، ورقها فيه ١١٢٨ ( تاريخ ) ، أقول هذا وقد يكون فى قولى إطالة .

٥ - لو ألحق بالتحقيق فهرس خاص بالمفردات ... وآخر بالمصادر والمراجع التى استعان بها المحقق .

إن من حُسن حظ الإسلام وحُسن حفظنا أن يتولى الشيخ محمود شاكر تحقيق طبقات الشعراء .

الأخ الدكتور نورى القيسى بخصكم بمزيد السلام . أرجو للأستاذ الكريم وافر الصحة وتمام الخير .

واسلموا للمخلص

( على جواد الطاهر ) ( توقيع )

\*\*\*

وصلتني هذه الرسالة الرقيقة الكريمة ، فى أواخر سنة ١٩٦٨ ، ثم مرضتُ مَرَضَةً شديدة استمرت سنواتٍ ، فلم أتمكن من العمل فى الكتاب منذ أواسط سنة ١٩٦٩ ، إلى أوائل سنة ١٩٧٣ ، ثم من الله بالشفاء فأتممتها وفرشت من طبعه فى آخر فبراير سنة ١٩٧٤ . ونسيتُ هذه الرسالة الكريمة

ولم أذكرها إلا حين قرأتُ مقالة المورد ، ولو كنت أذكرها لما قصّرتُ في الإشادة بها وبصاحبها في مقدمة الطبعة الثانية ، ولما قصّرت أيضاً في البحث عن مجلة الآداب ، ومجلة الأديب ، ولكن يسيراً على أن أرجع إلى مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ، فأوفيه حقه غير منقوص . هذا عذري ، فإن قبله فهو مشكور ، وإن ردّه علىّ فهو عندي معذور . وأحبُّ الأمرين إلىّ أن يقبلَ عذري ، لأنّه به أليق = ولأنّه ، كما قال في تعليقه المشهور في مجلة المورد ، انتهى من بحثه في شأن ابن سلام وكتابه « الطبقات » ، في أواخر سنة ١٩٦٤ ، ثم نشر ما نشر منه متفرقاً في مجلات مختلفة في سنة ١٩٦٥ ، ١٩٦٦ ، ١٩٦٧ . وفي هذه السنوات لم أكنُ مستطيعاً أن أعرف شيئاً مما يجري في هذه الدنيا ، وأنا من وراء الأسوار الحصينة . ولما جاءتني رسالته الرقيقة في آخر سنة ١٩٦٨ ، وفيها وعده لي بإرسال صورٍ مما نشر ، ترقبت وفاءه بوعده ، فيما أظنّ ، ولم أردّ على رسالته ، ثم لم أكد حتى فاجأني المرضُ ، فأنساني ترادفُ أوصابه وطوارق وعكاته ، ما كان ينبغي أن أذكره يومئذٍ من فضل هذه الرسالة وفضل كاتبها .

وحين فرغتُ من قراءة ما نُشر في مجلة المورد ، ثم استخرجتُ هذه الرسالة الكريمة فقرأتها ، هالني الأمرُ ، ولم أدري ماذا أقول ، وأعجزني تفسيره ؟ فالرسالة التي كتب بها إليّ في سنة ١٩٦٨ ، تدلُّ على أنه حين علم بإعدادي كتاب طبقات الشعراء للنشر ، آثر أن يتأنّى في نشر فصاين من كتابه عن « محمد بن سلام الجحى » ، وهما : « طبقات الشعراء مخطوطاً » و « طبقات الشعراء مطبوعاً » ، تفضلاً منه وكرماً ، وانتظاراً للطبعة الثانية

من الكتاب . ( و ذكر مثل ذلك أيضاً في تعليقه رقم (١) ، بمجلة المورد ) .  
ومعنى هذا التأتى والانتظار ، هو فيما أظن ، أنه فعل ذلك حتى تصدر الطبعة  
الثانية من « طبقات الشعراء » ، ليدخل تعديلاً على هذين الفصلين اللذين  
كتبهما في سنة ١٩٦٤ ، في نقد الطبعة الأولى التي صدرت سنة ١٩٥٢ ،  
حتى يكون نقده كله موجهاً إلى الطبعة الجديدة = أو على الأقل ، أن يجمع  
بين الأمرين فيذكر ما كتبه عن الطبعة الأولى ، مقروناً بما فعلته في الطبعة  
الثانية ، عند كل موضع كان له عليه مأخذ .

ولكني رأيتُ المقالة المنشورة في مجلة المورد [ المجلد الثامن ، العدد  
الثالث ، سنة ١٩٧٩ ] هي نفسُ ما فرغ من كتابته في سنة ١٩٦٤ ، نقداً  
على الطبعة الأولى التي صدرت في سنة ١٩٥٢ ، وبعد صدور الطبعة الثانية في  
سنة ١٩٧٤ بست سنواتٍ ، وبعد رسالته إلى في سنة ١٩٦٨ بإحدى عشرة  
سنة ! وهذا النشر لا غبار عليه ، إذا كان الفرقُ بين الطبعتين طفيفاً ،  
ولكن إذا صارَ الفرقُ فرقاً جوهرياً ، فنشر المقالة على هذه الصورة القديمة ،  
أمرٌ يحتاجُ إلى فضلٍ نظرٍ . وذلك لأن الطبعة الثانية لم يرد لها ذكرٌ إلا في  
عشرة مواضع من تعليقاته التي بلغ عددها ( ١٢٩ ) تعليقا ، وإلا في مواضع  
متناثرة في صلب المقالة التي كتبت سنة ١٩٦٤ ، وظاهرٌ أيضاً أنها إضافة  
حديثة أكثرها تأييد لنقده على الطبعة الأولى . ولكي يكون الأمر واضحاً ،  
أبدأ بملاحظات أو مأخذه التي بدأها [ ص : ٣٨ ] من المورد ، وأؤجل المأخذ  
الأول المتعلق بتسمية الكتاب « طبقات لخول الشعراء » ، وأبدأ بالمأخذ  
الثاني [ ص : ٣٩ ] والذي وصفه بقوله : « ثانياً : نقل ما جاء في الأغاني وغيره  
إلى « طبقات الشعراء » لسدّ النقص والخلل » . وسأفعلُ ذلك بغاية

الاختصار ، لأنى أريد أن أتحقق من صحة ما قلته آنفاً عن هذه المقالة المنشورة بعد ست سنوات من ظهور الطبعة الثانية .

\* \* \*

(١) بدأ هذا المأخذ بنقل من الطبعة الأولى سنة ١٩٥٢ ، وكنت قلت فى المقدمة : « استبجحتُ لنفسى أن أنقل أخبار أبى الفرج التى أسندها عن أبى خليفة إلى ابن سلام فى مواضعها التى ظننتُ أنها أحقُّ بها ... » ، ثم أشار فى التعليق رقم : (١١٠) إلى [ شاكر : ٣١ ، ٣٢ ] ، ولم يشر إلى مكانه فى الطبعة الثانية . وهذا النص الطويل الذى نقله ليس موجوداً فى مقدمة الطبعة الثانية ، لأنى غيرتُ مقدمة الكتابِ تغييراً جوهرياً ، وذلك لأنى أنشأت فى مقدمة الطبعة الثانية فصلاً سميتُه : « بابه نسخة أبى الفرج الأصفهاني من كتاب الطبقات ، وما نقله عنه فى كتابه الأغاني - ونسخٌ أخرى » [ الطبعة الثانية ، مقدمة ص : ٣٨ - ٥٠ ] .

وفى هذا الفصل ، استظهرتُ أن نسخة أبى الفرج التى أجازها أبو خليفة بروايتها عنه نسخة تامة ، وأنه نقل عنها نقلاً صحيحاً تاماً فى أكثر ما رواه فى كتابه الأغاني ، وأنه تبين لى بالمراجعة والفحص ، أن أخباره المسندة إلى ابن سلام ، جاءت مطابقة لما فى « المخطوطة » ونسخة المدينة « م » مطابقة تامةً فى أكثر الأحيان ... [ مقدمة الطبعة الثانية ص : ٤٣ ] ، ثم قلت بعد ذلك :

« ولما رأيتُ المطابقة الصحيحة بين ما كان فى أصل الطبقات وما جاء فى كتاب الأغاني ، استبجحتُ لنفسى فى الطبعة الأولى أن أزيد فى مواضع

الخُرُم من نسختي المخطوطة ، أخباراً نقلتها من الأغاني بأحد أسانيده الثلاثة عشر المذكورة آنفاً ، وزدتها أيضاً على نسخة المدينة ، التي طبع عنها ما طبع من الطبقات ، وأنا على يقين يومئذ من أنها ( أى نسخة المدينة ) مختصرة من كتاب الطبقات . فعاب على ذلك بعض أهل الفضل من العلماء ، ولكن لما جاءتني مصورة « المخطوطة » كاملة ، وجدت كل ما زدته من الأغاني موجوداً في « المخطوطة » ، بل كان بعضها في نفس سياق ابن سلام وفي موضعه من كتابه . كما أثبتته أنا استظهاراً . مثال ذلك : الخبر رقم : ٧٩٥ ، فإنني كنت وضعته بعد الخبر : ٧٩٣ مباشرة ، وهو كذلك في المخطوطة ، إلا أنه فصل بينهما الشعر الذي رواه ابن سلام في رقم : ٧٩٤ = والخبر رقم : ٩٤٧ ، كنت نقلته من الأغاني ، ووضعت بعد الخبر رقم : ٩٤٦ ، فكان كذلك في « المخطوطة » أيضاً . ومواضع أخرى أدع التكميل بذكرها .

« من أجل ذلك رأيت أن الذي فعلته ليس عيباً قادحاً في عملي ، لأن ما في الأغاني ، هو يبين من كتاب الطبقات ، ووضعى إياه اجتهاداً في موضع من الكتاب ، ربما أصاب موضعه من أصل ابن سلام . وربما أخطأ الموضع الذي وضعه فيه . ولكنه مع ذلك من أصل ابن سلام بلا ريب ، ولا عيب في ذلك إن شاء الله ، وعسى أن يأذن الله بظهور مخطوطة كاملة من الطبقات ، تؤيد أكثر ما ذهبت إليه في إثبات هذه الأخبار في مواضع النقص والخرم التي وقعت في « المخطوطة » ، وفي « م » ، [ مقسمة الثانية م : ٤٣ ، ٤٤ ]

ثم عقيبت على ذلك ببيان المواضع التي أدخلت فيها روايات أبي الفرج من نسخته التي نقل عنها في كتاب الأغاني ، وذكرت أرقام الأخبار في

الطبعة الثانية ، ثم قلت : « فهذه خمسة وعشرون موضعاً ، فيها ستة وثلاثون خبراً . منها خبران مذكوران في « م » ، ولكني أثبت نص الأغاني ، وخبران في « المخطوطة » زدت فيهما من الأغاني أسطراً ، وتسعة أخبار زيادة على المخطوطة ، لأنني أرجح أن نسخة أبي الفرج كانت أتم منها . فيبقى بعد ذلك ثلاثة وعشرون خبراً : كلها زيادة على « م » ( نسخة المدينة ) ، وهي مختصرة ، كما أثبت ذلك في « بآبة مقارنة المخطوطتين » .

[ المقدمة ص : ٤٥ ] .

فاغفالُ هذا الذي قاتمه في الطبعة الثانية ، والاقصصار على ما في الطبعة الأولى ، ليس بالحسن ، ولا أزيد على هذا .



( ٢ ) ثم جاء في المقالة بعد قليل ( المورّد ص : ٤٠ ) مايلي : « ومع أن الأستاذ المحقق ، كان صبوراً في مراجعة الأغاني والنقل عنه ، والمقابلة بين نصوصه ، أنه حين ينقل بيت كثير :

أريد لأنسي ذكرها فكأنما تمثّل لي ليلي بكلّ سبيل

لم ينقل ما جاء بعده عن ابن سلام ( بالإسناد نفسه ) من أنه ، أي ابن سلام ، قال : « وتد رأيت من يفضل عليه بيت جميل :

خليلي فيما عشتما هل رأيتما قتيلاً بكى من حبّ قاتله تبلى »

وأشار في التعليق رقم : ( ١١٣ ) فقال : [ ابن سلام ٤٦٢ ) = ط ٢ :

٥٤٦ [ أي بالرجوع إلى الطبعة الثانية ، وفي التعليق رقم ( ١١٤ ) : ] « الأسباني

٤ : ٢٦٦ » . وفي عبارته بعض التجوّز ، لأنني هنا لم أنقل شيئاً عن الأغاني

بل الخبر موجودٌ في أصل الطبقات نسخة المدينة ، ورقم الخبر في المطبوعة الثانية هو (٧٣٢) ، وهو بنصّه هناك في كتاب المرزبانى [ الموشح : ١٤٧ ]  
أما الذى جاء فى الأغانى [ ٤ : ٣٦٦ ] والذى ذكره فى التعليق ، فإسناد  
أبى الفرج فيه هو : « أخبرنى أبو خليفة قال حدثنا محمد بن سلام = وأخبرنى  
الحرمى قال حدثنا الزبير ، عن محمد بن سلام » ، وهما إسنادان أحدهما عن  
أبى خيفة ، والآخر عن الزبير بن بكار ، كلاهما عن محمد بن سلام . ومثل  
هذا الإسناد المتداخل ، لم يكن من شرطى فيما نقلته عن أبى الفرج ، ولذلك  
لم أذكره بنصه فى الطبعة الأولى ، بل أشرت إليه فى [ ص : ٤٦١ ، تعليق :  
١ ، و ص : ٤٦٢ ، تعليق : ٢ ] . ونعم ذكره أبو الفرج أيضاً فى الأغانى :  
( ٨ : ٩٥ ) . بإسنادٍ يوافق بعض ما نقلته إلى الطبقات من روايته . ولكنه سقط  
منه ما هو ثابت فى مخطوطة الطبقات « م » وفى نص الموشح وهو : « قال ابن  
سلام : سمعت من يظعن عليه ويقول : ماله يريد أن ينسى ذكرها ؟ » .  
وفيه أيضاً بعض التصرف فى لفظ الخبر . كما يبيّن ذلك بالمراجعة ، فأثرت  
الإشارة إليه فى الطبعة الأولى ، ولا سيما أنى رأيت أبا الفرج ذكر الخبر الذى  
قبله بقليل [ رقم : ٦٧٣ الطبعة الأولى ] فغيّر فى لفظه ، فقال فى الأغانى  
[ ٩ : ٣٢ ] : « أخبرنا أبو خليفة ، حدثنا ابن سلام قال : كان كثير مدّعياً ،  
وكان جميل صادق الصباة والعشق » ، ومراجعة خبر الطبقات : [ ٦٧٣  
أولى ] يتبيّن أنه جاء بالمعنى دون اللفظ .

ومع كل ذلك فإنى فى الطبعة الثانية ، عند الخبر رقم : ٧٣٠ ، نقلت فى  
الهامش تعليق رقم : ٣ ، نصّ ما جاء فى الأغانى [ ٨ : ٩٥ ] الذى أفرد فيه  
الرواية عن أبى خليفة عن ابن سلام ، وأشرت إلى الرواية التى أدمج فيها

الطريقين : طريق أبي خليفة ، وطريق الزبير بن بكار ، وكلاهما عن ابن سلام ، وهو في الأغاني [ ٨ : ٩٠ ] ، فالذي عابه الدكتور على جواد في هذا الموضع ، إنما هو عيبٌ على الطبعة الأولى سنة ١٩٥٢ وحدها . وهذا غريب جداً ، لأنه ذكر الطبعة الثانية هنا [ س : ٥٤٦ ] ، والذي طَلَب أن أفعله موجودٌ في الصفحة التي قبلها على التمام [ س : ٥٥٠ ] !

\* \* \*

( ٣ ) ثم قال بعد مأخذه السالف مباشرة : « وحين مرّ بأبيات الفرزدق الأربعة التي جاءت في الطبقات : » هما دَلَّغَانِي . . . لم يشر إلى أن البيت الرابع ورد في الأغاني :

أَبَادِرُ بَوَّائِينَ قَدْ وَكَّلَا بِهَا وَأَحْمَرَ مِنْ سَاحِ تَبِصُّ مَسَامِرُهُ

علماً أن رواية الأغاني عن أبي خليفة عن ابن سلام « . وأشار في هذا الموضع بتعليق رقم (١١٥) فيه : [ ابن سلام : ٣٦ ، = ط ٢ : ٧٩ ] والصواب : « ٢ : ٤٤ » ، ثم رقم (١١٦) وفيه : [ الأسبهار : ١٦ : ١٦٦ ] وكان حق الدكتور على هنا أن ينتقد نقله هنا عن الموشح . لأنني في الطبعة الأولى أتممت الخبر رقم : ٤١ من الموشح : ١١٣ = إلى أواخر الخبر : ٤٣ ، وأقحمت فيه ما جاء في الأغاني [ ٦ : ١٦٦ ، ١٦٧ ] من أول قوله : « فَأَجَلَهُ ثَلَاثًا : ثُمَّ أَخْرَجَهُ عَنْهَا » ص ٣٨ ، إلى قوله : « وَهَذَا قَصِيدَتَانِ » ص ٣٩ ، من الطبعة الأولى . وفي الطبعة الأولى إساءة أخرى ، كان ينبغي أن يأخذها الدكتور على ، لأنني لم أذكر عند الخبر رقم : ٤١ منها إلى أول الخبر رقم : ٤٤ : ما فعلته ، ولأمن أين نقلته ؟ ولا كيف أقحمت فيه ما ليس منه ؟



أما في الطبعة الثانية ، فإنني أتممت الخبر نفسه ( رقم : ٤٦ - ٤٩ ) عن الموشح [س: ١١٣، ١١٤] ، وليس فيها البيت الذي ذكره « أبا در بوايين : » ، ثم رفعتُ هذا الإفحام السيء من هذا المكان ، وجئت بخبر الأغاني تاماً على وجهه . برقم : ٥٠٦ [س: ٣٧٢ طبعة ثانية] : وفيه هذا البيت الذي ذكره ، وفي التعليق رقم ( ٣ ) قلت ، « انظر ماسلف رقم : ٤٨ ، وفيه أربعة أبيات من هذه الأبيات الأولى ، فيما نقلته عن الموشح . أما هذا الخبر فهو زيادة أرجح أن هذا موضعها : نقلتها عن الأغاني [ ١٦ : ١٦٦ ، ١٦٧ ] . و « م » ( نسخة المدينة ) التي نعتمدها في هذا الحرم من مخطوطتنا ، مختصرة كما مضى مراراً . ثم قلت في التعليق ( ٤ ) من الصفحة نفسها : « هذا البيت ، ( وهو الذي ذكره الدكتور على ) ، لم يرد فيما سلف رقم : ٤٨ » . وهذا أيضاً غريب جداً . لأنه لم يتنبه لإساءتين بالفتين ، وانتبه لبيتٍ يحى في خبر آخر غير هذا الخبر ، كنت أنا السبب فيه بإقحامى جزءاً من خبر الأغاني [ ١٦ : ١٦٦ ] في خلال خبر بعيد عنه ، ثم أعدت الأمر إلى نصابه في الطبعة الثانية ، ففصلت القول في هذا ص ٤١ تعليق : ١ ، ثم في ص : ٣٧٢ ، حيث نقلت خبر الأغاني على وجهه ، وعلقت عليه . هذا أمرٌ غريب جداً ، لأنه في هذا المأخذ ذكر الطبعة الثانية من الطبقات [ ص : ٤٤ ] : ولم يلق بالآ إلى الموضوع الآخر ص ٣٧٢ منها .

\* \* \*

( ٤ ) ثم انصرف الدكتور على عن مأخذه على في شأن كتاب « الأغاني » ، وبدأ يذكر مأخذه على في شأن كتاب الموشح للربزباني ، وذكر فيه ستة عشر مأخذاً .

● وأول ما قدم به رقم ( ١ ) « أن الموشح قد يختصر ، فقد نقل ص ٢٢ ما جاء بشأن الإكفاء والإيطاء بإيجاز واضح . إذا قيس بما جاء عن الموضرغ نفسه في الطبقات ص : ٦٠ ، ٦٢ ، ٦٥ » ، وبالطبع ، هو يريد أن يوقع في الوهم أن أكثر ما جاء في الموشح مختصره ، ومع ذلك فإنني في الطبعة الثانية ، قد أشرت إلى ما فعله صاحب الموشح ، منذ أول الخبر رقم : ٦٢ إلى صدر الخبر رقم : ٩٤ = ثم من أول الخبر رقم : ٩٦ ، إلى آخر رقم : ٩٨ = ثم الخبر رقم : ١٠٢ ، كله مع حذف شاهدين . واختصار المربزباني لحديث ابن سلام عن الإقواء والإكفاء : له نظر آخر غير اختصار الأخبار الروية : لا أطيل الحديث عنه .

● وفي رقم ( ٢ ) قال : « ورد إسنادُ هذا الخبر (يعني مقاله في الإقواء والإكفاء . . . ) في الطبقات إلى محمد بن سلام عن يونس ، بينما يقف الموشح عند ابن سلام » ، ويعني أن صاحب الموشح قال : « حدثني إبراهيم بن شهاب ، قال حدثنا الفضل بن الحباب ، عن محمد بن سلام قال : « الإكفاء هو الإقواء مهموز » ، لظنه أن سياق الكلام واحد » ، منذ قال ابن سلام في أوّل الخبر رقم : (٩٠) قال يونس : عيوب الشعر أربعة : الزحاف ، والسناد ، والإقواء ، والإيطاء ، والإكفاء ، وهو الإقواء . والزحاف أهونها . وهو أن ينقص الجزء عن سائر الأجزاء . . . » . وهذا الظن يدخل على كلام ابن سلام خلافاً شديداً من ص (٦٨) إلى ص (٩٦) من الطبعة الثانية من الطبقات ، كقوله مثلاً ص : ٧٨ : « وأخبرني سلمة بن عياش . . » ، فإن ابن سلام هو الذي يروي عن سلمة لا يونس . والحق أن كلام يونس ينتهي

عند قوله : « والإكفاء هو الإقواء » : وما جاء بعده فهو تفسير ابن سلام  
لهذه الألفاظ .

● وأما رقم ( ٣ ) ، وهو موضع الاختلاف بين لفظين : « يقحم » ،  
و « يقتحم » ، فهو مما يقع مثله في نسخ من كتاب . ثم قال في رقم ( ٤ )  
« قد ترد رواية في الموشح مطابقة لرواية الطبقات ، ويحسن في هذه الحالة  
الإشارة إلى وجود الرواية في الموشح [ ينظر الموشح ص : ٦٥ ، الطبقات : ١٠٠ ]  
وهذا الذي طلبه موجود في الطبعة الثانية ص : ١٢٤ ، تعليق رقم : ٥ ،  
على الخبر رقم : ١٤٣ ، مع زيادة في المراجع أيضاً . لم يرجع الدكتور إلى  
الطبعة الجديدة !

● وفي رقم ( ٥ ) نصيحة أخرى قال : « قد تختلف الرواية بعض  
الشيء في الموشح ، منها في الطبقات ، ولكن هذا لا يمنع من الإشارة إلى  
الموشح في الحاشية [ تنظر الطبقات « يعني الطبعة الأولى » ص ١٦ ، ١٠٠ ( صوابه :  
١٨ ، ١٠١ ( صوابه : ١٩ ) ، وتقابل بالموشح : ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠١ ] ،  
والخطأ الذي صححته آنفاً مردّه إلى العجلة ، والمراجع التي ذكرها  
مذكورة في هامش الطبعة الأولى تعليق ( ٢ ) = وفي الطبعة الثانية ص ١٧ ،  
تعليق : ( ١ ) ، ثم رقم ( ٣ ) = ثم في ص ١٨ ، تعليق رقم ( ١ ) = ثم  
ص : ١٩ ، تعليق : ( ٢ ) = ثم ص ٢١ رقم ( ١ ) مع إضافات مختلفة . لم  
يرجع أيضاً إلى الطبعة الثانية !

● وفي رقم ( ٦ ) نصيحة أخرى قال : « تحسن الاستفادة من  
الاختلاف لدى المقابلة والتحقيق . . . » ، ثم ذكر ما في ص ١١٧ من الطبعة

الأولى ، وذكر ما فى الموشح ، ثم وضع بين قوسين ما يلى : ( وقد أخذ المحقق بها ط ٢ : ص ١٤٠ ) . الحمد لله ، ولكنى لا أدرى لماذا لم يفعل ذلك الدكتور فى سائر المواضع المشابهة !

• ثم فى رقم (٧) قال : « ومنه أن جاء فى الطبقات [ ص : ٦٤ ] و « ذروة الناس » و « أخذہ الناس عليه » ، وفى الموشح [ ص : ٢١٧ ] : « وغاية الناس » و « أخذہ الناس عليه » ، والأولى غيرتها فى الطبعة الثانية ، وعلقت عليها [ ص : ٧٨ ، تعليق : ١ ] ، وفيه ما طلب وأكثر منه . أما « أخذہ » التى فى الموشح ، فإنما هى مجرد ضبط من ناشر الموشح ، والأجود « أخذہ » ، ولا أدرى لماذا ترك الرجوع هنا إلى المطبوعة الثانية ، وأما رقم (٨) فأرقام الصفحات فيها أخطاء من العجلة والانفعال ، فلم أعرف موضعها لا فى الموشح ولا فى الطبقات . وأما رقم (٩) فإنه نصح بمراجعة ص : ٣٣ من الطبقات على ص : ٧٤ من الموشح ، والذي نصح به موجود مثبت فى الطبعة الثانية ، فى آخر الخبر رقم : ٤٤ ص : ٤٠ ، تعليق رقم : ١ ، وهذا غريب أيضاً !

• ثم قال فى رقم (١٠) وقد فعل المحقق مرة ، فقابلَ وفضل [ ص : ٣٦٤ ] كلمة « محلب » الواردة فى الموشح [ ص : ١٢٧ ] على « مجلب » الواردة فى « أصول الطبقات » وهذا صحيح ، ولكن التعبير عنه غير حسن ، ولكن ينبغى أن تعرف أن كلمة « أصول الطبقات » ليس صحيحاً كل الصحة ، لأنه موهم ، ففى الطبعة الأولى لم يكن اعتمادى فى هذا الموضع ، إلا على طبعة يوسف هل ، وعجان الحديد ، على ما فيها من التخليط والفساد . وقد ذكرت ما أشار إليه الدكتور فى تعليقى فى الطبعة الأولى ، لكن لما جاءت نسخة المدينة

المخطوطة « م » كان فيها « محلب » بالحاء على الصواب ، فألغيت تعليق الطبعة الأولى ، وما فيها من الإشارة إلى تفضيل ما في الموشح ، واقتصرت في الطبعة الثانية على التعليق على نفس الخبر ، وهو فيها رقم : ٨٥٦ ، فذكرت المراجع ، وفيها الموشح [ ١٢٧ ] . وغيرت التعليق على لفظ « محلب » ، دون إشارة إلى ما في الموشح . وهذا دالٌّ أيضاً على أنه لم يرجع إلى الطبعة الثانية .

● وفي رقم (١١) نصيحة أخرى تحثني على الانتفاع بسند رواية وردت في الموشح للتعليق على سند رواية وردت في الطبقات ، فقد جاء في الطبقات [ س : ٣٢٨ ، الطبعة الأولى ] : « قال ابن سلام : ذاكرت مروان بن أبي حفصة جريراً والفرزدق . . » ، وجاء في الموشح [ س : ١٤٣ ] : « وحدثني علي بن هرون ، قال حدثنا وكيع : قال حدثنا محمد بن سلام عن أبيه قال : ذاكرت مروان بن أبي حفصة جريراً والفرزدق . . » ، ومع أن فحوى الروایتين مختلف ، إلا أننا يمكن أن نستدل أن الذي ذاكر مروان هو الأب . وهذا أوجه إذ اراعينا السنّ والزمن . انتهى . وبالطبع أنا لا أعمل بمثل هذه النصائح لأسباب كثيرة ، ومع ذلك ، فإن الذي نتهى الدكتور على جواد إلى التماس مثل هذا الطريق في الانتفاع والاستفادة بما ذكر ، هو تعليق على علي أبيات مروان بن أبي حفصة ، والذي أثبتته في الطبعتين الأولى والثانية ، وفعلت ذلك تفسيراً لخبر رواه أبو الفرج في أغانيه [ ١٠ : ٩٠ ] عن غير ابن سلام ، عن أحمد بن موسى بن حمزة قال : « رأيت مروان بن أبي حفصة في أيام محمد بن زبيدة ( يعني الأمين . وخلافته من سنة ١٩٣ إلى سنة ١٩٩ ) ، في دار الخلافة وهو شيخ كبير ، فسألته عن جرير والفرزدق : أيهما أشعر ؟ فقال لي : سُئِلَتَ عنهما أيام المهديّ ( بويغ للمهديّ ببغداد في ذى الحجة

سنة ١٥٨ ، وتوفي في المحرم سنة ١٦٩ ) ، وعن الأخطل قبل ذلك ، فقلت فيهم قولاً عقدته في شعر ليثبت . فسألته عنه فأنشدني :

ذَهَبَ الْفَرَزْدَقُ بِالْهَجَاءِ ، وَإِنَّمَا حُلُوُ الْقَرِيضِ وَمُرُّهُ لِيَجَرِيرِ

وذكر أبياتاً منها الأبيات الثلاثة التي ذكرها ابن سلام في خبر الطبقات ، ثم قلت : « فبان بهذا أن الذي سأله أيلام المهدي هو ابن سلام » . وإنما أثبت هذا التعاقب لمجرد الفائدة في تفسير خبر جاء في الأغاني ( ١٠ : ٩٠ ) لأزواج الإبهام عن الذي سأل مروان بن أبي حفصة في زمن المهدي ، لا شكاً في رواية ابن سلام عن مروان ! وكيف أشك ، أو أعمل بنصيحة الدكتور على جواد ، وأنا أعلم أن ابن سلام مثلاً ، في أخبار كثير غرة في الطبقات رقم : ٧٢٢ ( الطبعة الثانية ) يقول : « قال ابن سلام : ورأيت مروان بن أبي حفصة يعجبه مذهبه في المديح جداً ( يعني مذهب كثير ) ، يقول : كان يستقصي المديح » ، ثم يقول في الخبر رقم : ٧٣٤ أيضاً : « قال ابن سلام : فقامت لابن أبي حفصة : من جودة مديحه هذا جعل دونه ثمانين ألفاً .. » ، إلى آخر الخبر . ليس هذا النوع من النقد بحسن ولا صحيح ، ولا هو نصيحةٌ سايمة .

● ثم جاء المأخذ رقم (١٢) وقال فيه : « اشترط المحقق للرواية التي ينقلها إلى الطبقات أن تكون واردة عن طريق الفضل بن الحباب ، والشرط واردٌ ، ولكننا رأينا في الموشح [ ص : ١٧١ ] رواية لم يذكر فيها الفضل بن الحباب ، طابقت رواية الأغاني [ ١٦ : ١١١ ] التي وردت عن أبي خليفة ( الفضل بن الحباب ) . وقد نقل المحقق إلى الطبقات [ ص : ٤٦٧ ]

رواية الأغاني (وأشار إلى رواية الموشح) ، ومعنى الظاهرة ، أنه قد يكون بين ما لم يرو عن طريق أبي خليفة ، ما هو في حقيقته من صلب طبقات الشعراء .

وهذا الذي ظننه من أنى نقلت الخبر رقم : ٦٨٥ [من : ٤٦٧] في الطبعة الأولى ، عن كتاب الأغاني غير صحيح البتة ، لأنه موجود في طبعة يوسف هل ص : ١٢٥ ، وطبعة عجان الحديد : ١٨٦ عن نسخة دار الكتب ، وهو في مخطوطة المدينة «م» أيضاً ، ومذكور في الطبعة الثانية في الطبقات برقم : ٧٤٢ [مر : ٥٠١] ، فلا معنى لهذا المأخذ ، ولا معنى لعدده اتفاق الروايات من طرق مختلفة «ظاهرة» تحتاج إلى مثل هذا التعقيب على شيء لم أفعله أيضاً .

● ثم يتصل بهذا المأخذ رقم (١٣) حيث يقول : « فقد وردت في الموشح [مر : ١٣٨] رواية عن « ... محمد بن موسى البربري عن محمد ابن سلام ... » طابقت رواية الطبقات [مر : ٣١٥] . وينظر الموشح [مر : ١٢٥] ، ويقابل بالطبقات [مر : ١٥١] » . قلت أنا : صواب هذا الرقم الأخير : « الطبقات [من : ١٥٢ - ١٥٤] » ، وهذا خطأ مرده إلى المجلة والانفعال . والقسم الأول من هذا المأخذ الذي يتضمن النصيحة أيضاً ، والمشار فيه إلى رواية الموشح [مر : ١٣٨] « ... محمد بن موسى البربري ، عن ابن سلام . . . » والطبقات [مر : ٣١٥ الطبعة الأولى] يحتاج إلى بعض الإطالة . فالدكتور على لجأ إلى ذكر رواية البربري عن ابن سلام في الموشح [مر : ١٣٨] ، وهي بلا شك ولا ريب ، لا تطابق رواية الطبقات البتة ، لأن روايته عن ابن سلام هي : « قال : سألت بشاراً الأعشى فقلت : يا أبا معاذ ،

أى الثلاثة أشعر ، جريرٌ أو الفرزدق أو الأخطل ؟ - وكان عالماً بصيراً -  
 فقال : لم يكن الأخطل مثلهما ، ولكن ربيعة تعصبت له وأفرطت عليه .  
 وهذا نص الخبر المذكور فى الطبقات [ الأولى : ٣١٥ - رقم : ٤٥٢ /  
 والثانية : ٣٧٤ - رقم : ٥٠٧ ] .

« أنا أبو خليفة ، أنا ابن سلام ، قال : « سألت بشاراً العقيلي عن  
 الثلاثة ، فقال : لم يكن الأخطل مثلهما ، ولكن ربيعة تعصبت له وأفرطت  
 فيه . قلت : جريرٌ والفرزدق ؟ قال : كان جريرٌ يحسن ضروباً من الشعر  
 لا يحسنها الفرزدق . وفضل جريراً عليه » .

فألفاظ الخبرين مختلفةٌ بعض الاختلاف ، والمرزبانى نفسه قد روى الخبر  
 بلفظه كما هو فى الطبقات فى كتاب الموشح نفسه [ س : ١١٥ ] ، كما أشرت  
 إليه فى تعليقى على الخبرين فى الطبعتين جميعاً ، وبنفس الإسناد الذى اعتمدت  
 أخذَه من الموشح : « إبراهيم بن شهاب ، عن أبى خليفة ، عن ابن سلام » ،  
 ورواه ابن سلام نفسه ببعض الاختلاف فى موضع آخر من كتابه ، فى « ذكر  
 الأخطل » ، وهو فى الطبعة الأولى [ س : ٣٩١ - رقم : ٥٨٥ ] ، وفى الثانية  
 [ س : ٤٥٦ - رقم : ٦٢٩ ] ، وقد نقلته عن الأغانى [ ٨ : ١٠ ] ، ورواه  
 ابن عساكر فى تاريخه عن الطبقات ، كما أشرت إلى ذلك فى الطبعة الثانية ،  
 ولأسباب ذكرتها هناك فى الطبعتين جميعاً . وفى هذه الفقرة من المأخذ  
 إبراهيمٌ غير حسن ، بل إن هذا وحده يؤيد صحة التزامى بإسناد المرزبانى ، عن  
 إبراهيم بن شهاب ، عن أبى خليفة ، عن ابن سلام .

أما الموضع الثانى من المأخذ ( ١٣ ) الذى يطالب فيه الدكتور على جواد



بمقارنة ما في الموشح [١٢٥] بما يقابله في الطبقات [س: ١٥١] ، [والصواب هنا أيضاً: س: ١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٥٤] ، وهو خطأ مردّه أيضاً إلى العجلة والانفعال ، وهو يقابل في الطبعة الثانية من الطبقات [س: ١٨٢ ، برقم: ٢٣٨] وقد علقت عليه [س: ١٨٢ ، تعليق رقم: ٦] فقلت : أخلت به « م » ( أى نسخة المدينة المخطوطة ) ، والخبر مختصر في الموشح : ١٢٥ ، وفيه : « النخار » بالخاء المعجمة » ، وهو موجود في « المخطوطة » ، أى نسختي التي التي انتقلت إلى مكتبة « تشستريتي » الورقة ( ٢٧ ) . فهذا أيضاً مأخذ غير حسن ، لما فيه من الإيهام ، لأن خبر الموشح [س: ١٢٥] لا يزيد على سبعة أسطر ، وخبر الطبقات ثمانية عشر سطراً . شيء غريب !

\* \* \*

ثم ختم الدكتور على جواد مأخذه علىّ في شأن كتاب الموشح بثلاثة مأخذ ، قدم لها بأنه قد وردت في الموشح روايات لم أُنقلها إلى طبقات الشعراء ، وكان من حقها تبعاً لمنهجى أن تنقل ، لأنها برواية أبى خليفة الفضل بن الحباب ، ولأنها تقابل نقصاً أو خرمًا في نسختي ، ولأنها من طبيعة الموضوع المتحدّث عنه [ المورد المجلد الثامن ، العدد الثالث ، س: ٤١ ] .

● قال في المأخذ رقم (١٤) : « فمن ذلك ما جاء على ( ص ٤٩ ) من الموشح : « . . . وحدثني إبراهيم بن شهاب قال ، حدثنا الفضل بن الحباب ، عن محمد بن سلام قال : لم يكن للأعشى بيت نادر على أفواه الناس ، مع كثرة شعره ، كآبيات أصحابه » . وهذا الخبر موجود في مخطوطة المدينة ، وفي مخطوطتي المنتقلة إلى مكتبة « تشستريتي » ، وهو موجود في الطبعة الأولى [ س: ٥٤ ، ضمن الخبر رقم : ٦٤ ] وموجود بالطبعة الثانية [س: ٦٥ برقم: ٨٤]

وليس فيه قول المرزبانى « مع كثرة شعره » . ونفل ذلك المرزبانى لأنه فصله عن الخبر الذى قبله ، والذى فيه : « وقال أصحاب الأعشى : هو أكثرهم عَرُوضاً وأذهبهم فى فنون الشعر ، وأكثرهم مدحاً وهجاءً ونخراً ووضفناً ، كل ذلك عنده » ، فمن أجل ذلك أدرج المرزبانى فى الخبر من كلامه هو قوله : « مع كثرة شعره » . ولا أدرى ماذا أقول فى هذا المأخذ !!

● ثم جاء بعد هذا ، المأخذ رقم (١٥) يقول فيه : « ومن ذلك ماجاء على [ ص : ٧٦ - ٦٧ ] من الموشح : « حدثنى إبراهيم بن شهاب قال ، حدثنا الفضل بن الحباب قال ، حدثنى أبو الغراف قال ، قال النابغة الجعدي : إني وأوس بن مغراء ، لنبتدرُ بيتاً ما قلناه بعد ، لوقاله أحدنا لقد غلب على صاحبه . قال ابن سلام : وكانا يتهاجيان ، ولم يكن أوس إلى النابغة فى قريحة الشعر ، وكان النابغة فوقه ، فقال أوس بن مغراء :

فَلَسْتُ بِعَافٍ عَنْ شَتِيمَةِ عَامِرٍ ،      وَلَا حَافِيٍّ عَمَّا أَقُولُ وَعَيْدُهَا  
تَرَى اللُّؤْمَ مَا عَاشُوا جَدِيداً عَلَيْهِمْ ،      وَأَبْقَى ثِيَابِ اللَّابِسِينَ جَدِيدُهَا  
لَعَمْرُكَ مَا تَبْلَى سَرَابِيلُ عَامِرٍ      مِنْ اللُّؤْمِ ، مَا دَامَتْ عَلَيْهَا جُلُودُهَا

فقال النابغة : هذا البيت الذى كنا نبتدر ، وغلب الناس أوساً على النابغة » انتهى .

\* \* \*

وصدق الدكتور على جواد ، فإن الطبعة الأولى من الطبقات خلت من هذا الخبر . ولم أنقله من الموشح لأسباب ، منها أنى وجدت أبا الفرج فى الأغاني ، رواه مختصراً جداً ، مع اختلاف فى اللفظ ، وإسناده مركب قال :

« أخبرنا أبو خليفة الفضل بن الحباب مما أجاز لنا روايته عنه من حديثه وأخبره بما ذكره منها ، عن محمد بن سلام الجحفي ، عن أبي الغراف = وأخبرنا به أحمد بن عبد العزيز ، وحبیب بن نصر قالوا ، حدثنا عمر بن شبه ، [ عن محمد بن سلام ] ، عن أبي الغراف . . . » ، وذكر الخبر مختلفاً ، وليس فيه إلا البيت الأخير من الأبيات الثلاثة [ الأغاني ٥ : ١٢ ، في أخبار النابغة الجعدي ] . وحيرني هذا الخبر يومئذٍ ، فلم أدر أخبار النابغة أحقُّ به ، أم أخبار أوس بن مفرأ ، فعَلَّقْتُهُ ولم أنقله إلى أخبار النابغة في الطبقات . فلما وقفت على « كتاب الغرة » الذي ذكرته في [ ص : ٩٨ ، تمليق : ٣ من الطبعة الثانية ] ، ورأيتُه نقل نصوِّصاً مهمة عن ابن سلام تطابق كل المطابقة ما في كتاب الطبقات ، وكان في الغرة هذا الخبر في ترجمة النابغة الجعدي ، نقلته عندئذٍ في الطبعة الثانية من الطبقات [ ص : ١٢٥ ، ١٢٦ ] ، برقم : ١٤٦ [ وقلت في آخره : [ الموشح : ٦٦ ، ٦٧ / الأغاني ٥ : ١٢ مختصراً ، وحاسة ابن الشجري مختصراً ، والغرة مخطوطة : ١٩٣ ، وانظر ماسياني في آخر الطبقة الثالثة من الإسلاميين ، وفي ترجمة أوس بن مفرأ ، بعد الخبر رقم : ٧٧٦ ] ، وزدته هنا لأن هذا موضع خرم في مخطوطتي ، والاعتماد فيه على مخطوطة المدينة « م » ، وهي مختصرة من كتاب الطبقات ، كما ذكرت ذلك في مقدمة المطبوعة الثانية من الكتاب . فلم يبال الدكتور بالمطبوعة الثانية ، ولم يراجعها .

● أما المأخذ (١٦) ، فهو المأخذ الوحيد الذي لا غبار عليه ، يقول : « ومنه ما جاء في الموشح [ ص : ١٠٦ ] : « . . . وحدثني إبراهيم بن شهاب عن محمد بن سلام قال الفرزدق لامرأته النوار : أنا أشعر أم ابن المراغة ؟

قالت : غلبك على حُلُوهِ وشَرِكك في مُرَّتِهِ » ، وكان أحبَّ إليَّ لوزدته في خبر الزوار [ ص : ٢٢٢ ، ١٣٠ ، الأخبار من رقم : ٤٣٥ - ٤٣٧ ] ، وكان هذا مكانه إن شاء الله . ومع ذلك فهو الخبر الوحيد الذي سقط مني في نقله عن الموشح .

\* \* \*

ثم ختم الدكتور على جواد الطاهر مآخذهُ هذه بقوله : « ليس من علم التحقيق أن ننقل إلى الكتاب الذي نحققه مادة ( غزيرة ) من كتب أخرى لان تلك الدليل العلمي القاطع على أنها من الكتاب المحقق لفظاً ومعنى ... » ، وأشار إلى أن ( علمية التحقيق ) تتضمن فصل هذه المادة ، وحفظها في ملحق يذيل به الكتاب [ المورد ٨ ، العدد ٣ ص : ٤١ ] ، والذي يستلقت النظر ، هو وضعه لفظ ( غزيرة ) بين قوسين ، ولوضعها بين قوسين دلالة لا تخفى .

فهل يأذن لي الدكتور على جواد ، في هذا الموضع ، أن أجمع بينه وبين الدكتور منير سلطان صاحب كتاب « ابن سلام وطبقات الشعراء » ؟ وأنا لأحبُّ أن أفعل ذلك ، لولا أني رأيته هو نفسه ذكر كتاب الدكتور منير سلطان ، وقال إنه قد قرأه ثم قال : « وكان طبيعياً جداً أن نلتقي وإياه في عدد من النقاط بحكم المنهج العلمي ووحدة المصادر » [ المورد ص : ٢٦ ] . وكلمة ( غزيرة ) مبهمة الدلالة عند الدكتور على جواد ، ولكن الدكتور سلطان أحسنَ كُلَّ الإحسان ، فقد تدبَّع كلَّ مازدته على ما بقى عندنا من نص الطبقات لابن سلام ، وذكرها جميعاً بأرقام صفحاتها في الطبعة الأولى أيضاً ، وذكر أنها ( ٣٧ ) فقرة كاملة ، ثم زاد أيضاً فذكر مازدته في خلال نص الكتاب بين الأقواس من كلمات في ( ٤٠ ) موضعاً ، كما ذكر .

وتعدد الكلمات التي زيدت ، كما ذكرها وكما راجعتها على الطبعة الأولى هو (١٥٠) كلمة . ثم ذكر أيضاً زيادات الشعر ، فكانت (٣٧) بيتاً ، و (٦) أسطر [ابن سلام وطبقات الشعراء : ١٦٨ ، ١٦٩] ، ثم قال بعد ذلك : « وهذه الزيادات سبب تضخم الكتاب » . وسأحاول أن أتبين هنا معنى ( مادة غزيرة ) ، ومعنى ( زيادات سببت تضخم الكتاب ) .

وينبغي أن أشكر الدكتور منير سلطان شكراً جزيلاً على هذا الإحصاء الذي تدمتُ ذكره ، لأنني بمراجعته على ما أحصيته أنا ، تبين لي أنني حين ذكرت المواضع التي أدخلت فيها روايات أبي الفرج ، سهوت عن أربعة مواضع ، هي في الطبعة الثانية من الطبقات [ رقم : ٦٢٩ ، ورقم : ٧٤٠ ، ورقم : ٨٠١ ، ورقم : ٨٣٥ ] ، وكذلك ينبغي أن يصحح ما كتبت في المقدمة في مواضعه [ م : ٤٥ ، ٤٦ ] .

ويكون ما زدته على أصل الطبقات في نسخة المدينة « م » هو تسعة وعشرين خبراً ، وما زدته على المخطوطة هو عشرة أخبار ، وجملتها تسعة وثلاثون خبراً ، ومنها سبعة مواضع لم يذكرها الدكتور سلطان ، وستة مواضع في إحصائه الذي اعتمد فيه على الطبعة الأولى ، ينبغي إسقاطها ، لأنني حذف منها واحداً في الطبعة الثانية ، وخمسة مواضع وجدت في المخطوطة ، وكنت نقلتها عن الأغاني .

ثم أحصيت بعد ذلك عدد أسطر أصل كتاب الطبقات في الطبعة الثانية (دون الشرح) ، فكان عدد أسطر الأصل للطبوع هو : ( ٥٩١١ ) سطرًا = وأحصيت عدد أسطر جميع الزيادات التي أدخلتها على الكتاب فبانت ( ٢٨٧ ) سطرًا ، فإذا أخرجنا هذه الزيادة صار الباقي ( ٥٦٢٤ ) سطرًا ،

جميعها من الأصليين : مخطوطة المدينة « م » ، ومخطوطتي المنتقلة إلى مكتبة  
نستربى . ولو قسمنا هذا العدد على ( ١٨ ) ، وهو عدد أسطر الصحيفة  
بنفس الحرف المطبوع ، كان عدد صفحات أصول الطبقات هو ( ٣١٢٥ )  
صفحة ، أى نحو عشرين ملزمة . ثم لو قسمنا الزيادة ، وهى ( ٢٨٧ ) سطراً  
على ( ١٨ ) سطراً فى الصفحة ، كان عدد الصفحات التى زدها ( ١٦ )  
صفحة ، أى ملزمة واحدة .

فهل يليق مثلاً أن يقال فى كتاب عدد أوراقه ( ٣٢٠ ) صفحة ( أى  
٢٠ ملزمة ) ، وزيدت عليه ( ١٦ ) صفحة ( أى ملزمة واحدة ) : إن هذه  
الزيادة ( مادة غزيرة ) ، أو يقال : « إن هذه الزيادات سبب فى تضخم  
الكتاب » !! مبالغة ، أليس كذلك ؟ والمبالغة فى المدح سيئة ، وهى فى  
الذم سيئة ، وهى فى طلب الإيهام سيئة ، أحيى أن نبرأ من المبالغة فى الحب  
والبغض ، وفى الثناء والقدح ، وفى المجاملة والازورار ، فإنها تضر ، وهى  
فوق ذلك ممتعة للطرفين جميعاً ، كما ترى فى هذا الحساب والإحصاء .

ومع ذلك ، فأنا لا أستطيع أن ألوم الأستاذين الفاضلين ، الدكتور على  
جواد ، والدكتور منير سلطان ، فأنا وحدى المسمى الذى جلب على نفسه  
الإساءة . لأننى حين عرضت فى مقدمة كتاب الطبقات لأمر « الزيادة » التى  
زدها على أصل الكتاب المخطوط والمنشور ، لم أضحى ما كتبتُ بياناً واضحاً  
مقنعاً ، أكشف فيه عن حقيقة دراستى للكتب التى اعتمدتُ على الزيادة  
منها ، وكان ينبغى أن أفعل ، وأن أفصل القول فى هذه الزيادات ، وفى  
مقدارها ، وقد حاولتُ أن أستدرك بعض هذا الخلل فى الطبعة الثانية ،  
فأثبت فى آخر الكتاب بياناً بأرقام الفقرات التى أخذتُ بها نسخة المدينة

(المخطوطة) ، وما أخلّت به في ثنايا الفقرات ، وظننتُ أن ذلك كافٍ ، وقد تبينت الآن أنه لا يغني شيئاً ، فانما هي أرقامٌ لا غير ، تحتاجُ إلى تفسير . فصار واجباً عليّ أن أتولّى تفسير ما قصّرتُ في بيانه .

وسأجعلُ مرجعى في هذا التفسير إلى الطبعة الثانية وحدها ، تجنباً للإطالة بذكر الأولى والثانية معاً ، ولأني قلت في مقدمة الثانية [ص : ٧٠] ، بعد أن ذكرت ما وقع فيها من الأخطاء : « ومن أجل هذا ، فأنا لا أحلُّ لأحد من أهل العلم أن يعتمد بعد اليوم على هذه الطبعة الأولى من « طبقات فحول الشعراء » ، مخافة أن يقع بي في زللٍ لا أرضاهُ له . وأضرعُ إلى كلِّ من نقل من هذه الطبعة شيئاً في كتاب ، سواء نسبته إلىّ أو لم ينسبه ، أن يراجعه على هذه الطبعة الجديدة من الطبقات ، لينفي عن نفسه وعمله العيب الذي احتملتُ أنا وحدي وزرّه » ، وقولِي هذا بمنعزلٍ عن أمر « الزيادات » التي زدتها ، وعن عملي في إخراج كتاب الطبقات ، بل أردتُ به ما وقعت فيه من خطأ في قراءة بعض نصِّ المخطوطة ، وبعض تفسيرى وشرحي لهذا النص ، لا غير . أما الدكتور على جواد ، فقد حل كلامي هذا على وجه آخر يتعلقُ بالزيادات التي زدتها ، وبما عابه عليّ هو وغيره من أفاضل الكتاب ، وقد أثبت نصّ كلامي هذا في آخر مقالته في مجلة المورد [ص : ٤٥] مقدّماً له ومعقّباً عليه ، بعجالة وانفعال ، حتى خرجاً به عما عهدته في رسالته إلىّ من الرقة واللفظ ، إلى باب آخر لا أشكُّ أنه في طباعه بعيد عنه كلّ البعد ، لأنّ من شيمته « الحياء » ، كما دلّت عليه الأسطر الأخيرة في مقاله !

\*\*\*

لكتاب « طبقات خول الشعراء » أصلان مخطوطان ، الأول : مخطوطة المدينة ، التي رمزت لها بحرف « م » ، والثاني : مخطوطتي التي آلت إلى مكتبة « تشستر بتي » ، ورمزت إليها بلفظ « المخطوطة » ، وعلى هاتين المخطوطتين اعتمدت في الطبعة الثانية من الطبقات .

وقد ذكرت في مقدمة الطبعة الثانية [ م : ١٢ - ١٤ ] أن الأصل الباقي من نسخة « م » ، وهي غير مرقمة الصفحات ، عدد أوراقه (٧١) ورقة ، وفيها خرمان ، رجحت أن عدد أوراقهما المفقود نحو تسع ورقات . أما « المخطوطة » ، فهي مرقمة الصفحات ، من (١ - ١١٢) غير ورقة العذران ، وعدد الأوراق المفقودة منها (٤٥) ورقة ، والباقي عندنا منها (٦٥) ورقة ، وقد فصلت مواضع الحرم في المقدمة [ م : ١٢ ] . وكان تفصيل القول في المقارنة بين المخطوطتين أمراً لا بُدَّ منه ، ولكنني حين عقدت في المتدمة فصلاً عنوانه : « بآبة المقارنة بين المخطوطتين » ، أوجزت القول فيه اعتماداً على ثقتي بفطنة أهل العلم وقدرتهم على التوفيق والتفصيل . وقد تبين لي الآن أنه فصل ناقصٌ مختلٌ ، لأنه يحملهم مؤونةً هم في غنى عنها ، ولم أحذر أن يفضي بهم إسقاط هذه المؤونة ، إلى بابٍ من الشك في أصل عملي كله . وقد كان ، وبغفلتي عن الحذر كان .

وأول شيء ينبغي أن نعرفه أن نسخة المدينة « م » تسكادُ تكون تامةً لأنه لم يفقد منها سوى تسع ورقات أو أقل ، من (٨٣) ورقة ، فالناقص هو تسعها [ ١ ] فقط ، و « المخطوطة » الأخرى فاحشة النقص ، لأن المفقود منها هو (٤٥) ورقة من (١١٢) ورقة ، فالناقص منها هو خمسها [ ٢ ] ، أو أشف قليلاً . وقد جمعت المخطوطتين كاملتين في الطبعة الثانية ، فكان



عدد أخبار الكتاب كله كما رقتها هو (٩٥٣) خبراً ، بما فيها الزيادة التي زدتها ، وعددُ ترقيمها هو (٦٣) خبراً ، بما فيها أحد عشر بيتاً من الشعر . والذي ينبغي أن تقع عليه المقارنة بين النسختين هو : ( ٨٩٠ ) خبراً ، وهو مجموع ما في « م » و « المخطوطة » من الأخبار ، ينبغي أن أسقط منهما أيضاً الخبران برقم : ( ٤٧ ) ، ( ٤٨ ) لأنني زدتهما من الموشح ، فالباقى هو ( ٨٨٨ ) خبراً . وليس في نسخة « م » ، خبرٌ واحد ، ليس في الذي يقابلها من « المخطوطة » .

وقد أثبت في آخر الطبعة الثانية بياناً بأرقام الأخبار التي أخلت بها نسخة « م » ، فكان عددها ( ١٧٣ ) خبراً ، وكلها موجود في « المخطوطة » . ثم أثبت أيضاً أرقام ما أخلت به « م » في ثنايا الأخبار ، فبلغت ثمانية وأربعين ( ٤٨ ) موضعاً ، عدد أسطرها ( ١٨٠ ) سطراً ، فلو قسمناها على ( ١٨ ) وهو عدد أسطر صفحة من كتاب الطبقات ، لبلغت عشر ( ١٠ ) ورقات . فلو فرضنا أن الصفحة من الكتاب ، تسع لثلاثة أخبار ، لكان تقديرها ثلاثين ( ٣٠ ) خبراً ، ويكون عدد ما أخلت به « م » من الأخبار مئتي خبر وثلاثة أخبار ( ٢٠٣ ) ، من مجموع أخبار عددها ( ٨٨٨ ) خبراً ، أى نحو من رُبْع (  $\frac{1}{4}$  ) الأصل الجامع بين « م » و « المخطوطة »

وإذا كان الباقي عندنا من « المخطوطة » ، هو ( ٦٥ ) ورقة ، والمفقود منها هو ( ٤٥ ) ، فمن المعقول على هذا القياس أن تكون « م » ، قد أخلت أيضاً بنحو ربع (  $\frac{1}{4}$  ) الأخبار الموجودة في هذا القسم المفقود من « المخطوطة » وبهذا يقيُن مقدار الاختلاف الظاهر بين نسخة المدينة « م »

التي تكاد تكون تامة ، وبين « المخطوطة » الفاحشة النقص ، ويتبين أيضاً أن « م » نسخة مختصرة من كتاب الطبقات . ويتبين أيضاً أنها تكاد تكون نصف كتاب الطبقات ، رُبْعُ [ ¼ ] دلت عليه مقارنة الموجود بالموجود ، وربع [ ¼ ] دلّ عليه التقدير المتوقع في المفقود . ومعنى ذلك أن « المخطوطة » لو كانت قد وصلتنا تامة ، لكانت ضعف نسخة « م » تامة أيضاً . وإذن ، فالنسخة التي طبعها يوسف هل ، ونسخة عجمان الحديد المطابقة لها ، هي نصف كتاب طبقات ابن سلام ، بلا ريب .

\*\*\*

● وههنا أمورٌ لا بُدَّ من بيانها ، قبل أن أفضى إلى تفسير عملي الذي عملته في كتاب « طبقات فحول الشعراء » . وذلك أن « المخطوطة » الفاحشة النقص ، نسخة عتيقة مسندة ، وقد رجحت في المقدمة أن تاريخ كتابتها كان يبين قبل سنة ٣٣٦ من الهجرة ، ويوشك أن يكون كان قبل سنة ٣١٠ هـ أو قبل ذلك بقليل [ المقدمة ص : ٣١ ] . ومعنى ذلك أنها كتبت بعد قليل جداً من وفاة أبي خليفة الجمحي ، راوى الكتاب عن خاله محمد بن سلام ، وقد توفي أبو خليفة سنة ٣٠٥ هـ من الهجرة . وخط « المخطوطة » نفسه يؤيد ذلك . فهي إذن ، من أقدم ما عندنا اليوم من مخطوطات القرنين الثالث والرابع الهجريّ .

أما نسخة المدينة « م » ، نخطها أشبه بالخط المغربي ، وهو خط عتيق أيضاً ، وقد رجحت أنها كتبت قبل سنة ٤٠٩ من الهجرة على وجه القطع ، ويمكن أن تكون كتبت قبل سنة ٣٦٧ هـ ، قبل وفاة أبي طاهر الذهلي القاضي ، راوى الكتاب عن أبي خليفة الجمحي [ المقدمة ص : ٣١ ، ٣٢ ] .

ومعنى ذلك أنهما نسختان عتيقتان متقاربتان فى الزمن : إحداهما ، وهى « المخطوطة » فاحشة النقص ، إذ فقد من أوراقها ( ٤٥ ) ورقة ، ولكن الباقى منها دلّ دلالة قاطعة على أنّ أصلها كاملاً لو وقع فى أيدينا ، يحمل عدداً من الأخبار يكاد يبلغ ضعف عدد الأخبار الموجودة فى نسخة « م » التى لم يفقد منها سوى تسع ( ٩ ) ورقات أو أقلّ ، هذا بابٌ من النظر لا بُدّ منه .

● وباب آخر لا بُدّ منه ، هو أنّ « المخطوطة » نسخة « شيخ » محابلل الذى أصابها اسمه المكتوب بين الأسطر ، وهو « شيخ » لأبى نعيم الحافظ ( ٣٣٦ - ٤٣٠ هـ ) ، سمعها منه قراءةً عليه فى سنة ٣٧١ هـ [ المقدمة س : ٢٨ ] ، وهذا « الشيخ » روى كتاب الطبقات عن أبى عبد الله محمد بن عبد الله بن أسيد ( ... - ٣٣٦ هـ ) ، عن القاضى أبى خليفة الجحى ، عن ابن سلام . ثم قرأ هذا « الشيخ » نفسه ، نسخته هذه نفسها أيضاً ، على الحافظ أبى القاسم الطبرانى ( ٢٦٠ - ٣٦٠ هـ ) ، بقراءته على أبى خليفة . فهى إذن نسخة آتية من طريقين ، ليس بينها وبين أبى خليفة ، سوى « ابن أسيد » فى أحد الطريقين ، و « أبى القاسم الطبرانى » ، فى الطريق الآخر ، وكلاهما روى كتاب الطبقات عن أبى خليفة

أما نسخة المدينة « م » فهى من رواية « أبى محمد » ، عن أبى طاهر الذهلى القاضى ( ... - ٣٦٧ هـ ) ، بروايته عن أبى خليفة ، عن محمد بن سلام . وقد استظهرت فى المقدمة [ س : ٣١ ] أنّ « أباً محمد » ، هو عبد الغنى بن سعيد الأزدى المصرى ( ٣٣٢ - ٤٠٩ هـ ) ، ولم أجد ما يعيننى على القطع

بأنها نسخة « أبي محمد » ، فإن تلك نسخته ، فليس بينها وبين أبي خليفة سوى أبي طاهر الذهلي ، الراويها عن أبي خليفة . وإن تلك نسخة تلميذ لأبي محمد ، فبينها وبين أبي خليفة رجلان ، هما : « أبو محمد » ثم « أبو طاهر الذهلي » ، راويها عنه ، وكلاهما قريبٌ من قريب ! وهذا بابٌ ثانٍ من النظر لا بدُّ منه .

● وبابٌ ثالثٌ لا بدُّ منه أيضاً ، يعلمه كلُّ من له خبرةٌ بالكتب المخطوطة ، لا في العربية وحدها ، بل في جميع لغات الأعاجم التي أورثت أهلها كتباً مخطوطة ، مع خلوِّ مخطوطات الأعاجم من فضيلة « الإسناد » الذي تميّزت به العربية وحدها قروناً متطاولة . أمرٌ مألوفٌ كلُّ الإلف ، أن يوجد من كتابٍ واحدٍ ، لمؤلفٍ واحدٍ ، نسخٌ يكثر عددها أو يقلُّ ، يتردّد جميعها بين التمام والنقص ، وبين الاختصار الهين والاختصار المبين ، ويكون ذلك من فعل من أدّى إلينا الكتاب عن مؤلّفه . بل إن المؤلف نفسه قد يترك بين يدي تلامذته نسخاً من كتابه ، بعضها أتمُّ من بعضٍ ، بما أدخل هو نفسه على كتابه ، على تطاول السنين ، من زيادة أو حذف أو تبديل أو تغيير . أمرٌ مألوفٌ كلُّ الإلف ، وإن غفل عنه من غفل ، وإن أغفله أيضاً متعمداً من أغفله . فإذا كان هذا مألوفاً غير مستصعب ولا مستبعد في الكتب التي بُنيت على البحث والنظر ، فهو مألوفٌ سهلٌ قريبٌ غير مستنكر في الكتب التي بُنيت على رواية الأخبار والآثار والأشعار . مألوفٌ من فعل رواية الكتب ونقلها إلينا ، ومألوفٌ أيضاً أن يفعلهُ المؤلفون أنفسهم ، إذا بدا لهم أن يزدوا في الكتاب أو يحدّثوا منه أو يبدّلوا أو يغيّروا . وهذا شيء كنتُ في غيِّ عنه ، لولا الخوفُ والحذرُ ، والتجربةُ أيضاً !

● ومن أحكم النظر في هذه الأبواب الثلاثة ، لم يستنكر أن يجد من

كتاب معقودٍ بناؤه على رواية الأخبار والآثار والأشعار ، وهو كتاب الطبقات لابن سلام الجمحي ، نسختين إحداهما على علّاتها دالة على أنّ أصلها قريبٌ من التمام ، والأخرى على علّاتها أيضاً بينة الاختصار ، مع تدانى النسختين دنوّاً مقارباً في تاريخ كتابة كلّ منهما ، وأيضاً مع تدانى روايتهما دنوّاً شديداً من أبي خليفة الراوى كتاب الطبقات عن خاله محمد بن سلام . ليس بمستنكر أن تأتى « المخطوطة » من طريقين ليس بين أحدهما وبين أبي خليفة سوى « ابن أسيد » وحده ، والآخر ليس بينه وبين أبي خليفة سوى « أبي القاسم الطبراني » ثم تأتى أختها وليدتها نسخة « م » ، ليس بينها وبين أبي خليفة ، سوى « أبي طاهر الذهلى القاضى » وحده = أو « أبي محمد » ثم « أبي طاهر الذهلى » ، ثم يكون بينهما من الاختلاف ما بينته آنفاً . وبقليل من النظر يستطيع المرء أن يحكم حكماً صادقاً أنّ هذا الاختصار المبين فى نسخة « م » ، ليس هو من عمل أبي خليفة الاوى كتاب الطبقات عن خاله ، ولا هو من ابن سلام صاحب الكتاب ، بل هو من عمل « أبي محمد » ، أو من عمل « أبي طاهر الذهلى » الذى روى الكتاب عن أبي خليفة .

● ولما وقعت هاتان النسختان العتيقتان فى أيدينا ، وإحداها كانت أصلاً تاماً ولكن ضاع منه ( ٤٥ ) ورقة ، والأخرى مختصرة لم يضع منها سوى أقل من تسع ( ٩ ) ورقات ، لم يكن معيياً فى العقل أو فى النظر أو فى ( المنهج العلمى ) أن نجتمع بينهما فى كتاب واحد ، لئلى تسد « المختصرة » تلك الفجوة الفاحشة التى أحدثها ضياع ( ٤٥ ) ورقة من الأصل « التام » . والكتاب الجامع بينهما متداخلتين ، هو يبين جزءاً كبير جداً من أصل كتاب الطبقات الذى رواه أبو خليفة عن خاله محمد بن سلام . هل فى هذا شك ؟

● فإذا قدر الله ، ووقعت في أيدينا نسخة ناللة من كتاب الطبقات ، وكانت تامّة الأوراق أو ناقصتها ، وكانت تخالف هاتين النسختين بنقص في أخبارها وأشعارها ، أو زيادة في الأخبار والأشعار ، فالجمع بين ثلاثتهن جميعاً متداخلات في كتاب واحد لا يستنكر ، ويكون الكتاب الجامع بين ثلاثتهن ، هو بيقين أيضاً جزءاً أكبر من أصل كتاب الطبقات الذي رواه أبو خيفة عن خاله محمد بن سلام . وهكذا دواليك في رابعة وخامسة وسادسة أو ما شئت . فهذه قضية لا يأنف منها العقل ولا النظر ، ولا ( المنهج العلمي ) أيضاً . هل في هذا شك ؟

● ولكن إذا لم تقع في أيدينا نسخة ناللة أو رابعة ، ولكن جاءنا دليل صحيح الدلالة على أن فلاناً من العلماء كانت عنده نسخة من كتاب الطبقات رواها عن أبي خليفة ( بأى طرق الرواية المعروفة المألوفة عندنا نحن العرب ) ، أو رواها بالواسطة عن شيخ روى عن أبي خليفة ، ثم لم تصلنا هذه النسخة ، ولكنه نقل عنها نقلاً صحيحاً متفرقاً في كتاب آخر من كتبه ، فإن مجموع ما نقله في كتابه ، هو بلا شك عندئذ ، بمثابة نسخة من كتاب الطبقات ناقصة أوراؤها ، أو ضائعة أوراقها ، أو مختصرة أخبارها وأشعارها وكذلك لا يستنكف عقل ولا نظر ولا ( منهج علمي ) أيضاً ، أن تجمع بين نقوله التي نقلها عن نسخته كانت ، وبين هاتين النسختين العتيقتين في كتاب واحد ، وأن الكتاب عندئذ ، هو بيقين جزء صالح جداً من أصل كتاب الطبقات الذي رواه أبو خيفة عن خاله محمد بن سلام ، هل في هذا شك ؟

● ومثل هذا في الصحة وفي اليقين ما يتقله عالم متأخر الميلا ، بينه وبين أبي خيفة دهور طوال ، ولكنه ذكر في بعض كتبه خبراً أو أخباراً ،

ثم نصّ نصّاً على أن هذا الذى نقله من صلب كتاب الطبقات لابن سلام الجمحى ، فهل يزور عقله أو نظر أو ( منهج علمي ) أيضاً ، من ضمّ ذلك إلى هاتين النسختين من كتاب « الطبقات » الذى أحدث فيه فقد بعض الأوراق فجوة فاحشة ، والذى ضامه اختصار المختصر ضيماً شديداً ؟ وأنا لست بمستفهم كل هذا الاستفهام انتظاراً لجواب من أحد ، فقد أجابت عنه بدائه العقول فى كل زمان ، وفى كل لغة ولسان ، علم ذلك من علمه ، وجهله من جهله .

● وقد أطلت وأعدت وكوّرت فى الأمور التى لم أرَ بُدّاً من تقديمها بين يدى التفسير الذى أريد أن أوضح به عملى فى كتاب « طبقات فحول الشعراء » لابن سلام . ولست أقول هذا معتذراً عما ارتكبت من الإطناب ، بل لأن التجربة الطويلة علمتني أن الإيجاز المقتصد ، والاختصار المفهم ، واللمحة الدالة ، لم يعد شئ منها مغنياً ، وصارت عواقبها مخوفة ، ومغيباتها غير مضمونة ، حتى عند من يُظنّ أنهم أهلها ، من الصفوة المتميزة بالأناة والصبر وحسن الإدراك ، وهم المنتسبون إلى العلم وأهله . فلذلك صرت اليوم لا أثق بشئ ، لأنها ثقة على غوّار .



والآن ، كيف كان عملى فى كتاب « طبقات فحول الشعراء » . منذ قديم جداً ، منذ أوّل الصّبا ، منذ قرأت كتاب الطبقات فى طبعة عجمان الحديد ، ثم فى نسخة يوسف هل ، كان ظاهراً عندي كثرة ما رواه أبو الفرج الأصفهاني فى كتاب الأغاني ، عن أبي خليفة ، عن ابن سلام . ولكن حين وقعت فى الورقة الحائلة اللون ، فى سنة ١٣٤٣ هـ ( سنة ١٩٢٥ م ) ،

وسألني أمين الخانجي رحمه الله : « أتعرف هذه » ؟ وعرفتُ أنها ورقة من كتاب الطبقات ، وبادرت إلى ثلاثة صناديق أو أكثر فيها ورق « دشت » متفرق مبعثر ، وأخذتُ أجمعُ سائر أخواتها المبعثرة في ركائِم من الأوراق ، وفرغتُ من جمعها وترتيبها ، ثم نقلتُ نصف ما في هذه الأوراق على نسختي من طبعة عجمان الحديد ، ثم أراد الله أن تفارقني هذه النسخة التي جمعتها ، قبل أن أتمَّ نقلها ، لكي تستقرَّ أخيراً في مكتبة « تشستر بّي » = من يومئذ فكرت في جمع ما في كتاب الأغاني من أسانيد أبي الفرج عن أبي خليفة الجمحي ، الراوي كتب خاله محمد بن سلام . وقد فعلت ، وبلغت صور أسانيده إلى أبي خليفة عن ابن سلام ، خمساً وخمسين صورة أو أكثر ، مختلفة الألفاظ (وقد قصصت القصة في مقدمة الطبعة الأولى ومقدمة الطبعة الثانية من الطبقات) . وقد تبين لي بالمراجعة ، أن جمهورَ مارواه أبو الفرج في أغانيه عن أبي خليفة ، عن ابن سلام ، في تراجم الشعراء الذين ذكرهم محمد بن سلام في كتاب الطبقات موجودٌ أكثره بنصّه فيما بقي من أوراق هذه « المخطوطة » الجديدة من طبقات ابن سلام ، وموجودٌ أيضاً في طبعتي الطبقات المنقولتين نقلاً مطابقاً لما في نسختي دار الكتب المخطوطتين ، المنقولتين عن نسخة المدينة المنورة ، قبل أن نظفر بأصلها مصوّراً من مكتبة شيخ الإسلام عارف حكمت رحمه الله .

وبالمدارسة ، كما ذكرت في المقدمة [س : ٣٨ - ٤٤] ، اخترتُ من هذه الأسانيد التي ذكرتُها آنفاً ثلاثة عشر إسناداً ، ذكرتُ لفظها ومكانها في الأغاني ، ومرجع هذه الثلاثة عشر إلى ثلاث صورٍ في الحقيقة ، وهذه هي ، بعبارة أبي الفرج في أغانيه :



١ - « ذكر محمد بن سلام في « كتاب الطبقات » : فيما أخبرنا به أبو خليفة : . ونصّ على ذكر « الطبقات » ، وهو إسناد واحد ، هذه صورته .

٢ - « ( أخبرنا ) أو ( أخبرني ) أو ( كتب إلي ) أبو خليفة في كتابه إليّ ، أو ( إلينا ) = أو أخبرنا القاضي أبو خليفة إجازةً ، أو ( ممّا أجاز لنا روايته عنه ) من حديثه وأخباره ، ممّا ذكر عن ابن سلام » . وهذه الصورة واقعة في عشرة صور من الأسانيد ، فيها ذكر « الإجازة » و « الكتابة » .

٣ - « ( أخبرني ) الفضل بن الحباب أبو خليفة ، حدثنا ، أو قال « محمد ابن سلام » . وها صورتان واقعتان في صورتين من أسانيد أبي الفرج .

فالصورة الأولى ، قاطعةٌ على نقل أبي الفرج من كتاب « الطبقات » ، والصورة الثالثة وحدها لا تقطع بشيء ، فجأز عندئذ أن يكون ما نقله من كتاب الطبقات أو من غيره ، أو ممّا سمعه من أبي خليفة سماعاً أو قراءةً عليه . أما الصورة الثانية التي تفرقت في عشرة أسانيد مختلفة الألفاظ ، فهي التي تحتاج الآن إلى بيان . والذي يحوجني إلى هذا البيان ما قاله الدكتور على جواد في مقاله ( المورد ص : ٣٠ ) ، فبعد أن ذكر ملخص هذه الصور الثلاثة التي ذكرتها آنفاً ، منقولةً عن كتاب « الأغاني » بعد استعراضه ، ويقول معلقاً : « استعرضه الأستاذ محمود شاكر قبلنا ، وأفدنا منه كثيراً » !! ذكر الدكتور على نتيجة استعراضه فقال :

« وهذه العبارات وأمثالها ، تدلُّ على أن أبا الفرج الأصفهاني لا يتقلد من

كتاب طبقات الشعراء مباشرة ، وإنما كان يتلقى أخباره ( المتفرقة ) بوساطة  
أبي خليفة كتابةً ( أو مشافهة ) . ولو وقف أبو الفرج على الكتاب ، لنقل  
عنه ونصاً على نقله منه ( كما هو شأنه مع المؤلفين الآخرين الذين ينقل عن  
كتبهم ) ، ولما كان داعٍ لأن يقول : أخبرني . . . الخ .

ثم يعلق على هذه الفقرة برقم ( ٦٥ ) قائلاً : « ولو حصل أبو الفرج على  
نسخة كاملة من كتاب الطبقات ، لما ترك لنا منه نصّاً يتصل بالشعراء الذين  
تحدث عنهم ، لأن ذلك يدخل في صميم منهج كتابه » ، ثم يمضي في حديثه  
الأول ، مقتبساً من كلامي في مقدمة الطبعة الأولى [ س : ٣٠ ، ٣١ ] .

« وفي هذا ما يمكن أن يفسر لنا أن أبا الفرج ( لم يذكر ابن سلام ولا  
طبقاته في كثير من ترجم لهم ، ولهم ذكر في الطبقات ) » . ثم يعلق عليه برقم  
( ٦٦ ) : « ينظر للمقابلة والمقارنة شاكر ٣٠ - ٣١ [ وقد حذفها ط ٢ س : ٤١ - ٤٢ ]  
وهذا تعليق غريبٌ جداً ، لأنني لم أحذف شيئاً مما قال ، ولكنني غيرتُ العبارة ،  
في الصفحات التي أشار إليها [ س : ٤١ - ٤٣ ] ، والمعنى باقٍ على حاله . كيف  
قائه هذا ؟ لا أدري ، ومع ذلك فالجواب غيرُ مهم .

بل المهم هو كلامه عن أسانيد أبي الفرج التي لخصها هو ، ولخصتها أنا  
هنا ، وذكرتها مفصلة في المقدمة ، والتي فيها ذكر « الكتابة » و « الإجازة » ،  
وأنها عبارات تدلُّ على أن أبا الفرج لا ينقل من كتاب طبقات الشعراء  
مباشرة ، وإنما كان يتلقى أخباره ( المتفرقة ) بوساطة أبي خليفة كتابةً أو  
( مشافهة ) ، وأنه لو وقف على كتاب الطبقات ، لما كان هناك داعٍ لأن  
يقول : « أخبرني . . . » ، أو كما قال الدكتور .

في كتب أئمة علم مصطلح الحديث ، بابٌ طويلٌ مفردٌ يسمونه « بابُ الإجازة » ، فإذا كان أبو الفرج قد أوجدنا هذه اللفظة في أسانيده إلى مُسْنَدِ عصره أبي خليفة الجمحي ، وإذا كان أبو الفرج وغيره من أهل الأدب وغيرهم قد ساروا على سُنَّةِ أهل الحديث في إسناد الأخبار المروية توثيقاً لها ، أو براءة من عهدة روايتها ، فلا بُدَّ إذن من معرفة معنى « الإجازة » في كلامهم واصطلاحهم . وبالطبع ، أنا لن أطيل في هذا ، لأنني لا أعتقد أن الدكتور على جواد الطاهر يجمل ما أقول ، ولكنني أخشى أن تكون ثورة انفعاله ، قد أغفلته عما أعتقد أنه به عالم ، فيما أتوّم ، وإن ضَعُفَ هذا التوّم . وعلى كلِّ حالٍ ، فباب « الإجازة » معروف في كتب القوم من لدن الخطيب البغدادي ، ( ... - ٤٦٣ هـ ) في كتابه « الكفاية » ، إلى ابن الصلاح ( ... - ٦٤٣ هـ ) في مقدمته ، إلى الحافظ ابن كثير ( ... - ٧٧٤ هـ ) في كتابه « الباعث الحثيث » ، إلى الحافظ العراقي ( ... - ٨٠٦ هـ ) في شرح ألفتيه وشرح مقدمة ابن الصلاح ، إلى الحافظ السيوطي ، ( ... - ٩١١ هـ ) في ألفتيه ، إلى الأمير الصنعاني ( ... - ١١٨٢ هـ ) في كتابه « تنقيح الأفكار » ، وهؤلاء وغيرهم من علماء علم الأصول قد ذكروا « باب الإجازة » وأركانها ، وأحكامها ، وأنواعها وأقسامها ، وتصحيح العمل بها ، وكيفية العبارة عن كل ضربٍ من ضربها .

فمن ضروب « الإجازة » ، كما قال الخطيب ، « المكاتبة » : « وهو أن يكتب الراوي بخطّه جزءاً من سماعه ، أو يكتب معه إلى الطالب : « تدأجزت لك روايته بعد أن صححته بأصلي ، أو بعد أن صححه لي من أثق به » .

وكيفية العبارة بالرواية عن المكاتبة ، أحبُّه أن يقول : « كتب إلى

فلان ، حدثنا فلان » ، وهذا هو مذهب أهل الورع والتحرّى فى الرواية ، وكان جماعة من السلف يفعلونه ، كما قال الخطيب ، وأن « المكاتبة » مراسلة ، وذكر أنه قد ذهب غير واحد من علماء المحدثين إلى أن قول « حدثنا » فى الرواية عن « المكاتبة » جائز (ومثله فى اللفظ أخبرنا وأخبرنى ، كما هو ظاهر) ، ومن أجاز ذلك شعبة بن الحجاج (وهو إمام الأئمة فى معرفة الحديث بالبصرة توفى سنة ١٦٠ هـ) ، ومنصور بن المعتمر ، (وهو أثبت أهل الكوفة فى الحديث وأتقنهم ، توفى سنة ١٣٢ هـ) ، وأيوب السختياني ، (وهو حجة أهل البصرة فى الحديث ، وسيد الفقهاء بها ، توفى سنة ١٣١ هـ) . قال شعبة : « كتب إلى منصور بحديث ، فلقيته فقلت : أخذت به عنك ؟ قال : أو ليس إن كتبت به إليك فقد حدثت بك ؟ » ، وكذلك قال شعبة ، عن أيوب وغيره قال : « إذا كتب إليك العالم فقد حدثك » .

وقد صحّح الخطيب ذلك بقوله :

« . . لأن الغرض من القول باللسان ، فيما تقع العبارة فيه باللفظ ، إنما هو تعبير اللسان عن ضمير القلب . فإذا وقعت العبارة عن الضمير بأى سبب كانت من أسباب العبارة : إما بكتاب ، وإما بإشارة ، وإما بغير ذلك مما يقوم مقامه ، فإن ذلك كلّ سواء » .

وبعنى الخطيب أن الراوى إذا كان قد كاتب عالماً ، فكتب إليه كتاباً يعلم صحة وروده عنه ، فباح له أن يقول فى كلّ ما رواه عن كتابه : « حدثنى فلان » و « أخبرنى فلان » . و « نبأنا » و « أنبأنا » .

وقد ذكروا أيضاً أن قول الراوى « كتب إلى » أو « فى كتابه إلى » ،

وأمثال ذلك ، يستعمل للدلالة على أنه مراسلة ، وأنه قد كتب له من بلدٍ إلى بلد . ثم ذكروا وجوهاً كثيرة ، من شاء أن يطلبها حيث ينبغي أن تطلب ، أدرك كثيراً من أسلوب هذه الأمة في كتبها ، وفي روايتها عن الأئمة وعن الكتب . وإنما نقلت هذا باختصار ، لكي يعيد الدكتور على جواد نظره في قوله : « ولو وقف أبو الفرج على كتاب الطبقات ، لنقل عنه ، ونصّ على نقله عنه ( كما هو شأنه مع المؤلفين الآخرين الذين ينقلُ عن كتبهم ، ولما كان داعٍ لأن يقول : أخبرني . . الخ » ، وذلك أنه في كلِّ ما قال فيه « كتب إليّ » أو « في كتابه إليّ » بإجازته لي ، فالطريق المستقيم أن يقول فيه « أخبرني » ، فهذا هو « الداعي » الذي لامناص منه .

وأما قول الدكتور على : « ولو وقف أبو الفرج على كتاب الطبقات ، لنصّ على نقله ، كما هو شأنه مع المؤلفين الآخرين » ، فهذا بابٌ آخر غير « باب الإجازة » وضروبها ، وهو ملحق بالباب ، ويقال له « باب الوجادة » ( بكسر الواو ) ، وهو مقصودٌ به الأخذ من صحيفة أو كتاب بلا إجازة ولا مناولة ، ولا مكاتبة ، فإن الشرط فيه أن يقول الناقل : « قرأت بخط فلان » أو « في كتاب فلان » وينصّ على ذلك . وهكذا فعل أبو الفرج في المواضع التي أشار إليها الدكتور على جواد ، وجعلها حُجّة في « باب الإجازة » ، مع أنَّ بينهما بوناً بعيداً لا أدري كيف سها عنه ، وإن كنت في الحقيقة أدري ، وأتبيّن أيضاً . فكلُّ ما قال فيه أبو الفرج : « نسختُ من كتاب هرون بن علي بن يحيى » . و « نسختُ من كتاب أبي عبد الله اليزيدي ولم أقرأه عليه » و « وجدت في كتاب عليّ بن محمد بن نصر » ، و « نسختُ من

كتاب الحرمي بن أبي العلاء » ، فهذا باب آخر لا يقال فيه « أخبرني ... » .

\*\*\*

وبعد هذا البيان السريع عن الفرق بين لفظ « الإجازة » و « الكتابة » و « الوجادة » ، يقيِّن أن كل ما قال فيه أبو الفرج : « أخبرني أبو خليفة فيما كتب به إليّ ، بإجازته لي » وما أشبه ذلك في الأسانيد العشرة التي ذكرتها في المقدمة ، دالة على أن أبا خليفة قد كتب به من البصرة ، إلى أبي الفرج الأصبهاني ببغداد ، وأنه أجازته برواية ما كتب به إليه ، فكان فرضاً على أبي الفرج أن يقول في كل ذلك « أخبرني » ، وأن هذا اللفظ لا يدل عندئذ على مشافهة أو لقاء بين الرجاين ، كما توهم الدكتور على جواد في مقاله « والدكتور منير سلطان في كتابه عن « ابن سلام » ص : ١٥١ ، ١٥٧ .

● وعلى ذلك فقول أبي الفرج في الإسناد الأول الذي ذكرته آنفاً : « ذكر محمد بن سلام في « كتاب الطبقات » ، فيما أخبرنا به أبو خليفة » فجمع بين « أخبرنا » وبين ذكر « كتاب الطبقات » ، دالٌّ دلالة قاطعة على أن أبا خليفة ، قد كتب إلى أبي الفرج نسخة من « كتاب الطبقات » ، وأجازته بروايتها عنه . ويؤيد ذلك أيضاً تأييداً قاطعاً ، ما ذكره أبو الفرج في ثلاثة عشر موضعاً من كتاب الأغاني ، عند ذكر الشاعر الذي ترجم له : « جعله محمد بن سلام في الطبقة الثالثة ( أو الرابعة ، أو السادسة ) من فحول الشعراء ، في الجاهلية ( أو في الإسلام ) » ( كما بيّنت نصوص ذلك في المقدمة ( ص : ٤٧ - ٥٠ ) ، ويذكر ذلك بغير لفظ « أخبرنا أبو خليفة » ، فهذا دليل على أنه ينقل من نص كتاب الطبقات بلاريب ، وأنه كتاب حاضر عتيق بين يديه . وهذا أمر لا يحتاج إلى إطالة التأمل .

● وكذلك أستطيع أن أقول ، على وجه القطع ، إنّ الذي رواه أبو الفرج بأسانيده الثلاثة عشر التي استخرجتها من كتاب الأغاني ، هي من نسخته التي أرسلها إليه أبو خليفة من كتاب الطبقات ، والتي أجازها بروايتها عنه ، عن محمد بن سلام صاحب الكتاب ، وأنه كان ملتزماً فيما رواه بسنة العلماء في الرواية ، حيث يقول : « أخبرني أبو خليفة ، أو أنبأني » ، وأنّ الذي رواه من ذلك في كتابه لم تكن أخباراً (متفرقة) ، كما قال الدكتور علي جواد ، بل هي أخبار من كتاب « الطبقات » ، فزعمها أبو الفرج على مواضع ذكر الشعراء ، حين احتاج إلى ذكر ما قاله ابن سلام في كتابه .

● أما مسألة « المشافهة » واللقاء بين الرجلين ، كما ذكر الدكتور علي جواد ، والدكتور منير سلطان ، فأنا لا أطيل في نفيه بالأدلة ، بل أكتفي بأن أقول : إنّ من ينعم النظر في تاريخ الرجلين ، أبي خليفة وأبي الفرج ، يقع على القطع بأنّ الرجلين لم يلتقيا البتّة ، إذا توفّق أن يجعل دليله على ذلك قول أبي الفرج « أخبرني أبو خليفة » ، لأنه لا يقوله إلاّ اتباعاً للسنة في تحمل الأخبار والآثار والأشعار عن طريق إجازة « المسكاتبة » .

= وإذا علم أيضاً أنّ الخطيب البغداديّ قد روى في تاريخه عن أبي محمد الحسن بن الحسين النوبختي أنه قال : « كان أبو الفرج أ كذب الناس ، كان يدخل سوق الورّاقين وهي عامرة ، والدكاكين مملوءة بالكتب ، فيشتري شيئاً كثيراً من الصحف ويحملها إلى بيته ، ثم تكون روايته كلها منها » ، يعني أنه كان يدعى أنه مما رواه عن أصحابها فيقول في روايتها « أخبرني » و « حدثني » .

= وأن أبا الحسن البقيّ قد ردّ على أبي محمد ذلك فقال : « لم يكن أحدٌ أوثق من أبي الفرج الأصفهانيّ » ، ويعنى أنه كان ملتزماً بأدب الرواية وتحمل الأخبار ، فيقول : « أخبرني » و « حدثني » في المشافهة ، ويقولها أيضاً في إجازة المكاتبه ، ويقول في الرجادة : « نسخت من كتاب فلان » و « قرأت في كتاب فلان » . وهذا كافٍ مغني عن زيادة في التطويل بما هو معروف لمن عرف كتب القوم .

● ومن أجل هذا كان واجباً على أن أعقد فصلاً في مقدمه الطبعة الثانية من الطبقات ، أسميّه : « بآية نسخة أبي الفرج الأصفهاني من كتاب الطبقات ، وما نقل عنه في كتابه الأغاني » ( ص : ٤٠ وما بعدها ) ، لأن أبا الفرج قد أوقفنا نصّاً حين ذكر في الإسناد الأوّل كتاب الطبقات ، وأن أبا خليفة أخبره به ، على ما بينتُ آنفاً . وأوقفنا عليه نصّاً بدلالة أسانيده العشرة التي اتّبع فيها سُنّة العلماء في الرواية عن الكتب التي تلقّوها عن الشيوخ من العلماء كتاباً مكتوباً ، بالمراسلة ، فيقولون « أخبرني فلان بكتابه إلى ، وإجازته إلى » ، إلى آخر ما هو مفصّل في أسانيد أبي الفرج ، وبالتساهل الذي يقع من بعض الرواة حين يقول : « أخبرني » ، دون أن يذكر إجازة المكاتبه ، تدليساً أحياناً ، أو ثقة بأنّ قارئ كتابه قد أغفاه ما ذكره من المكاتبه والإجازة في مواضع ، عن إعادة ذكر المكاتبه والإجازة ، أحياناً أخرى .

● وكذلك صار يقيناً أن أبا الفرج كانت عنده نسخة من كتاب الطبقات أجازه أبو خليفة بروايتها عنه ، وأنّ هذه النسخة أشدّ دنواً من



أبي خليفة ، من المخطوطتين : « مخطوطتي » و « م » مخطوطة للمدينة ، لأن بينهما وبين أبي خليفة : « ابن أسيد » في الأولى ، و « أبا طاهر الذهلي » القاضى فى الثانية . وأيضاً ، لا يستنكر أن تكون نسخة أبى الفرج أتم من « المخطوطة » ، وهى بلا شك أتم من نسخة « م » المختصرة . وبيقين أيضاً لم تصل إلينا بعد نسخة أبى الفرج ، ولكن وصلت إلينا منها جماعة الأخبار التى رواها عن أبى خليفة عن ابن سلام فى كتاب الطبقات ، وأثبتها فى خلال كتابه « الأغانى » مسندةً إلى الأصل الذى رواها عنه ، وهو كتاب الطبقات ، الذى تلقاه مكتوبةً بإجازة أبى خليفة . ولما كان ذلك ، فهذه الأخبار المتفرقة فى كتاب الأغانى ، تعدُّ مجمعة ، أوراقاً مبعثرة من نسخة أبى الفرج التى لم تصل إلينا ، فما كان من الأخبار فى هذه الأوراق مطابقاً لما فى النسختين المخطوطتين عندنا ، فهو منها بالمطابقة ، وما كان منها غير موجود فى المخطوطة المختصرة « م » فهو من الطبقات أيضاً ، وما كان منها زائداً على « المخطوطة » وعلى « م » معاً ، فهو زيادةٌ فى نسخة أبى الفرج ، أدخل بها ابن أسيد وأبو طاهر الذهلي جميعاً . ولم ؟ لأنها أشدُّ التحاماً بأبى خليفة راوى الطبقات ، لأنه هو الذى كتب بها إلى أبى الفرج ، ولأنه هو نفسه الذى أجاز أبا الفرج بروايتها عنه .

● وكذلك كان منهجى فى الزيادات التى زدتها فى الطبعة الأولى ، وكنت معتمداً على نسخة المدينة « م » فى طبعة يوسف هل وعجان الحديد ، ثم على النصف الأول من « مخطوطتي » التى آلت إلى مكتبة تشستر بى ، قبل أن أفرغ من نقل نصفها الثانى . فإني حين استقيمتُ أن أبا الفرج ، كانت

بين يديه نسخة من كتاب الطبقات ، كتب بها إليه أبو خليفة الجمحي ، وأجازه بروايتها عنه ، راجعتُ كُلَّ مارواه أبو الفرج في أغانيه عن أبي خليفة عن محمد بن سلام ، وتبين لي بالمراجعة الدقيقة أن جمهرة مارواه أبو الفرج بإسنادٍ من هذه الأسانيد الثلاثة عشر ، موجودٌ ثابتٌ في نسخة المدينة « م » المختصرة وفي « مخطوطي » التامة . وأما ما بقي بعد ذلك ، فأكثره موجودٌ في نسخة « م » وحدها ، وذلك في النصف الثاني من الكتاب ، لأنَّ « المخطوطة » كانت قد خرجت من يدي قبل أن أنقل نصّها ، ولم أشك لحظةً أنَّه موجودٌ في النصف الثاني من « مخطوطي » التي خرجت من يدي ، ولذلك ، فقد زدتها في أما كتبها التي استظهرت أنها أحقُّ بها .

● وإذن ، فأنا حين فعلتُ ذلك ، فعلته وأنا على ثقةٍ وعلى بينةٍ ، وعلى يقين من أنَّ مارواه أبو الفرج في أغانيه هو في حقيقته أوراق من نسخة ثالثة من الطبقات ، هي نسخة أبي الفرج ، التي كتب بها إليه أبو خليفة ، وأجازه بروايتها عنه . وسواء في العقل والنظر أن يكون أبو الفرج قد كتب لنا نسخة بخطه من كتاب الطبقات ، فتأكلت ومحاهها البيّ والتلف ، إلا عددًا قليلاً من أسطر الكتاب الذي كتبه بيده = أو أن يكون أبو الفرج قد كتب هذا القليل نفسه من الأسطر بخط يده مفرقاً في كتاب آخر هو الأغاني . ولا ينكر استواء الأمرين إلّا من لا علم له ، كالمتشركين وأشباههم من المساكين . هم لا ينكرون هذا ، إلا للذي غاب عنهم من أصول المعرفة لما هو كائنٌ في كتبنا ، وغيابُ الأصول مدعاةٌ إلى سوء التصوّر ، وسوء التصوّر مجلبةٌ للإعراض عن صريح العقل والنظر .

لقد أطلتُ وكرّرتُ . أطلتُ ، لأنني رأيتُ الإيجازَ اليومَ سيءَ المغبةِ ، وكرّرتُ ، لأنني وجدتُ تركَّ التكرارِ قد جلبَ عليَّ وعلى كتاب « طبقات فحول الشعراء » شرًّا كبيرًا ، وأدّى بالغًا . وأنا لأقول هذا هنا معتذرًا ، لأنني سوف أرتكب الإطالة والتكرار مرةً أخرى ، لأنَّ الفسادَ الذي لحقَ مباحث الأدب اليوم ، يوجبُ عليَّ أن أدلَّ على هذا الفسادِ ، شفقةً على الناشئة من طلبة هذا العلم ، ليأخذوه بحقه ، أو يدعوه وينفضوا أيديهم منه ، حتى يأتي من يستطيع أن يأخذه بحقه . ولكن هل هذا ممكنٌ في زماننا هذا الذي استشرت في الإعلانِ عن نفسها عجائبه ؟



وأنا قد وصفتُ عملي في كتاب الطبقات في مقدِّمة الطبعة الأولى ( سنة ١٩٥٢ ) ، وعدتُ فغيّرتُ هذه الصفة في مقدمة الطبعة الثانية ، ( سنة ١٩٧٤ ) ، فكنتُ أظنُّ ، وأكذبُ الحديثَ الظنُّ ، أن اذى قاتنه في مقدمة الطبعة الثانية : كافٍ في الدلالة وفي الوضوح ، وأنه يُلغى ما قلته في مقدمة الطبعة الأولى . ولكن ما حدثَ تركني حائرًا متعجبًا ، فالأستاذ الفاضل الدكتور علي جواد الطاهر يقول واصفًا عملي في الكتاب ما نصه ( المورد ، ص ٣٩ ) :

« وصل إلينا كتابُ محمد بن سلامٍ نافصًا ، فإذا يفعل محققٌ في هذه الحالة ؟ أن ينظر في كتب الأدب ، لعل فيها روايات نقلت عن « طبقات الشعراء » ، أو عن محمد بن سلام . وهكذا فعل الأستاذ محمود محمد شاكر ، فأكمل المخطوطة بهذه الكلمة ، وسدَّ خرمها بتلك . ولكنه لم يقف عند هذا ، وإنما زاد إلى أن قال : « [ . . . ] استبجتُ لنفسى أن أنقل أخبارَ أبي الفرج التي أسندها عن أبي خليفة إلى محمد بن سلام ، في مواضعها التي ظننتُ أنها

أحقُّ بها . . . . . وكذلك فعاتُ بالأخبار التي رواها المرزباني في الموشح ،  
عن إبراهيم بن شهاب ، عن أبي خليفة عن ابن سلام ، فإنِّي رأيتُ ما نقله  
للمرزباني مطابِقاً لما في النسخة المطبوعة أو النسخة المخطوطة ، في أكثر رواياته ،  
وهي كثيرة . وهناك أخبار نقلتها عن أبي القاسم الزجاجي في أماليه في  
موضعين أو ثلاثة ، شبيهة بأن تكون من كتاب ابن سلام . ولم أفعل ذلك  
ولم أستبحه ، إلا بعد أن محصتُ الأدلة على صحة ما ذهبت إليه ... ] » .

والموضعان اللذان فيهما النقط هكذا « . . . . » ، هو ما حذفه الأستاذ  
من كلامي الذي قالته في مقدمة الطبعة الأولى ( سنة ١٩٥٢ ) ص : ٣١ ، ٣٢ .  
وهذا الفعل ، أعنى الحذف ، غير مفهوم ، لأن المحذوف في الموضعين بضع  
كلمات لا تزيدُ مقالته طويلاً إذا أثبتتها . وهو في فعله هذا بين أمرين : إمَّا أنه  
لم يستطع أن يفهم هذه الفقرة كما كتبها مطبوعة في المقدمة ، فاستهانَ بما في  
هذا المحذوف فحذفه ، وهذا صعبٌ جدًّا ، لأنه عندي أجلُّ من ذلك = وإمَّا  
أنه تعمَّد هذا الحذف ، لأن بقاء المحذوف ، يُفسد عليه قصده في صفة عملي في  
الطبقات على الوجه الذي يراه هو ، ويفسد عليه قصده أيضاً في شيء آخر ، هو  
أنه أراد بما كتب أن يدلَّني على « المنهج العلمي » ، وأن يسدَّ خطأي في  
ممارسة « علم التحقيق » . وأنا شاكرٌ له ما قصد وما أراد على كُلِّ حالٍ ،  
ولكني أحبُّ لقاريء كلامه هذا أن يقرأه كما كتبتُه أنا بتمامه .

وسياق لفظي في الموضع الأوَّل الذي حذفه هو : « ولما كانت المطبوعة  
الأولى ناقصةً أو مختصرةً كما قلنا ، استبحتُ لنفسی . . . » . وسياقه في  
الموضع الثاني الذي حذفه هو : « فعاتُ ذلك في المواضع التي ضاع من مخطوطتنا  
ما يقابلها ، وكذلك فعاتُ بالأخبار . . . » . وهذا المحذوف يدلُّ على حقيقة

عملی فی الطبقات ، لأنه یحدد العمل تحديدا واضحا ، فی مواضع بعینها من  
 الكتاب ، وهذا التحديد یجعل ما قاله فی صفة عملی فی الكتاب ، علی الوجه  
 الذی یراه هو ، كلاما غیر متسق ولا متناسب ، فلذلك حذف ما حذف .  
 ومع ذلك ، فالكلام بعد الحذف أیضا غیر متسق ولا متناسب . وإذا كان  
 « المنهج العلمی » و « علم التحقيق » یقضیان بأن « ینظر المحقق فی كتب  
 الأدب ، لعل فیها روايات نقلت عن طبقات الشعراء أو عن محمد بن سلام »  
 كما قال ، فهذا كلام لا تحديد فیہ ، ولم أفعله لأنه فاسد كل الفساد ، ولكن  
 الأستاذ علی جواد أراد أن یصف عملی بهذه الصفة فقال : « وهكذا فعل  
 الأستاذ محمود محمد شاكر ، فأكمل المخطوطة بهذه الكلمة ، وسد خرمها  
 بتلك » . ولكنی لم أفعل ذلك ، خلافا للمنهج العلمی ولعلم التحقيق ، كما یراه  
 هو . وأنا لم أتحدث عن « كتب الأدب » أو عن « كلمة هنا ، وكلمة هناك » ،  
 وإنما كان حدیثی ككلمة عن « أخبار » برؤمتها ، مروية عن « أبی خلیفة ،  
 عن محمد بن سلام » ، فی كتب بعینها ، تُسند هذه الأخبار بإسناد معین  
 وصفته فی المقدمة بصفات ظاهرة . فهذا الذی وصفه منهج فاسد ، لأنه غیر  
 واضح ولا محدد ، وكلامی الذی جاء به مبتورا بعد ذلك ، فیہ تحديد  
 واضح لكتب بعینها ، وأخبار بعینها . ونعم ، أنا لم أثبت أرقام هذه  
 الأخبار التي زدتها ، فی مقدمة الطبعة الأولى ، ولكنی اعتذرت عن ذلك  
 فی نفس المقدمة ، فقلت بعد هذا الكلام الذی نقله الأستاذ فی مقاله :

« ولم أفعل ذلك ولم أستبحه ، إلا بعد أن محصت الأدلة علی صحة  
 ما ذهبت إلیه ، ولولا أن الأمر قد یطول ، لذكرتها واحدة واحدة ، حتی  
 یطمئن القلب إلی ما ذهبت إلیه من فعل ذلك . وأرجو أن یتاح لی فی

الطبعة الثانية من الطبقات ، أن أفيض في ذكر هذه الأدلة » . ثم أثبت بعد ذلك ، قدر ما كان عندي من الأم العتيقة ( أى المخطوطة ) وما يقابله من المطبوعة الأولى ، ثم قلت : « وقد كنت أحب أن أثبت أيضاً في هذا المسكن ، كل ما نقلته من رواية أبي الفرج في أغانيه ، والمرزبانى فى الموشح ، إلا أنى أراه يطول . . . » ، إلى آخر كلامى فى مقدمة المطبوعة الأولى [ م : ٣١ - ٣٢ ] ولا أدري لماذا أغفل الدكتور على جواد هذا الذى قالته ؟ وجواب السؤال غير مفيد ؟ لأن التعمد ظاهره واضح على كل حال .

وإذا علمت أن الطبعة الثانية قد جاءت بعد أن حصلت على مخطوطة المدينة « م » ، وعلى مخطوطتى التى آلت إلى مكتبة تشسترى ، صار هذا التعمد واضحاً كلّ الوضوح . وذلك لأننى فى الطبعة الأولى ، لم أعتد إلا على النصف الأول الذى نقلته منها ، فلما جاءتنى كاملة صار للنصف الثانى منها أثره ظاهر فى الطبعة الثانية . فالأخبار التى كنت زدتها على نسخة المدينة « م » ( أى على طبعة يوسف هل ) فى هذا النصف الثانى من كتاب الطبقات ، والتى كان أكثرها من أخبار أبى الفرج فى الأغانى ، بالأسانيد التى ميزتها من سائر أسانيده إلى أبى خليفة عن محمد بن سلام ، وجدتها كلها ثابتة فى المخطوطة ، بل كان بعضها فى نفس سياق ابن سلام ، وفى نفس موضعها من كتاب الطبقات . وقد وضعتها فى هذه الأماكن استظهاراً ، فوافق استظهارى ما هو ثابت فى مخطوطتى . فمن أجل ذلك غيرت كل الذى نقلته فى مقدمة الطبعة الأولى [ م : ٣١ - ٣٢ ] ، والذى نقل الدكتور على جواد بعضه آنفاً ،

مجتزئاً على الحذف من نص كلامي . وكتبت مكانه في مقدمة الطبعة الثانية  
[ م : ٤٣ - ٤٦ ] ، ما يوضح عملي في الكتاب توضيحاً مقارباً .



وقد أثبت في هذا الموضع من مقدمة الطبعة الثانية ، كل المواضع التي  
أدخلت فيها رواية أبي الفرج ، عن أبي خليفة ، عن محمد بن سلام ، من بقايا  
نسخته من كتاب الطبقات ، وهي التي نقل عنها في كتابه « الأغاني » ما نقل .  
وقد ذكرت هذه الأخبار بأرقامها في الطبعة الثانية ، وإن كنت قد سهوت  
فأسقطت من هذا البيان أربعة أخبار هي : « رقم : ٦٢٩ ، ورقم : ٧٤٠ ،  
ورقم : ٨٠١ ، ورقم : ٨٣٥ » ، وأقول ( بعد هذا التصحيح ) إن الذي زدته  
هو : « تسعة وعشرون موضعاً ، فيها خمسة وثلاثون خبراً ، منها خبران  
مذكوران في « م » ، ولكنني أثبت نص الأغاني ، وخبران في مخطوطي  
زدت فيها من الأغاني أسطراً ، وعشرة أخبار زيادة على المخطوطة ، لأنني  
أرجح أن نسخة أبي الفرج كانت أتم منها . فيبقى بعد ذلك خمسة وعشرون  
خبراً كلها زيادة على « م » ، وهي مختصرة ، كما أثبت ذلك في « بابة مقارنة  
المخطوطتين » ( انظر مقدمة الطبعة الثانية ص : ٤٥ ، وصحح العدد كما  
أثبتته هنا ) .

ثم ذكرت ما زدته عن المرزباني في الموشح ، وهي ثلاثة أخبار بأرقامها  
وهي زيادة على نسخة المدينة « م » ، وما زدته من شرح نهج البلاغة ، لأن  
ابن أبي الحديد نص على أنه في كتاب « طبقات الشعراء » ، وهو أيضاً زيادة  
على « م » وقلت بعد ذلك ( وبعد التصحيح السالف ) :

« وإذن ، فمجموع ما زدته من الأخبار على أصل الطبقات « م » هو

تسعة وعشرون خبراً ، وعشرة أخبار زيادة على المخطوطة ، فهي جميعاً تسعة وثلاثون خبراً ، [ انظر مقدمة الطبعة الثانية ص : ٤٥ ، ٤٦ ، وصحح المدد كما أتجه هنا ] .

وهذا الذى قلته آنفاً ، هو بعض ما تضمنته مقدمتى فى الطبعة الثانية ، بعد أن حذفتُ ما نقله الدكتور على جواد من مقدمة الطبعة الأولى . ولما كانت الطبعة الأولى والطبعة الثانية ، بين يدى الدكتور ( سنة ١٩٨٠ ) ، وهو يعيد نشر نقده لكتاب الطبقات ، والذى كتبته سنة ١٩٦٤ ، فمن العجيب كلُّ العجيب أن يقتصر على النقل من مقدمة الطبعة الأولى ، دون أن يفكر فى مراجعة مقدِّمة الطبعة الثانية ، فينظرَ ويقارنَ بين الكلامين . وبالبدية أجدهُ قد أغفل هذا متعمداً كلَّ التعمد ، وأظنُّ أنَّ تعمُّده هذا راجعٌ إلى أنه يريد أن ينتهى إلى نتيجةٍ ، هى التى جاءت فى ص ٤٢ من المورد ، وهى قوله : « ليس من علم التحقيق أن ننقل إلى الكتاب الذى نحققه مادة ( غزيرة ) من كتب أخرى لا نملك الدليل العلمى القاطع على أنها من الكتاب المحقق لفظاً ومعنى » . و ( غزيرة ) الموضوعة بين قوسين ، من عمل الدكتور على جواد لا من عملى ، وفعل ذلك ، لأنَّها مقصودة لذاتها ، وليعتنى بها القارئ عناية فائقة ! أما أنا ، فلست أعتنى بمثل هذه الكلمة الموضوعة بين قوسين ، لأنها مبالغة يرادُّ بها التأثير على قارئ كلامه ، وليست لها حقيقة ، لا لفظاً ولا معنىً = ولأنَّها قد جاءت فى سياقٍ فاسد ، وهو الزعم الذى ينسبُه إلىَّ : أنى نقلتُ إلى كتاب الطبقات مادة ( غزيرة ) ، « لا أملكُ الدليل العلمى القاطع على أنها من الكتاب المحقق لفظاً ومعنى » .



والدكتور على جواد معذورٌ على كُلِّ حالٍ ، لأنه بنى كلامه هذا على أن كل ماقاله أبو الفرج في الأغاني ، مصدرٌاً بعبارات فيها ( سأنقل هنا نص كلامه من المورد ص : ٣٠ ) :

« أخبرني أبو خليفة عن محمد بن سلام = أو أخبرني أبو خليفة حدثني محمد بن سلام = أو أخبرني الفضل بن الحباب الجحى في كتابه إلى بإجازته لي يذكر عن محمد بن سلام = أو أخبرني أبو خليفة فيما كتب به إلى عن محمد بن سلام = أو ذكر محمد بن سلام في كتاب الطبقات ، فيما أخبرنا به أبو خليفة قال ... وهذه العبارات وأمثالها تدلُّ على أن أبا الفرج الأصفهاني لا ينقل من كتاب طبقات الشعراء مباشرةً ، وإنما كان يتلقَّى أخباره ( المتفرقة ) بواسطة أبي خليفة كتابةً ( أو مشافهة ) . ولو وقف أبو الفرج على الكتاب ، لنقل عنه ونص على نقله منه ( كما هو شأنه مع المؤلفين الآخرين الذين ينقل عن كتبهم ) ، ولما كان دافع لأن يقول : أخبرني ... الخ » ، ثم يقول في التعليق رقم : ٦٥ ، في آخر هذه الفقرة : « ولو حصل أبو الفرج على نسخة كاملة من كتاب الطبقات ، لما ترك منه نصاً يتصل بالشعراء الذين يتحدث عنهم ، لأن ذلك يدخل في صميم منهج كتابه » ( ماين الأقواس من عمل الدكتور على ) .

وقد فرغتُ أنفاً من هذه القضية ، وأن قول أبي الفرج في كُلِّ « هذه العبارات » ، هو نقلٌ من كتاب الطبقات على وجه اليقين ، وذكرت ما قاله أئمة العلم في « الإجازة » و « المسكابة » و « المناولة » و « الوجادة » ،

وكيف يقولون في « المسكاتبة » : « أخبرني فيما كتب به إلى » وسائر ما ذكره الدكتور ، وأن هذه المسكاتبة تكون في الكتُب المؤلفة ، مرسلّة من بلدٍ إلى بلدٍ ، لا غير . وتجاوزُ الدكتور على جواد ، عمّا قاله الأئمة في ذلك ، هو الذي أدّاه إلى هذا الذي كتبه عن غير بينةٍ ولا معرفةٍ بأصول التحديث ، أو تحمّل الأخبار والآثار والكتب . ومردُّ هذا ، بالطبع ، إلى أصول « النهج العلمي » ، وإلى قواعد « علم التحقيق » ، وهما البابان الكبيران اللذان تقلّدهما الدكتور على جواد ، وأراد متفضلاً أن يوقفني على أسرارهما ، لأفتني آثاره فيهما ، ولكنني في الحقيقة عاجزٌ عن الدخول في أغوارهما ، رهبةً وخوفاً أن لا أقومَ بحقّهما على الوجه الذي يقيح لى أن أبلغ رضاه ، ومن حذرٍ سلم من الآفات ، ويالها من آفات !

\* \* \*

وسأشرع الآن في بيان « الزيادات » التي زدتها على كتاب الطبقات ، عن الأغاني ، وعن المرزباني وغيرهما ، وقبل كلّ شيء أقول : إني سوف أجمع هنا بين الدكتور على جواد الطاهر ، والدكتور منير سلطان في كتابه « ابن سلام وطبقات الشعراء » ، لأن الدكتور على هو نفسه الذي يقول : « قرأ كاتب البحث ، أكثر ما قرأ ، من كتاب الدكتور سلطان ، الأمور المتعلقة بالكتاب مخطوطاً ومطبوعاً ، وكان طبيعياً جداً أن يلتقي وإياه في عدد من النقاط بحكم ( النهج العلمي ) ووحدة المصادر » ، [ المورد س : ٢٦ ، تعليق رقم : ١ ] . فمن ذلك أنهما اتفقا على أني زدت في كتاب الطبقات ( مادة

غزيرة ) ، كما قال الدكتور على ، أو أن « هذه الزيادات ، سبب تضخم الكتاب » ، كما قال الدكتور سلطان .

وسأبدأ الآن في ذكر الأخبار التي زدتها ، معتمداً على الطبعة الثانية من الكتاب ، مبيناً أرقامها وعدد أسطر الزيادة في كل موضع ، وسأفصل ما بين الزيادة التي زدتها على نسخة المدينة « م » ، التي ثبت على وجه القطع أنها مختصر كتاب الطبقات كما بينت في آنفاً ، وفي مقدمة الطبعة الثانية أيضاً ، وبين ما زدته على « مخطوطتي » التي آلت إلى مكتبة تشتربتي ، والتي تبلغ ضعف نسخة المدينة « م » بالدليل القاطع أيضاً . مع العلم بأن كل ما في كتاب الأغاني لأبي الفرج ، هو مما نقله عن كتاب الطبقات ، من نسخته التي أجازها بها كتاباً أبو خليفة الجحى ، بروايته عن خاله محمد بن سلام .

### ● الزيادات على نسخة المدينة « م » ، من الأغاني

١ — الخبر : ١٣٦ ، عن الأغاني ٢ : ١٥٨ ، وإسناد أبي الفرج هو : « أخبرني الفضل بن الحباب الجحى أبو خليفة ، في كتابه إلى ، بإجازته لي ، يذكر عن محمد بن سلام » ، وهذا إسناد قاطع بأنه من نسخة أبي الفرج من كتاب « طبقات الشعراء » ، وأسطر الزيادة ( ٥ ) أسطر .

٢ — الخبر : ١٥٤ ، عن الأغاني ٦ : ٢٦٥ ، ( وهو في العمدة أيضاً ١ : ٧١ ، والمزهر للسيوطي ٢ : ٤٨٣ ) . وإسناده هو : « أخبرني أبو خليفة قال ، حدثنا محمد بن سلام » ، وموضعه في كتاب الأغاني بعد الخبرين : ١٥٢ ، ١٥٣ ، الموجودين في نص كتاب الطبقات بهذين الرقنين ، برواية

أبي الفرج عن أبي خليفة عن محمد بن سلام . وأسطر الزيادة ( ٦ ) أسطر .

٣ — الأخبار : ٤٤٧ ، ٤٤٨ ، ٤٤٩ ، عن الأغاني [ ١٩ : ١٧ ( ساسي )  
٢١ : ٢١١ - ٢١٣ [ هيئة الكتاب ] ، وهي بغير إسناد في هذا الموضع ، لأنها  
تابعة للإسناد الذي قبله ( رقم : ٤٤٦ ) ، وجميع الأخبار المسندة قبله إلى  
ابن سلام ، موجودة في كتاب الطبقات . وأسطر الزيادة ( ٢٣ ) سطراً .

٤ — الأخبار : ٤٨٨ - ٤٩٩ ، وهي خبر واحد على الحقيقة ، لأنني  
وضعت لكل بيت أو بيتين استشهد بهما رقفاً ، فكثرت الأرقام ، وهو عن  
الأغاني [ ١٩ : ١٥ ، ١٦ ( ساسي ) ، ٢١ : ٢٠٧ - ٢٠٩ [ هيئة الكتاب ] ،  
وهو من تمام الخبر الذي قبله رقم : ٤٨٧ ، وعدد أسطر الزيادة ، بغير الاعتداد  
بقوله قبل ذكر البيت « وقوله » ، هي ( ١٩ ) سطراً .

٥ — الخبر : ٥٠٦ عن الأغاني [ ١٦ : ١٦٦ ، ١٦٧ ( الدار ) ] ،  
وإسناده هو : « أخبرني أبو خليفة قال ، حدثنا محمد بن سلام » ، وهو من  
كتاب الطبقات ، كما أثبت ، من نسخة أبي الفرج ، فزدته في آخر ما قاله في  
ترجمة الفرزدق ، وعدد أسطر الزيادة ( ١٨ ) سطراً .

٦ — الخبر : ٥٠٩ ، عن الأغاني ٨ : ٦٠ ( الدار ) تابعاً لإسناد ما قبله ،  
والذي قبله هو الخبر رقم : ٥٠٨ الموجود في كتاب الطبقات . وقد روى  
صاحب الأغاني الخبر : ٥٠٨ في الأغاني [ ٨ : ٦ ، ٦٠ : ٣٨٦ ] ، وقال  
في الثاني والثالث : أخبرني أبو خليفة عن محمد بن سلام ، والأخبار التي قبله  
كلها عن ابن سلام وموجودة في الطبقات ، وفي ( ج ٨ ص : ٦٠ ) أني  
بالخبرين : ٥٠٨ ، ٥٠٩ معاً في سياق واحد ، بعد الخبر رقم : ٥٠٧ ، الموجود

هو أيضاً في الطبقات . وعدد أسطر الزيادة هي ( ٧ ) سبعة أسطر . ثم انظر ( ٥١٠ ) .

٧ — الخبر : ٥١٠ ، وسأذكره هنا ، وإن كان منقولاً من غير الأغاني ، فهو منقول من الموشح للرزباني : ١١٥ ، وسبب ذلك أن الرزباني رواه بإسناده عن إبراهيم بن شهاب قال حدثنا الفضل بن الحباب ، عن ابن سلام ، ورواه بهذا الترتيب : ( ٥٠٨ ، ٥١٠ ، ٥٠٧ ) أى بين خبرين موجودين في كتاب الطبقات ، بإسناد واحد . وعدد أسطر الزيادة ( ١ ) سطر واحد .

٨ — الخبر : ٥١٦ ، عن الأغاني [ ٨ : ٦ ( الدار ) ] ، وصدر الخبر في « م » ، أما آخره ، فهو في الأغاني ، والخبر مروى عن أبي خليفة عن محمد ابن سلام بين خبرين موجودين في الطبقات ، هما الخبر رقم : ٥٠٨ ، والخبر رقم : ٥١٩ ، وهو مروى على التمام أيضاً في كتاب الفاضل : ١٠٩ . وأسطر الزيادة ( ٤ ) أسطر .

٩ — الخبر : ٥٣٩ ، عن الأغاني [ ٨ : ٨٧ ] ، وهو ليس زيادة على الحقيقة ، بل هو إحلال لنص رواية أبي الفرج ، مكان رواية نسخة « م » ، لأنني وجدت عيباً في عبارة هذه النسخة . وخبر أبي الفرج بين أخبار كثيرة كلهم موجود في كتاب الطبقات ، ولأنني أعلم أن في نسخة « م » خلافاً كثيراً وعميماً دلت عليها مراجعة المخطوطة والأغاني والموشح وغيرها .

١٠ — الخبر : ٥٧٧ ، عن الأغاني [ ٨ : ٧٧ ] ، بإسناده : « أخبرني أبو خليفة قال حدثنا محمد بن سلام ... » ، وجاء في الأغاني بعد الخبرين

رقم : ٥٤٩ ، ٥٥٠ من الطبقات ، وبعده مما هو موجود في الطبقات أيضاً من رقم : ٥٩٤ إلى آخر : ٥٩٩ . وعدد أسطر الزيادة ( ٨ ) أسطر .

١١ — الأخبار : ٥٨٣ - ٥٨٥ ، ثلاثة أخبار ، رقم : ٥٨٣ في الأغاني [ ٨ : ٥٢ ] ، والآخران في [ ٨ : ٦٣ ، ٦٤ ] ، وإسناده في الأولين جميعاً : « أخبرني أبو خليفة قال حدثنا محمد بن سلام ... » ثم أتبع الخبر : ٥٨٤ بالخبر : ٥٨٥ بقوله : « قال ابن سلام » ، وقد وضعها متتابعة استظهاراً لا غيرُ وعدد أسطر الزيادة ( ٣١ ) سطراً .

١٢ — الخبر : ٦٦٦ من الأغاني [ ٨ : ٣١٩ ] ، بإسناده ، وقد أخطأت فكتبت في صدره : « قال ابن سلام : قدم الأخطل » وينبغي أن يصحح على ما جاء في الأغاني هكذا : « فأما السبب في مدح الأخطل عكرمة بن ربعي الفياض ، فأخبرنا به أبو خليفة عن محمد بن سلام ... » وهذا الخبر جاء مع أخبار كثيرة موجودة في كتاب الطبقات ، ورأيت إثباته في هذا المكان ، لأنه تابع للخبر قبله ، وفيه ذكر عكرمة بن ربعي ، وفي صدر الخبر ما قال أبو الفرج : « فأما السبب في مدح الأخطل عكرمة ... » ، وعدد أسطر الزيادة ( ٢٠ ) سطراً .

١٣ — الخبر : ٦٦٨ ، عن الأغاني [ ٨ : ٢٨٩ ] ، بإسناده : « أخبرني أبو خليفة ، عن محمد بن سلام » ، ورأيت أنه بهذا المكان أليق ، لأنه في ذكر خبر ثناء جرير على الأخطل . وأسطر الزيادة ( ٥ ) أسطر .

١٤ — الخبر : ٦٧٠ ، عن الأغاني [ ٨ : ٣١٧ ] ، بإسناده : « أخبرني أبو خليفة ، قال أنبأنا محمد بن سلام » ، ورأيت أنه أحق بمكانه هنا ، لما فيه من ذكر جرير والأخطل معاً . وأسطر الزيادة ( ٨ ) أسطر .

١٥ — الخبر : ٦٧٦ ، عن الأغاني [ ٨ : ٢٩٥ ] ، بإسناده : « أخبرني أبو خليفة إجازة ، عن محمد بن سلام » ، ولم أجد لهذا الخبر مكاناً ألحقه به في ترجمة الأخطل ، فألحقته بباب « ما قيل في الأخطل وأحاديثه » الذي بدأه برقم : ٦٣٢ ، إلى أن انتهى برقم : ٦٧٥ ، ثم بدأ في ذكر « مقلدات الأخطل » برقم : ٦٦٧ ، وعدد أسطر الزيادة ( ١٩ ) سطراً .

١٦ — الخبر : ٦٧٨ ، عن الأغاني [ ٨ : ٣٠٥ ] ، وإسناده : « أخبرنا أبو خليفة إجازة ، عن محمد بن سلام » ، وهذا الخبر ليس زيادة على الحقيقة ، بل هو إحلالٌ لنصٍّ مكان نصٍّ فاسد مضطرب في نسخة « م » ، وقد أثبت نص « م » في التعليق على الخبر .

١٧ — الأخبار : ٦٩٦ - ٦٩٨ ، ثلاثة أخبار ، وهي خبرٌ واحد على الحقيقة ، وإسناده : « أخبرنا أبو خليفة قال ، أخبرنا محمد بن سلام » عن الأغاني [ ٢٠ : ١٧١ ( ساسي ) ، ٢٤ : ٢١٣ ( هيئة الكتاب ) ] ، وهذا الخبر جاء في الأغاني بعد خبرين منقولين من ترجمة جرير ، يليهما أول خبر في ترجمة الراعي ، هذا ترتيبها وأرقامها : ٦٠١ ، ٦٠٤ ، ٦٩٢ يليها : ٦٩٦ - ٦٩٨ ، فاستظهرت أن موضعه بعد : ٦٩٥ ، وأسطر الزيادة ( ١٤ ) سطراً .

١٨ — ... بعد الخبر : ٦٩٨ ، ينبغي أن يزداد أيضاً عن الأغاني [ ٢٤ : ٢١٤ ( هيئة الكتاب ) ] هذا الخبر ، ونصه :

« أخبرنا أبو خليفة : عن محمد بن سلام . عن عبد القاهر بن السري قال : وفد الراعي على عبد الملك بن مروان : فقال لأهل بيته : تزوجوا إلى هذا الشيخ ، فإنني أراه مُنْجَبًا » . فقد جاء الخبر في هذه الطبعة وحدها من الأغاني ،

ولم يكن بين يديّ حين طبعت كتاب الطبقات . ويزاد أيضاً في الشعر الذي جاء في رقم : ٦٩٨ ، هذا البيت بعد البيت الثاني ثالثاً له :

مَعَارِئُ الْقِرَى سَرَقًا إِذَا مَا أَجَنَّتْ ظُلْمَةُ اللَّيْلِ الْبَهِيمِ-

وفي المطبوعة خطأ صححته مهنا .

١٩ - الخبر : ٧٣٥ ، في نسخة « م » خلط خلطاً شديداً في الأخبار منذ رقم : ٧٣٣ إلى آخر : ٧٣٨ ، نخلط آخر ترجمة كثير ، بأول ترجمة ذى الرمة ، وقد رددت الكلام على وجه الصحيح من رواية المرزبانى فى الموشح : ١٤٣ ، فألحقت أبيات كثير بأخر ترجمته ، وبدأت خبر ذى الرمة بالخبر : ٧٣٥ ، عن الأغاني [ ١٦ : ١٠٩ (سامى) ، ١٨ : ١٠ (هيئة الكتاب) ] لأن ما جاء بعده ، أى رقم : ٧٣٦ ، هو من الحديث عن تشبيه ذى الرمة ، وإسناد أبى الفرج هو :

« وحدثني أبو خليفة عن محمد بن سلام قال : كان لذى الرمة حظٌّ فى حُسْنِ التشبيه ، لم يكن لأحدٍ من الإسلاميين . كان علماءنا يقولون ... » ، هكذا ينبغى أن يكون سياق الخبر ، ولكن هذا الجزء الأول منه سقط منى فى المطبوعتين جميعاً ، فليزدها القارئ على نسخته . وأسطر الزيادة ( ٣ ) أسطر .

٢٠ - الخبر : ٧٣٩ ، عن الأغاني [ ١٦ : ١١٠ ، ١١١ (سامى) ، ١٨ : ١٤ (هيئة الكتاب) ] ، وإسناده : « أخبرنى أبو خليفة ، عن محمد بن سلام » ، وجئت به عقب كلامه عن حُسْن تشبيه ذى الرمة ، لأنه مما عابوه من تشبيهه ، وأسطر الزيادة ( ٤ ) أسطر .



٢١ - الخبر : ٧٤٠ ، عن الأغاني [ ١٦ : ١١٧ ( ساسي ) ، ١٨ : ٢٢ ( هيئة الكتاب ) ] ، وإسناده : « حدثنا أبو خليفة ، عن ابن سلام » ، ووضعت ههنا لأنه أشبه بما قبله وما بعده . وأسطر الزيادة ( ٤ ) أسطر .

٢٢ - الخبر : ٧٩٠ ، عن الأغاني [ ٣ : ٥٨ ( ادار ) ] ، وهو ليس خبراً زائداً على الحقيقة ، بل هو تمام نسب العجير السلوي ، لأن أبا الفرج ساق كلامه هكذا : « هو ، فيما ذكر محمد بن سلام ، العجير ... » ، كما أثبتته . والزيادة ( ١ ) سطر واحد .

٢٣ - الخبر : ٨٠١ ، عن الأغاني [ ١٣ : ٥٨ ، ٥٩ ] ، وإسناده : « أخبرني أبو خليفة في كتابه إلى قال ، حدثنا محمد بن سلام الجحى » ، وهو من نسخة أبي الفرج بلا شك ، وفي المخطوطة بعد الخبر رقم ٨٠٠ ، خرم ورقة واحدة ساقطة ، رجحت أن فيها شيئاً من شعر أبي زيد الطائي ، ثم شرع في ذكر خبر العجير السلوي ، فكان هذا الموضع أحقّ . يمكنه قبل رقم : ٨٠٢ ، الذي فيه شعر العجير وخبره بعده ، وهو في « م » و « المخطوطة معاً » . وأسطر الزيادة ( ١٥ ) سطرأ .

\*\*\*

هذه جميع الزيادات التي زدتها عن الأغاني ، على نسخة المدينة « م » ، وهي مختصرة ناقصة ، وهي التي طبع عن المنسوخ عنها يوسف هل وعيجان الحديد . ولكن ينبغي أن نستقط أيضاً من هذه الأعداد رقم : ٧ ، لأنه عن الرزباني في الموشح ، ورقم : ٨ ، لأنه زيادة جزء على الخبر نفسه ، ثم رقم : ٩ ورقم : ١٦ ، ورقم : ٢٢ ، لأنها ليست زيادة على الحقيقة ، كما بينت في كل

موضع ، ثم رقم : ١٨ ، لأنه حديث عن خبر يفيد أن يزداد في مكانه .  
 وإذن ، فمجموع ما زدته واقع في ( ١٧ ) موضعاً ، وتضمن ( ٢١ ) خبراً ،  
 لأن رقم : ( ٣ ) فيما مضى فيه ثلاثة أخبار زائدة ، ورقم : ( ١١ ) فيما مضى  
 فيه أيضاً ثلاثة أخبار زائدة ، ومجموع الأسطر التي زدتها على نسخة « م »  
 هو ( ٢١٤ ) سطر ، لو قسمت على ( ١٨ ) ، وهو ما تتضمنه الصفحة من  
 الطبقات المطبوعة دون تعليق ، كان الحاصل ( ١٢ ) ورقة ، إلا قليلاً . ويبقى  
 الآن ما زدته على مخطوطتي .

« \* »

#### ● الزيادات على المخطوطة ، من الأغاني

٢٤ - الخبر : ٦٣ ، عن الأغاني [ ٩ : ٩١ ] ، وإسناده : « أخبرني  
 أبو خليفة ، عن محمد بن سلام » ، وهو تفسير ، لبیت زدته على الخبر رقم :  
 ٦٢ ، لأنني رجعت أنه كان هكذا في نسخة أبي الفرج التي كتب بها إليه  
 أبو خليفة ، وأسطر الزيادة ( ٥ ) أسطر .

٢٥ - الخبر : ٤٤٣ ، وهذا الخبر ليس له ذكر في نسخة « م » ، وفي  
 « المخطوطة » صدر الخبر ، ثم حدث خرم في المخطوطة من الورقة : ( ٤٩ -  
 ٦٣ ) ، ولكن الخبر بتمامه موجود في الأغاني [ ١٩ : ١٦ ( ساسي ) ، ٢١ :  
 ٣١٠ ( هيئة الكتاب ) ] ، فأنتمت بقيته ، وهو الشعر ، منه ومن تاريخ جرجان  
 لأبي القاسم حمزة بن يوسف السهمي ص : ١٥ ، ١٦ ، وأسطر الزيادة ( ٣ )  
 أسطر ، وهي ليست زيادة على الحقيقة .

٢٦ - الخبر : ٦٢٩ ، عن الأغاني [ ٨ : ١٠ ] ، وصدرة مطابق لما جاء

في تاريخ ابن عساكر المخطوط ٣٤ : ٣٦٤ ، وهو ينتقل عن الطبقات ، ولما في الموشح من رواية محمد بن موسى البربري عن ابن سلام ( ص : ١١٦ ) ، وأسطر الزيادة ( ١٥ ) سطرًا .

٢٧ - الخبر رقم : ٧٥٢ ، عن الأغاني [ ١٦ : ١١٤ ( ساسي ) ، ١٨ ، : ٢٥ ، ٢٦ ، ( هيئة الكتاب ) ] ، وهذا الخبر مكون من عشرة أسطر ، ونصف السطر التاسع والسطر العاشر ، هو في « مخطوطتي » في أول الورقة ( ٨٢ ) ، التي جاءت بعد خرم فيها منذ الورقة ( ٧٠ ) إلى آخر الورقة ( ٨١ ) ، فرأيت صاحب الأغاني في ترجمة ذي الرمة قد روى خبرًا بلا إسناد ولا نسبة يبدأ هكذا : « قال : وكان ذو الرمة يتشَبَّبُ بـمِيٍّ ... » ثم ينتهي بنفس الألفاظ الموجودة في هذا الخبر في السطر التاسع والسطر العاشر ، فأتممت الخبر من الأغاني ، وإن كان بلا إسناد ولا نسبة لابن سلام ، وهذا بعضُ الخلل الذي كان من أبي الفرج ، والذي أشرت إليه في المقدمة [ ص : ٤٢ ، ٤٣ ] حيث قلت : « في كتاب الأغاني خللٌ في التأليف كثير ، وقد تَبَيَّنَ إلى بعضه ياقوت الحموي فقال : « قد تأملت هذا الكتاب وعُنيْتُ به وطالعتُه مرارًا ، وكتبت منه نسخة بخطي في عشر مجلِّدات ، فوجدته يعد بشيء ولا يفي به في غير موضع منه ( تم ذكر ياقوت مثالين على مواضع الخلل فيه ) ثم قال : وما أظنُّ إلا أن الكتاب قد سقط منه شيء ، أو يكون النسيان غلب عليه ، والله أعلم » . ويحسنُ أن تقرأ تعاقبي على هذا الخبر : ٥٧٢ في المطبوعة الثانية من الطبقات . وترجمة ذي الرمة في الأغاني [ ١٦ : ١٠٦ - ١٢٣ ( ساسي ) ، ١٨ ، : ١ - ٤٧ ( هيئة الكتاب ) ] ، أكثر ما فيها من رواية أبي الفرج ، عن أبي خليفة ، عن محمد بن سلام ،

موجود في مكانه من الطبقات . فكان أبا الفرج نسي الإسناد ، لأنه أكثر النقل عن ابن سلام في هذا الموضع من كتابه . وزيادة الأسطر ( ٩ ) أسطر .

٢٨ — الخبر : ٧٥٩ ، عن الأغاني [ ١٦ : ١١٩ ( ساسي ) : ١٨ : ٢٧ ( هيئة الكتاب ) ] وذكره في إثر الخبر رقم : ٧٥٥ ، وإسناده فيها : « أخبرنا أبو خليفة ، عن ابن سلام » ، وزيادة الأسطر ( ٤ ) أسطر .

٢٩ — الخبر : ٧٦١ ، عن الأغاني [ ١٦ : ١٢١ ( ساسي ) : ١٨ : ٤٢ ( هيئة الكتاب ) ] ، وهو مروي في الأغاني ، بعد الخبر الذي في الطبقات برقم : ٧٦٠ ، وإسناده في هذا الخبر في الأغاني : « أخبرني أبو خليفة ، عن محمد بن سلام .... » . وزيادة الأسطر ( ٣ ) أسطر .

٣٠ — الخبر : ٨٣٥ ، [ عن الأغاني ٤ : ٢٦٢ ( الدار ) ] ، وإسناده : « أخبرني أبو خليفة ، عن محمد بن سلام .... » ، وانظر التعليق عليه في كتاب الطبقات ، وزيادة الأسطر ( ٣ ) أسطر .

٣١ — الخبر : ٩٢١ ، عن الأغاني [ ١٠ : ١٥٠ ( الدار ) ] ، وإسناده : « أخبرني أبو خليفة الفضل بن الحباب الجعفي إجازة ، من محمد بن سلام » ، وزيادة الأسطر ( ٣ ) أسطر .

٣٢ — الخبر : ٩٢٢ ، عن الأغاني [ ١٠ : ١٥٢ ( الدار ) ] ، وإسناده : « أخبرني أبو خليفة ، عن محمد بن سلام » ، وليس بينه وبين الخبر السالف ( ٩٢١ ) سوى خبرين رواهما أبو الفرج ، فيهما ذكر رؤية ، كما في هذا الخبر . وأسطر الزيادة ( ٣ ) أسطر .

٣٣ — الأخبار : ٩٣٢ - ٩٣٥ ، أربعة أخبار ، عن الأغاني

[ ١٨ : ١٢٤ ، ١٢٥ ] ، ثم في [ ٢١ : ٦٠ ، ٦١ ، (سامي) ، ٢٠ : ٣٥٢ ، ٣٥٣ ، ٣٥٤ ، ٣٥٥ (هيئة الكتاب) ] وإسناد الأول : « أخبرني أبو خليفة في كتابه إلى عن محمد بن سلام » - وإسناد الثاني « أخبرني أبو خليفة في كتابه ، عن محمد بن سلام » والثالث تابع للذي قبله ، وإسناد الرابع : « أخبرني أبو خليفة في كتابه إلى ، عن محمد بن سلام » ، وكلها من نسخة أبي الفرج بلاريب ، وأسطر الزيادة (٢٥) سطرًا .

\* \* \*

هذا ، و « المخطوطة » منذ الورقة ٩٦ إلى آخر الكتاب ، داخلها خلل كثير في كتابة كاتبها ، أي من بعد الخبر : ٨٣٢ إلى رقم : ٩٥٣ ، وقد أشرت إلى هذا في تعليق على الكتاب في الأخبار الآتية : ٨٤٠/٨٣٤/٨٣٢ : ص : ٦٧٤ ، تعليق : ٤ ، ٥ ، ٧ و ص ٦٧٥ تعليق : ١/٨٤٢ ، ص ٦٧٥ ، تعليق : ٢ ، ٤/٨٤٥ ، ٨٤٦ تعليق : ٣ ، ٤/٨٥٢ ، تعليق : ١/٨٥٣ ، تعليق : ٥/٨٥٥ ، تعليق : ٥/٨٥٦ ص : ٦٨٧ ، تعليق : ٣ - ٨ ، و ص : ٦٨٨ تعليق : ١/ ومواضع أخرى كثيرة ، فغير بعيد أن يكون قد أسقط ناسخ « المخطوطة » شيئًا كثيرًا ، لما تبين من عجته وإسقاط ما أسقط .

\* \* \*

وإذن ، فهذه عشرة مواضع زدها على « المخطوطة » من الأغاني ، فيها (١٢) خبرًا على الحقيقة ، مجموع أسطرها التي زدها (٧٣) سطرًا ، فلو قسمت على (١٨) ، وهو ما تضمنه الصفحة من الطبقات المطبوعة دون تعليق ، كان الناتج (٤) ورقات ، لا أكثر . ومجموع الأخبار التي زدها من الأغاني هي :

(٢١) خبراً زيادة على نسخة « م » ، و (١٢) خبراً على المخطوطة ، فهذه (٣٣) خبراً .

ولا يفوتني هنا أن أثنى على عمل الدكتور منير سلطان في كتابه « ابن سلام ، طبقات الشعراء » ، فإنه قد أعفاني من إعادة البحث في أوراق عن عدد الأخبار التي رواها أبو الفرج في الأغاني ، مسندةً إلى محمد بن سلام ، فإنه يقول ( ص : ٦٧ ) : « أما أسانيد آبن سلام في كتاب الأغاني فقد جمعت الأخبار التي حواها الأغاني لابن سلام ، فكانت (٢٤٥) خبراً ، موزعةً في الكتاب من جزئه الأول إلى جزئه الحادي والعشرين ، أرجعت منها إلى كتاب الطبقات (١٢٣) خبراً ، وبقي (١٢٢) خبراً ، استقاها أبو الفرج من كتب آبن سلام الأخرى » .

وأنا أسلم بأن عدد الأخبار المسندة إلى آبن سلام (٢٤٥) ، ولكنني في إحصائي ، رددت (١٥٠) خبراً ، كُتِبَ في كتاب الطبقات الذي جمعت فيه بين نسخة المدينة « م » المختصرة ، وما بقي عندنا من نسختي « المخطوطة » . وهي (٢/٣) ثلاثة أخماس الأصل . وهذه الخمسون ومئة خبر (١٥٠) طبقاً لترقيمي الذي رفقت به الأخبار في الطبعة الثانية ، رواها أبو الفرج بأحد الأسانيد الثلاثة عشر ، التي أشرت إليها آنفاً ، والتي ذكرتها في مقدمة الطبعة الثانية [ ص : ٣٨ - ٤١ ] . وإذا كان ذلك كذلك ، فليس بمستنكر أن يكون في الباقي من الأخبار ، وعددها عندى (٩٥) خبراً ، وعند الدكتور سلطان (١٢٢) خبر ، أخبارٌ هي في حقيقتها من كتاب الطبقات ، بعد أن عرفنا تمام المعرفة أن نسخة المدينة « م » مختصرة ، وأن تكون الأخبار التي زدتها عليها

وهي عشرون (٢٠) خبراً ، من الطبقات أيضاً ، ما دامت قد انتهت إلينا في الأغاني بنفس الأسانيد التي رويت بها الخمسون ومئة (١٥٠) خبر عندي ، أو الثلاثة والعشرون ومئة (١٢٣) خبر عند الدكتور سلطان . بل يرجح ذلك أن الأخبار التي كُتبتُ زدتُها من الأغاني على النصف الثاني من الكتاب ، قبل أن أظفر بالخطوطه ، قد وجدت جميعها في الخطوطه بعد أن ظفرتُ بها .

ولما كان يقيناً أيضاً ، كما أسلفتُ ، أن أبا الفرج كانت عنده نسخةٌ من الطبقات أجازها بها كتابةً أبو خليفة ، راوى الكتاب عن خاله محمد بن سلام ، فالأخبار التي زدتُها على « مخطوطتي » أيضاً ، وهي (١٣) خبراً ، هي على وجه القطع زيادةٌ في نسخة أبي الفرج ، عن نسخة ابن أسيد راوى « مخطوطتي » عن ابن سلام ، كما زادت نسخة ابن أسيد على نسخة أبي طاهر الذهلي ، صاحب نسخة المدينة « م » بما يوازي نصف كتاب الطبقات كله ، كما أسلفت بيان ذلك آنفاً . وإذن ، فالحاق (٣٣) خبراً من نسخة أبي الفرج التي روى منها في كتابه الأغاني ، بمئة وخمسين (١٥٠) خبراً من نسخته ، رواها مفرقة في كتابه الأغاني ، أمرٌ لا غُبار عليه . ومع ذلك ، فإنني في تعاقبي على الكتاب ، قد احتججتُ لسُكُل خبر منها بما يوثق اختياري ، وتركتُ أخباراً أخرى ، أشرت لها في بعض التعليقات ، دون أن ألحقها بهذه الزيادة ، لبعض العلل التي رجّحت أنها تدعوني إلى التوقف في إثباتها .

وقد أطلت جدّاً ، ولكن حملني على الإطالة أن أمر « الزيادة » أصبح مُضْمَةً لذيذة تُعين على التفكير والاسترخاء ، وفي الذي قُلْتُهُ مَقْنَعٌ ، إن شاء الله ، لمن أراد أن يعيد النظر في الكتاب وفي تعاقباته جاداً غير متفكِّهٍ ولا

مستترخ . وبقيت أخبارُ أخرى زدتها ، سأبدأ بما هو منصوص على أنه من الكتاب ، أو ما رجحت أنه كالمنصوص عليه .



● زيادة ابن أبي الحديد على نسخة المدينة « م » .

٣٤ — الخبر : ١٣٧ ، في نهج البلاغة ، ٤ : ٤٩٨ ) ، وإسناده عند ابن أبي الحديد : « قال محمد بن سلام في كتاب طبقات الشعراء » . وعدد أسطر الزيادة (١٢) سطراً .

● زيادة الزجاجي في أماليه على « المخطوطة » .

٣٥ — الخبر : ٨٣٤ ، من أمالي الزجاجي [ ٨٠ - ٨٣ ] ، وهذه ليست زيادة على الحقيقة ، بل هي صدر الخبر ، ويليه الشعر . وكان مكانه في نسخة « م » : « ومن قوله » ، وفي « مخطوطي » : « ومن قوله أيضاً » ، وإسناد الزجاجي هو : « أخبرنا أبو غانم قال ، أخبرنا أبو خليفة ، قال حدثني محمد ابن سلام » ، ثم انتهى من الخبر ، وأشد الشعر كما هو في الطبقات في « م » و « المخطوطة » ، وقد أسلفت أن كاتب « المخطوطة » ، قد أدخل في كتابته خللاً كثيراً منذ الخبر : ٨٣٢ ، إلى آخر الكتاب [ انظر ما بمدرقم : ٣٣ ] فكان أنه اختصر القصة ، لشهرة هذا الشعر ، من عجلته ، وعدد زيادة الأسطر هي ( ٤ ) أسطر .

فہاتان زیادتان ، وحقیقتہما زیادۃ واحدۃ ، ومجموع أسطرهما (١٦) سطراً ،  
أى أقل من صفحة واحدة من كتاب الطبقات المطبوع ، بلا تعامق .



● زيادة من تاريخ دمشق لابن عساكر على نسخة « م »

٣٦ — الخبر : ٧١٢ ، عن ابن عساكر ، مخطوطة تاريخ دمشق [ ٤٠٠ : ٣٤ ] ، بإسناده إلى أبي خليفة ، عن ابن سلام . وابن عساكر إنما ينقل من كتاب الطبقات ، وهذه الزيادة سطر واحد ، داخل في سياقة نسب ذي الرمة ، فهي على الحقيقة ليست خبراً زائداً ، وسياقة النسب هكذا : « وذو الرمة ، واسمه غَيْلانُ . [ وهو الذي يقول : أنا أبو الحارث وآبِي غَيْلانُ ] بن عقبة ... » والزيادة ما بين القوسين .

● زيادة أخرى مفردة على « المخطوطة »

٣٧ — الخبر : ٩٣٦ ، نقلته من الشعر والشعراء : [ ٥٧٦ ] ونصه : « قال ابن سلام عن يونس ... » ، وحملني على ذلك أني رأيت أبا أحمد العسكري في كتابه « شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف » [ ص : ١٤٧ ] أسنده فقال : « وأخبرني ابن دريد والهزانيّ قالا ، حدثنا الرياشي ، حدثنا ابن سلام ، عن يونس بن حبيب ... » ، ثم رأيت ما حقق ظنيّ في كتاب « غريب الحديث » لابن قتيبة ، جاء به مسنداً فقال : « وحدثني الرياشي » ، عن محمد بن سلام الجعفي ، عن يونس ... » ، وجاء بنص الخبر ( غريب الحديث ٣ : ٧٢١ ) . وكان الذي حملني على زيادته أن أبا الطيب الحلبي اللغوي ( . . . - ٣٥١ هـ ) قال في كتابه « مراتب النحويين » [ ص : ٦٧ ] : « أخبرنا الحسين بن أبي صالح قال ، أخبرنا أبو خليفة الفضل ابن الحجاب الجعفي ، وكان ابن أخ عبد الله محمد بن سلام قال : كان الرياشي ( وهو راوى هذا الخبر ) يختلف إلى أبي عبد الله يستعير منه كتابه

في الطبقات ، فكنتُ أخرجُ إليه منه جزءاً جزءاً . فقيل للرياشي في ذلك ، فقال : لو عاش يومين لسمعتُهُ منه » ، فوقع في نفسي أن الرياشي أخذهُ من الطبقات ، أو سمعه منه قبيل وفاته . وعدد أسطر الزيادة ( ٣ ) أسطر .

\*\*\*

بقي من أمر الزيادات ، ما زدتُهُ من « الموشح » ، لأبي عبيد الله محمد ابن عمران المرزباني ( ٢٩٦ - ٣٨٤ هـ ) .

### ● زيادة المرزباني على نسخة « م » المختصرة

٣٨ — الأخبار : ٤٦ - ٤٨ ، عن الموشح للمرزباني [ م : ١١٣ ، ١١٤ ] بإسناده ، وهو : « حدثني إبراهيم بن شهاب قال ، حدثنا الفضل بن الحباب ، عن محمد بن سلام . وهذه ثلاثة أخبار ، وهي خبرٌ واحدٌ على الحقيقة ، لأنني أنا جزأتُهُ في الترقيم . وكان مكانهُ في نسخة « م » المختصرة ، صدرُ الخبر موصولاً بالسطرين الأخيرين من رقم ( ٤٨ ) ، وأسقطت الشعر كله ، كعادتها في الاختصار ، فأخذت خبر المرزباني فأحلته مكان ما في « م » . وحُجِّت في ذلك أني رأيت ابن قتيبة روى صدر هذا الخبر نفسه عن الجحفي مختصراً في كتابه « الشعر والشعراء » ( ص : ٥٧ ، ٥٨ ) ، ورأيت أيضاً أن أبا الفرج روى النصف الثاني من الخبر : ٤٨ في الأغاني [ ١٦ : ١٦٠ ] وإسناده هو : « وأخبرني أبو خليفة في كتابه إلى قال ، حدثنا محمد بن سلام ، عن يونس = وحدَّثنا به اليزيدي قال ، حدثنا أحمد بن زهير قال ، حدثنا محمد بن سلام ، عن يونس ... » ، ثم روى بعده في الصفحة التالية مباشرة ، صدر الخبر : ٤٨ . نفسه بإسناده ، وهو « أخبرني أبو خليفة قال ، حدثنا محمد بن سلام قال ، قال الفرزدق وهو بالمدينة ... » . وهو الخبر : ٥٠٦ في الطبقات ، والذي

تقلته هناك عن الأغاني زيادة . فهذه المقارنة صحّ عندى نقله هنا عن المرزبانى مع دليل آخر سوف أذكره بعد قليل فى شأن رواية المرزبانى . وعدد أسطر الزيادة (٢٥) سطراً ، بإلغاء عدّ « قال » التى تجمّع قبل كلّ بيت مفرد .

٣٩ — الخبر : ١٤٦ ، عن الموشح : [ ٦٦ ، ٦٧ ] ، بإسناده : « حدثنى إبراهيم بن شهاب قال ، حدثنا الفضل بن الحباب ، عن محمد بن سلام قال ، حدثنى أبو الغراف .. » ، ( وقع خطأ فى المطبوع من طبقات الشعراء ، إذ سقط سهواً من الإسناد قوله « عن محمد بن سلام » ، فصحّحه على نسختك ) . وهذا الخبر رواه أبو الفرج فى الأغاني ٥ : ١٢ ، فقدم فى الكلام وأخّر ، وأسقط بيتين من الشعر الذى فيه ، وإسناد أبى الفرج هو : « أخبرنا أبو خليفة الفضل بن الحباب ، مما أجاز لنا روايته عنه من حديثه وأخباره ، مما رواه عن محمد بن سلام الجمحى ، عن أبى الغراف = وأخبرنا أحمد بن عبد العزيز وحبيب بن نصر قالوا ، حدثنا عمر بن شبة ، عن محمد بن سلام ، عن أبى الغراف » ، فهذه ثلاثة أسانيد ، فكأن الفرق الحادث بين رواية المرزبانى . ورواية أبى الفرج ، مردّه إلى أحمد بن عبد العزيز وحبيب بن نصر ، ولكن الإسناد على كلّ حال ، يدلّ دلالة قاطعة على أن هذا الخبر موجودٌ فى نسخة أبى الفرج من الطبقات ، فلذلك آثرتُ إثبات نص خبر المرزبانى ، وزيادة الأسطر هى (٩) أسطر .

٤٠ — الخبر : ٥١٠ ، وقد مضى الحديث عنه فى رقم (٧) ، والزيادة سطر واحد ، وهو ليس زيادة على الحقيقة ، لأنه تابع للخبر : ٥٠٩ ، كما سلف .

٤١ — الخبر : ٧٤٣ ، عن الموشح : [ ١٧٢ ] ، وإسناده : « أخبرنى

محمد بن يحيى ، عن الفضل بن الحباب ، عن محمد بن سلام ، وهذا إسنادٌ  
 للرزبانى ، على غير شرطى فيما أنقله من كتابه الموشح ، إلى كتاب الطبقات ،  
 والإسناد الذى رجحته فى مقدمة كتاب الطبقات هو قول الرزبانى : « حدثنى  
 إبراهيم بن شهاب ، حدثنى أبو خليفة الفضل بن الحباب ، عن محمد بن سلام . »  
 وقد بينت فى تعليقى على هذا الخبر فى الطبقات ( ص : ٥٥٢ ، تعليق : ١ )  
 سبب مخالفتى لشرطى فى النقل عن الرزبانى ، وذلك أنى نقلت هذا الخبر عن  
 الرزبانى فى الموشح : ١٧٢ ، ورأيت أن هذا مكانه ، لأنّ أبا الفرج فى الأغانى  
 [ ١٦ : ١١١ ( ساسى ) ، ١٨ : ١٥ ميثم الكتاب ] رواه فى إثر الخبر السالف  
 ٧٤٢ الذى رواه بإسناده إلى ابن سلام ، ولكنه روى الخبر : ٧٤٣ ، هذا  
 عن « أبى زيد عمر بن شبة ، عن أبى عبيدة » مع خلاف فى اللفظ قليل ، فلما  
 فرغ من رواية ابن شبة قال : « وكان هوى ذى الرمة . . . » ، فساق الخبر :  
 ٧٤٤ بغير إسناد ، ولكن بنفسه فى الطبقات ، ثم بعده الخبر : ٧٤٥ بنصه  
 أيضاً فى الطبقات ، وإنما آثر أبو الفرج نص عمر بن شبة على نص ابن سلام  
 الذى رواه صاحب الموشح ، لزيادة فيه بئنة ، وجمع أبو الفرج كعادته بين  
 الروايات المختلفة فى السياق الواحد . ( وانظر الشعر والشعراء : ٥٠٦ ، ٥٠٧ ) .  
 وعدد أسطر هذه الزيادة هى ( ٨ ) أسطر .

وإذن فمجموع ما زدته عن الموشح للرزبانى ، هو ثلاثة أخبار لا غير ،  
 بعد أن تعلم أن الأخبار التى ذكرتها فى ( رقم : ٤٠ ) ، إنما هى خبر واحد على  
 الحقيقة ، وأن الخبر الذى ذكرته هنا فى ( رقم : ٤٠ ) هو مكرر ( رقم : ٧ ) ،  
 وأنه لا يعد زيادة مستقلة عن الخبر قبله ، كما نلت آنفاً . فمجموع أسطر الزيادة  
 عن الرزبانى هى ( ٤٢ ) سطراً ، لا أكثر .

\* \* \*

وإذن فمجموع ما زدته على أصلي كتاب «طبقات فحول الشعراء» من جميع ما ذكرت من الكتب هي كما يأتي :

- ١ — من الأغاني على نسخة «م» هو [٢١] خبراً ، وعدد أسطرها [٢١٤] سطرأ
- ٢ — من الأغاني عن المخطوطة ، هو [١٢] خبراً ، وعدد أسطرها [٧٣] سطرأ
- ٣ — عن نهج البلاغة لابن أبي الحديد ، هو [١] خبر واحد ، وعدد أسطره [١٢] سطرأ
- ٤ — من أمالي الزجاجي ، ليس زيادة خبر على الحقيقة ، وعدد الأسطر [٤] أسطر
- ٥ — عن ابن عساكر ، وليس زيادة خبر على الحقيقة ، وعدد الأسطر [١] سطر واحد
- ٦ — من الشعر والشعراء ، على المخطوطة [١] خبر واحد ، وعدد الأسطر [٣] أسطر
- ٧ — من الموشح على نسخة «م» [٣] أخبار ، وعدد الأسطر [٤٢] سطرأ

فهذا مجموع الأخبار ، ( ٣٨ ) خبراً على الحقيقة ، عدد أسطرها هو [ ٢٤٩ ] سطرأ ، لو قسمت على [ ١٨ ] ، وهو عدد الأسطر في الصفحة الواحدة من الطبقات المطبوع ، لكان [ ١٣  $\frac{1}{3}$  ] ثلاث عشرة صفحة وثلاث صفحة . واعتماداً على إحصاء الدكتور منير سلطان ، فإنني زدت في الشعر ما مجموعه [ ٣٧ ] بيتاً ، و ( ٦ ) ستة أسطر ، فمجموع ذلك [ ٤٠ ] سطرأ ، أي صفحتان وزيادة أسطر . فمجموع الزيادة نحو [ ١٦ ] صفحة ، أي ملزمة واحدة ، كما قلت سابقاً ص : ٣٨ . فهذا إحصاء آخر ، والمحمد لله رب العالمين ، ونسأل الله العافية .

\*\*\*

## أسانيد أبي الفرج في الأغاني

ذكرت في مقدمة الطبقات ثلاثة عشر إسناداً ، في « بابة نسخة أبي الفرج الأصهباني من كتاب الطبقات ، وما نقل عنه في كتابه الأغاني » ( المقدمة : ٣٨ - ٤١ الطبعة الأتانية ) . وهذه الأسانيد ثلاثة أقسام :

١ - قسم صرح فيه بذكر كتاب الطبقات ، ونصه : « ذكر محمد ابن سلام في « كتاب الطبقات » ، فيما أخبرنا به أبو خليفة » ، وهو في كتاب الأغاني [ ١٢ : ٣٤٠ ، الدار ] ، في ترجمة سويد بن كراع . وهو إسناد واحد .

٢ - وقسم ثانٍ صرح فيه بأن أبا خليفة أجازته برواية كتب ابن سلام ، نحو قوله : « أخبرنا أبو خليفة الفضل بن الحباب ، مما أجاز لنا روايته عنه ، من حديثه وأخباره ، مما ذكره عن محمد بن سلام » ، أو : « أخبرني الفضل بن الحباب أبو خليفة ، في كتابه إلى ، بإجازته لي ، يذكر عن محمد بن سلام » [ الأغاني ٥ : ١٢ ، الدار / الأغاني ٢ : ١٥٨ ، الدار ] ، وما أشبه هذين مما فيه ذكر « الإجازة » و « المسكتبة » ، وعدة هذه الصور عشرة أسانيد .

وهذان القسمان بلا شك ، يدلان دلالة قاطعة على أن أبا الفرج كانت عنده نسخة من « كتاب الطبقات لابن سلام » ، أجازها بها كتابة أبو خليفة الفضل بن الحباب الجمحي ، ويدلان دلالة قاطعة أيضاً على أنه يقول « أخبرني أبو خليفة » في إجازة « المسكتبة » كما أسلفت آنفاً ، ولا يكابر في هذا إلا من لا علم له .

٣ — والقسم الثالث ، مالا ذكر فيه لكتاب الطبقات ، ولا للإجازة أو المكاتبة ، وهو الذى يقول فيه : « أخبرنى الفضل بن الحباب أبو خليفة قال ، قال محمد بن سلام » = أو « أخبرنى أبو خليفة ، قال حدثنا = أو : أخبرنى أبو خليفة عن محمد بن سلام » ، وما شابههما وهما إسنادان ، وذلك كثير فى كتاب الأغانى .

وقد بيّنتُ آنفاً كُلَّ ما زدته على كتاب الطبقات ، مبيناً أسانيد أبى الفرج فى مواضع الزيادة ، فكان ما زدته بأسانيد القسم الثانى ستة زيادات هى الرقعة آنفاً بالأرقام التالية : ( ١ ، ١٥ ، ١٦ ، ٢٣ ، ٣١ ، ٣٣ ) ، والباقي وهو سبع وعشرون زيادة ، كُلُّها بالإسناد الثالث الذى لا ذكر فيه لكتاب الطبقات ، ولا ذكر فيه للإجازة أو المكاتبة ، ولكنه يقول : « أخبرنى أبو خليفة ... » . فمن سقط فى الوهم فظن أن قوله : « أخبرنى أبو خليفة » فى هذا الإسناد الثالث ، دالٌّ على سماع من أبى خليفة أو (مشافهة) فقد عجل ، ولم يعرف طريقَ القوم السالفين فى تحمُّل الأخبار وروايتها . وذلك أن ذكر أبى الفرج كتاب طبقات الشعراء لابن سلام ، لفظاً فى كتابه الأغانى ، ثم تكراره ذكر الإجازة والمكاتبة ، فى أسانيد متعدّدة مفرقة فى الكتاب ، كلاهما يقطعُ بأنه ينقل من كتاب الطبقات الذى عنده ، والذى كتب به إليه أبو خليفة وأجاز له روايته عنه . فليس بمعقولٍ عندنا ، ولا عند من يعرف أسلوب القوم فى تحمُّل الأخبار ، ثم التحديث بها بلفظ « أخبرنى » = أن يعود أبو الفرج فينقل أكثر ما هو موجود نصّاً فى الطبقات ، بلفظ « أخبرنى أبو خليفة » ، عن سماع آخر ( أو مشافهة ) ، وبين يديه نسخته التى أجاز له

أبو خليفة روايتها عنه مكتوبة . هذا ، وسماعُ أبي الفرج من أبي خليفة ، يحتاجُ إلى نصٍّ صحيحٍ ، وليس يصحُّ أنه سمع شيئاً من أبي خليفة .

ثم إن أكثر ما روى أبو الفرج من الأخبار التي عدّها الدكتور منير سلطان بنحو (٢٤٥) خبراً ، فوجد منها في إحصائه (١٢٣) خبراً هي موجودة في الطبقات ، وأحصيت أنا عدتها (١٥٠) خبراً في كتاب الطبقات المطبوع ، إنما جاءت بهذا الإسناد الثالث . فبين أن أبا الفرج حين اقتصر على الإسناد الذي لا ذكر فيه لكتاب الطبقات ، ولا للإجازة والمكتبة ، إنما فعل ذلك بعد أن أثبت في كتابه أن عنده « كتاب الطبقات » ، وأن هذا الكتاب مما أجاز له روايته عنه أبو خليفة مكتوبة ، فاستسهل أن يسقط لفظ الإجازة والمكتبة من إسناده ، لأنه قد فرغ من إخبار قارئه بذلك ، ولثقتة أن قارئ كتابه قد علم ذلك ، وأن من قواعد القوم ، كما بينتُ آنفاً أن يقال في تحمل الأخبار بالمكتبة « أخبرني ، وحدثني ، وأبأنني ... » ، وإن كان الأوفق والأصح والأقرب إلى الورع أن يبين في كلِّ إسنادٍ أنه إجازة مكتوبة فيقول : « كتب إلى فلان ، حدثنا فلان » ، وقد سلف بيان ذلك . وتساهلُ أبي الفرج ههنا ، إنما جاء من أنه ليس أمر دينٍ يُطلبُ في روايته الثقة والبيان ، بل هو أمرُ أدبٍ وأخبار وآثار ، ورواة الأخبار والآثار يتساهلون تساهلاً حتى أسقطوا الإسناد في كتبهم ، كما فعل المبرد وغيره من أهل الأدب .

وهذا التساهل هو الذي حمل بعضهم على الطعن في أبي الفرج ، لأنه علم علماً يقيناً أنه ينقل من كتبٍ معروفة معلومة ، وأنه يقول « أخبرني فلان » دون أن يبين : أي رواية إجازة ، أو مناولة ، أو مكتبة ، كالذي فعل



أبو الفرج في القسم الثالث الذي ذكرته آنفاً ، وأكثرت في استعماله . وبعضهم هذا تحامل على أبي الفرج تحاملاً شديداً ، فاتخذت ساهله هذا ذريعة للطعن فيه . فقد روى الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد ما نصه : « حدثني أبو عبد الله الحسين بن محمد بن القاسم بن طباطبا العلوي قال : سمعت أبا محمد الحسن ابن الحسين النوبختي يقول : « كان أبو الفرج الأصفهاني أكذب الناس . كان يدخل سوق الوراقين وهي عامرة ، والدكاكين مملوءة بالكتب ، فيشتري شيئاً كثيراً من الصحف يحملها إلى بيته ، ثم تكون روايته كلها منها » . ثم رد ابن طباطبا العلوي مقالة النوبختي بمقالة أخرى في توثيق أبي الفرج فقال : « وكان أبو الحسن البقي يقول : لم يكن أحداً أوثق من أبي الفرج الأصفهاني » [ تاريخ بغداد ١١ : ٣٩٩ ، ٤٠٠ ] .

وكتاباً أبي الفرج الأصفهاني : « الأغاني الكبير » ، و « مقاتل الطالبين » ، يشهدان على صحة نقله ، كروايته ما قرأ من الكتب على محمد ابن جرير الطبري الإمام المفسر ، وكهذا الذي عندنا من روايته عن « طبقات خول الشعراء » ، وكالذي أفاض في ذكره عند النقل من كتب لم يسمها من الشيوخ فيقول : « نسخت من كتاب هارون بن علي بن يحيى » [ الأغاني : ٣ : ١٤٩ ، ١٩٤ ، ٢٠٦ ... ] أو : « نسخت من كتاب الحرابي ابن أبي العلاء » [ الأغاني ٤ : ٢٤٠ ] ، مثلاً ، وهذا كثير لا يحصى في كتاب الأغاني . وهذا أمر يطول ، ولكنني ذكرته لأبين تحامل أبي محمد الحسن بن الحسين النوبختي الكاتب ، ( ٣٢٠ - ٤٠٢ هـ ) ، وكان محدثاً ، وكان يقشع إلا أنه صدوق نقه في الحديث ، فلعله التزم بالورع في أمر حمل الأحاديث والأخبار ، فنعى على أبي الفرج ساهله ، واتهمه بالكذب . هذا

مع إحسان الظن ، ولكن أخشى أن يكون تشييعه حمله على الطعن في أبي  
الفرج الأصفهاني الأموي الأرومي ، وكان شيعياً ، وهذا نادر في الأمويين ،  
فلم يرض النوبختي ما كان يظهره أبو الفرج من التشيع ! والله أعلم بما بين  
الشيعة ، ولكن راوى الخبر عن النوبختي ، وهو أبو عبد الله الحسين بن محمد  
ابن القاسم ، العلوي الحسني ، ويعرف بابن طباطبا ( ... - ٤٤٩ هـ ) ، وكان  
متميزاً من بين أهله الطالبين بعلم النسب ، فإنه ردّ حالة النوبختي بمقالة شيعي  
آخر هو أبو الحسن أحمد بن علي التتبي الكاتب ( .. - ٤٠٥ هـ ) ، وكان  
رجلاً عالماً ، وكانت فيه دُعابة ، وكان أحد قدماء أصحاب الشريف الرضي  
الشاعر ، فلما مات رثاه بأبيات في غاية الحسن ، فمات بعده بأشهر قلائل في  
مطلع سنة ٤٠٦ هـ ، ورثاه أيضاً أخوه الشريف المرتضى ، برائية مختارة من  
شعره . أما أهل السنة ، فإنهم لم يطعنوا في أبي الفرج ، وقد روى الدارقطني  
الإمام المحدث في « غرائب مالك » أحاديث عن أبي الفرج الأصفهاني ،  
ولم يتعرض له بقدرح ( لسان الميزان ، ترجمته ) . ومرة أخرى ، الله أعلم بما بين  
هؤلاء الشيعة . ما علينا .

وإذن ، فتساهل أبي الفرج في النقل من كتاب « طبقات خول الشعراء »  
لابن سلام ، بقوله : « أخبرني أبو خليفة الفضل بن الحباب ، عن محمد بن  
سلام » ، دون ذكر الكتاب ، أو ذكر إجازة أبي خليفة له بروايته عنه  
مكتوبة ، عمل لا غبار عليه عند أهل الحديث النبوي ، كما أسلفت ، ما دام  
قد أوقفنا مرة واحدة ، على أنه ينقل من كتاب الطبقات ، أو أطلعنا ولو مرة  
واحدة على أن أبا خليفة قد أجاز له كتابة رواية أحاديثه وأخباره ، مما حدثه

به خاله محمد بن سلام ، فإذا طابق قدرٌ كبير من هذه الأخبار ، ( ١٢٣ )  
 خبراً أو ( ١٥٠ ) خبراً ، في كتاب الأغاني ، ما هو موجود في النسخ الناقصة  
 أو المختصرة من كتاب الطبقات ، فإن سبعة وعشرين خبراً ( ٢٧ ) رواها  
 أبو الفرج في كتاب الأغاني ، بهذا الإسناد نفسه : « أخبرني أبو خيفة ، عن  
 محمد بن سلام » ، إذا ألحقت بكتاب « طبقات فحول الشعراء » ، فإلحاقها  
 أمرٌ لا غبارَ عليه ، لأنه رواها يقيناً عن أبي خيفة ، عن محمد بن سلام في  
 كتابه الذي هو بين يديه : « طبقات فحول الشعراء » ، والحمد لله رب العالمين ،  
 وأسأل الله العافية

\*\*\*

### أسانيد المرزباني في « الموشح »

أما أمرُ المرزباني ، فهو أعسرُ من أمر أبي الفرج ، فضلاً عما فيه من  
 الغرابة الداعية إلى التعجب ، وأستمعن الله على الشقاء والنصب ، لأنني لا أجد  
 هنا معيناً كالدكتور منير سلطان ، شكر الله له يدهُ عندى وحسنَ صنيعه في  
 كتاب « الأغاني » ، وإحصاء أسانيده إلى ابن سلام .

وإذا كان أبو الفرج تدأوقفنا بأسانيده الثلاثة عشر ، على أن عنده  
 نسخة من كتاب الطبقات ، وأنه ينقلُ عنها في كتابه الأغاني علانية دون  
 خفاءٍ أو تدليس ، فإن المرزباني ندأغمض على الطريق وعماء تعمية ، فالتضاني  
 ذلك أن أدرس أسانيده دراسة مفصلة متغلغلة ، حتى وقتتُ على ما كان يخفيه  
 عني بمهارة وحذقٍ ، وظئتي به أنه كان محباً للتدليس الذي يصف أبوابه  
 وضروره أصحاب علم مصطلح الحديث ، بل كُنِّي به كان يجد لتدليس لذة

ثالثة غريبة ، كذّتيه الأخرين ، قد رروا أنه كان يضع بين يديه فئينة حبر وقئينة نبيذ ، فلا يزال يكتب ويشرب . وسأله مرة عضد الدولة عن حاله فقال : كيف حال من هو بين قارورتين ! يعني قارورة الحبر وقارورة النبيذ . ونعم ، أمر المرباني هين ، ليس كأمر أبي الفرج ، لأنني لم أزد من كتابه « الموشح » ، على كتاب طبقات الجعي ، سوى ثلاثة أخبار ، وخبر رابع كان ينبغي أن أزيده لولا السهو ، وهو الذي دلني عليه الدكتور على جواد الطاهر مشكوراً على هدايته ، ومحموداً على حسن تقبّعه . أمرتهين ، ولسكنها دراسة لأبد منها ومن كتابتها ، بعد أن كتبت على أن أحمل عبء تصحيح الكلام الذي يلقيه مُلقيه على عواهنه ، بلا تدبّر ولا حذر .

جميع الأخبار التي رواها المرباني في كتابه « الموشح » بإسناده إلى محمد بن سلام هي أربعة وستون ( ٦٤ ) خبراً . وطرق أسانيد التي رويت بها أخباره هي ستة وعشرون طريقاً ، ولكي أوفّي دراسة الأسانيد حقها ، فسأذكرها جميعاً ، ثم أفضل القول فيها ، مبيناً هنا مكان الإسناد من كتاب « الموشح » . وإذا كان الخبر الواحد مروياً من طريقين أو أكثر ، ذكرتها جميعاً ، ثم عدت فأثبت رقم الإسناد في هذا السلسل .

### \* حَسَدُ أسانيد الأخبار في « الموشح » \*

١ - حدثني عمر بن بُنان الأنماطي قال ، حدثنا محمد بن إسماعيل الأعلم قال ، حدثنا محمد بن سلام .

= وحدثني محمد بن أحمد الكاتب قال ، حدثنا محمد بن موسى البربري قال ، حدثنا محمد بن سلام ( ٢ ) .

= وحدثنى إبراهيم بن شهاب قال ، حدثنا الفضل بن الحباب ، عن محمد بن سلام ( ٢٦ ) .

الموشع ( م : ٤٩ ) ، وهو في الطبقات رقم : ٨٤ .

\* \* \*

٢ — حدثني محمد بن أحمد الكاتب قال ، حدثنا محمد بن موسى البربري قال ، حدثنا محمد بن سلام .

الموشع ( م : ٤٩ ) ، مضى في إسناده ( ١ ) ، الطبقات رقم : ٨٤ .

( م : ١٢٥ ) ، الطبقات رقم : ١٣ .

● ( م : ٢٦٧ ) ليس في الطبقات .

٣ — وحدثنى محمد بن أحمد الكاتب قال ، حدثنا أحمد بن يحيى ( ثعلب ) النحوي ، عن محمد بن سلام .

= حدثنا محمد بن إبراهيم قال ، حدثنا أحمد بن أبي خيثمة ، عن محمد ابن سلام ( ٦ ) .

الموشع ( م : ١٤٥ ) ، في الطبقات رقم : ٧٢٥ = وانظر هذا رقم : ( ٦ ) .

( م : ١٧٥ ) ، انظر لإسناده ( ٩ ) ، والطبقات رقم : ٧٢٩ ، النقول من

الأغاني .

( م : ١٨٢ ، ١٨٣ ) انظر لإسناده ( ٩ ) .

٤ — حدثني محمد بن أحمد الكاتب قال ، حدثنا أبو يعلى عبيد الله بن عبد الله الكاتب قال ، سمعت محمد بن سلام يقول ، قال ابن دأب ...

الموشع ( م : ١١٥ ) في الطبقات رقم : ٥٠٧ ، وفيه زيادة . وجوده ، وفي الذي

يليه ، لإسناده ( ٥ ) .

وأيضاً في رقم : ٦٢٩ ، الذي نقايته من الأغاني ، وليس فيهما ذكر « قال ابن دأب » ، ثم انظر لإسناده ( ٨ ) ، ( ٢٠ ) .

٥ — حدثني محمد بن إبراهيم قال ، حدثنا محمد بن موسى البربري قال ،  
حدثنا محمد بن سلام .

الموشح (س : ١١٦) ، انظر الإسناد ( ٤ ) ، والطبقات رقم : ٦٢٩  
٦ — حدثني محمد بن إبراهيم قال ، حدثنا أحمد بن أبي خيثمة ، عن  
محمد بن سلام .

= وحدثني محمد بن أحمد الكاتب قال ، حدثنا أحمد بن يحيى (ثعلب)  
النحوي ، عن محمد بن سلام ( ٣ ) .

الموشح (س : ١٤٥) مثله و الطبقات رقم : ٧٢٥ . ولكن عن «أبان بن عثمان  
البجلي» .

(س : ١٧١ ، ٣١٢) في الطبقات رقم : ٧٤٢ .

• (س : ١٧٣) ليس في الطبقات ، وتعرفت أن أهله إلى الطبقات .

٧ — حدثني محمد بن إبراهيم قال ، حدثنا عبد الله بن أبي سعد الوراق  
قال ، حدثني مسعود بن عمرو قال ، حدثنا محمد بن سلام .

= وحدثني إبراهيم بن شهاب قال ، حدثنا الفضل بن الحباب ، عن  
محمد بن سلام ( ٢٦ ) .

الموشح ( ١٢٦ ، ١٢٧ ) في الطبقات رقم : ٥٨٦ .

٨ — حدثني أبو عبد الله الحكيم قال ، حدثني محمد بن موسى البربري  
قال ، حدثنا محمد بن سلام .

= وحدثني علي بن عبد الرحمن قال ، أخبرني يحيى بن علي بن يحيى  
المنجم ، عن أبيه قال : حكى أبو الورد الكلابي ( وانظر إسناد : ١٧ ) .

الموشح (س : ٦٥ ، ٦٦) وقد شككت في هذا الخبر ، لأنه أشبه بأن يكون من  
الطبقات ، ولكن يظهر أنه سقط من الإسناد الثاني «عن أبيه ، عن محمد

ابن سلام . ودايل ذلك ، أن المرزبانى قال فى آخر الخبر ما يلى : و فقال  
عقال : لكن است حامله تعلم ( قال يحيى فى حديثه : لكن حامله يعلم ) ،  
فكان كل ما سبق هو لفظ ابن سلام ، من رواية محمد بن موسى البربرى .  
وقد روى ابن سلام عن أبى الورد الكلابى فى رقم : ١٤٧ ، ورقم : ٥١٢ .  
( س : ١٣٢ ) ومعه هنا إسناد آخر هو :

= وحدثنا إبراهيم بن شهاب قال ، حدثنى الفضل بن الحباب ، عن  
محمد بن سلام ( ٢٦ ) .

فى الطبقات رقم : ٦٤٠ - ٦٤٦

( س : ١٢٨ ) انظر ما سلف لإسناد ( ٤ ) و ( ٥ ) ، والطبقات : ٥٠٧ ،  
٦٢٩ .

٩ — حدثنى أبو عبد الله الحكيمى قال ، حدثنا أحمد بن يحيى ثعلب ،  
عن محمد بن سلام .

الموشح ( ١٨٣ ) انظر إسناد ( ٣ ) وهو يتضمن نص ما نقلته من الأغاني رقم :  
٧٣٩ ، ولكنى لم أضف إليه الزيادة التى فى الموشح .

✱ ✱ ✱

١٠ — حدثنى أحمد بن عيسى الكرخى قال ، حدثنا أبو العيناء قال ،  
حدثنا محمد بن سلام .

الموشح ● ( س : ١٦٦ ) ليس فى الطبقات بنصه ، ولكنه يشبه رقم : ٥٠٦ .  
● ( س : ٣٦٩ ) ليس فى الطبقات .

١١ — حدثنى أحمد بن محمد المسكى قال ، حدثنا أبو العيناء قال ، حدثنا  
محمد بن سلام .

الموشح ● ( س : ٢٠٣ ) ، ليس فى الطبقات .

✱ ✱ ✱

١٢ — أخبرنى محمد بن يحيى الصولى قال ، حدثنا الفضل بن الحباب ،  
عن محمد بن سلام .

الموشح (س : ١٠٠) سبق في الموشح (س : ٩٩) ، وهو في الطبقات برقم : ٢٢ - ٢٤ ، ولكن اختلاف اللفظ هنا .

(س : ١٧٢) نقل إلى الطبقات برقم : ٧٤٣ .

١٣ — أخبرني الصولي (محمد بن يحيى) قال ، حدثنا القاسم بن إسماعيل قال ، أنشدنا آبن سلام (قال ، حدثنا آبن سلام) .

الموشح • (س : ١٧٧) ليس في الطبقات .

• (س : ٢١٨) ليس في الطبقات .

١٤ — أخبرني محمد بن يحيى (الصولي) .... زعم آبن سلام .

الموشح • (س : ١١٢) ليس في الطبقات .

\*\*\*

١٥ — أخبرنا محمد بن الحسن بن دريد قال ، أخبرنا الرياشي (العباس ابن الفرج) ، عن محمد بن سلام .

الموشح • (س : ٧٠) ليس في الطبقات .

• (س : ١٢٠) د د د .

• (س : ٢٠٩) د د د .

• (س : ٢١١) د د د .

١٦ — كتب إلى أحمد بن عبد العزيز قال ، أخبرنا صر بن شبة قال ، أخبرني محمد بن سلام .

الموشح • (س : ١٤١) ليس في الطبقات .

• (س : ٢٠٣) د د د .

• (س : ٢٠٤) د د د .

١٧ — حدثني علي بن عبد الرحمن قال ، أخبرني يحيى بن علي بن يحيى المنجم ، عن أبيه (علي بن يحيى) ، عن محمد بن سلام .

الموشح • (س : ٧٧) ليس في الطبقات ، وانظر الإسناد (٨) .



١٨ — وحدثنى عبد الله بن يحيى قال ، حدثنى أحمد بن بشر ، عن إسماعيل ابن يعقوب الأعلم قال ، حدثنى محمد بن سلام .

= حدثنى إبراهيم بن محمد العطار ، قال حدثنا أبو خليفة ، عن محمد ابن سلام .

الموشح (س : ١٢٩) ، الطبقات رقم : ٥٩٧ ، ٥٩٨ ، وانظر الإسناد رقم : ( ٢٥ ) .

١٩ — حدثنى على بن هرون قال ، حدثنا وكيع قال ، حدثنا محمد بن إسماعيل الأعلم ، قال حدثنا محمد بن سلام .

الموشح (س : ١٤٣) ، قبله في الموشح ، الخبر : ٧٣٣ في الطبقات ، وهو هنا بمعناه لا بلفظه .

٢٠ — حدثنى محمد بن عبد الواحد قال ، سمعت ثعلباً ( أحمد بن يحيى ) يقول ، وسأله أبو سهل النّيبختي = ما تقول في جرير والفرزدق قال ، قال محمد ابن سلام

الموشح (س : ١١٦ ، ١١٧) مثله في الطبقات رقم : ٥٠٧ ، ٦٢٩ عن الأغاني ، وما جاء قبله في الموشح س : ١١٥ .

وانظر الإسناد رقم ( ٤ ) ، ( ٥ ) ، ( ٨ ) .

٢١ — حدثنى بعض أصحابنا ، عن أحمد بن يحيى النحوى ( ثعلب ) ، عن محمد بن سلام .

الموشح ● (س : ١٠٨) ليس في الطبقات .

٢٢ — روى أحمد بن أبي طاهر ، عن حماد بن إسحق ، عن محمد ابن سلام .

الموشح ● (س : ١٠٩) ليس في الطبقات .

٢٣ — قال عبد الله بن المعتز ، حكى عن ابن سلام .

الموشح ● (س : ٤٧) ليس في الطبقات .

٥ ٥ ٥

٢٤ - حدثني إبراهيم بن محمد العطار ، عن الحسن بن عَلِيْل الغَزَرِيّ  
قال ، حدثنا أبو الحسن اليزيديّ قال ، حدثنا محمد بن سلام .

الموشح • ( ص : ١٩٤ ) ليس في الطبقات .

٢٥ - حدثني إبراهيم بن محمد العطار قال ، حدثنا أبو خايفة ( الفضل  
ابن الحباب ) ، عن محمد بن سلام .

= وحدثني عبد الله بن يحيى قال ، حدثني أحمد بن بشر ، عن يعقوب  
ابن إسماعيل الأعمى قال ، حدثني محمد بن سلام .

الموشح ( ص : ١٠١ ) في الطبقات رقم : ٢٦ ، ٢٧ ، وسيأتي الحديث عنه  
مع الإسناد ( ٢٦ ) .

( ص : ١٢٩ ) في الطبقات رقم : ٥٩٧ ، ٥٩٨ ، وسيأتي الحديث  
عنه مع الإسناد ( ٢٦ ) .

٢٦ - حدثني إبراهيم بن شهاب قال ، حدثني أبو خليفة الفضل بن  
الحباب قال ، حدثني محمد بن سلام .

بهذا الإسناد في الموشح ، في ستة وعشرين موضعاً ، سيأتي الحديث عنها .

\*\*\*

هذه هي أسانيد الأخبار الأربعة والستين ( ٦٤ ) التي في كتاب الموشح ،  
منها أربعة ( ٤ ) مرسلة أو مبهمة ، وهي الأسانيد الآتية : ( ١٤ ) و ( ٢١ )  
و ( ٢٢ ) ، ( ٢٣ ) ، فبقي عندنا اثنا وعشرون ( ٢٢ ) إسناداً صحيحاً غير منقطع  
ولا مبهم ولا مُرْسَل ، ثم منها أيضاً سبعة ( ٧ ) أسانيد ليس منها في كتاب  
طبقات الجمع شئ ، وهي الأسانيد الآتية : ( ١٠ ) و ( ١١ ) و ( ١٣ )  
و ( ١٥ ) و ( ١٦ ) و ( ١٧ ) و ( ٢٤ ) فبقي عندنا خمسة عشر ( ١٥ ) إسناداً  
متصلاً إلى ابن سلام ، تنتسب إلى كتابه « الطبقات » .

وسأبدأ بتحليل إسنادين منها ، ليس لهما خبر مقابلته في كتاب « الطبقات » ، وهما الإسنادان (١٠) و (١١) للدلالة على أسلوب أبي عبيد الله المرزباني ، وعلى اللذة التي كان يجدها في التدليس . والشيخان اللذان روى عنهما .

أولهما : « أحمد بن عيسى الكرخي » ، والثاني : « أحمد بن محمد المكي » ، وهما يرويان عن أبي العيناء محمد بن القاسم . ولكن الحقيقة أنهما رجل واحد هو : « أحمد بن محمد بن عيسى بن خالد ، أبو بكر ، المعروف بالمكي » ، وهو صاحب أبي العيناء ، توفي سنة ٣٢٢ هـ . فنسبه المرزباني في الإسناد الأول إلى جدّه ، ثم زاد في تدليسه ، فأغفل « المكي » ، ونسبه إلى « الكرخ » . وهي نسبةٌ صحيحة ، ولكنها نادرةٌ ، فإن المشهور في نسبته هو « المكي » تارة و « السّوري » تارة أخرى . وهذه الأخيرة نسبةٌ إلى « بين السورين » ، وهي محلة كبيرة كانت بكرخ بغداد ، من أحسن محالها وأعمرها ( معجم البلدان : بين السورين ) ، فنسبه إلى « الكرخ » ، وترك « السّوري » . وإذن ، فقد أغض علينا صاحبنا المرزباني حين قال « الكرخي » دون « السّوري » ، ولم يكذب ولم يخطئ ، ولكنه استمتع بالتدليس من وجهين . وقد ذكرتُ هذا هنا مقدّمةً لتدليس أغض وأدق .



فالأسانيد السالفة من (٢) إلى (٩) شيوخه الذين روى عنهم فيها ثلاثة :

الأول : « محمد بن أحمد الكاتب » ، ويروى عن « محمد بن موسى

البربرى « في (٢) = وعن أحمد بن يحيى ثعلب النحوى في (٣) و (٦) =  
وعن أبى يعلى عبيد بن عبد الله الكاتب في (٤) .

والثانى : « محمد بن إبراهيم الكاتب » ، و يروى عن « محمد بن موسى  
البربرى » ، في (٥) = وعن « أحمد بن أبى خيثمة » في (٦) ، وفي الإسناد  
نفسه « محمد بن أحمد الكاتب » وهو الأول نفسه ، يروى خبره عن « أحمد  
ابن يحيى ثعلب » = وعن « عبد الله بن أبى سعد الوراق » في (٧) .

والثالث : « أبو عبد الله الحكيمة » ، و يروى عن « محمد بن موسى  
البربرى » في (٨) = وعن أحمد بن يحيى ثعلب في (٩) .

وهؤلاء الثلاثة رجل واحد هو : « محمد بن أحمد بن إبراهيم بن قرش  
ابن حازم بن صبيح بن صباح ، أبو عبد الله الحكيمة » ، الكاتب » ، ولد  
سنة ٢٥٢ ، وتوفي سنة ٣٣٦ هـ . وروى عنه المرزبانى ، فسماه فى الأول باسمه  
واسم أبيه ونعتة « الكاتب » = وفى الثانى نسبته إلى جده إبراهيم ، ولم  
يذكر نعتة « الكاتب » إلا فى موضع آخر من كتابه ( ص : ٢٣٩ ) =  
وفى الثالث ذكره بكنيته ونسبته فقط .

وهذه الأسماء الثلاثة موزعة فى أخبار أخرى تضمنها كتاب « الموشح »  
للمرزبانى ، واشترك ثلاثتهم فى الرواية عن « محمد بن موسى البربرى » فى  
أربعة عشر (١٤) إسناداً = وفى الرواية عن « أحمد بن يحيى ثعلب » فى واحد  
وثلاثين (٣١) إسناداً = وفى الرواية عن « أحمد بن أبى خيثمة » فى أربعة  
عشر (١٤) إسناداً ، ثم جمع المرزبانى بين « محمد بن أحمد الكاتب » و « أبى

عبد الله الحكيمى « فى الرواية عن « أبى يعلى عبيد الله بن عبد الله الكاتب »  
 فى إسنادين من كتابه = ثم أفرد اسم « محمد بن إبراهيم الكاتب » فى  
 الرواية عن « عبد الله أبى سعد الوراق » فى سبعة (٧) أسانيد ، ولكن  
 « الوراق » ، لا يروى عن ابن سلام ، بل يروى عن « مسعود بن عمرو » ، عن  
 ابن سلام .

وهؤلاء المذكورون آنفاً ، لهم رواية عن محمد بن سلام الجمحى سماعاً  
 منه ، فى الموشح . ثم لجميعهم فى الأسانيد الثمانية من (٢) إلى (٩) رواية أخبار  
 مطابقة أو مخالفة بعض الاختلاف لما فى كتاب « الطبقات » من رواية  
 « أبى خليفة الفضل بن الحباب الجمحى » عن خاله « محمد بن سلام الجمحى » .

\*\*\*

ومن الصَّحْب أن نفسّر الآن هذه الشُّهُوة الغريبة فى التدليس ، ولعل  
 ما يأتى يُلقى ضوءاً على أسلوب أبى عبيد الله المرزبانى فى التدليس ، لأمرٍ  
 فى نفسه . فبين أيدينا فى كتاب « الموشح » ثلاثة أسانيد هى رقم (٢٤) و (٢٥)  
 و (٢٦) هى :

الأول : حدثنى إبراهيم بن محمد العطار ، عن الحسن بن عُليّيل العنزى  
 قال ، حدثنا أبو الحسن اليزيدى قال ، حدثنا محمد بن سلام = الإسناد رقم  
 (٢٤) ، وهذا الإسناد عن « الحسن بن عليل العنزى » ، ليس لأخباره فى  
 الموشح ، أخبارٌ تقابلها فى الطبقات .

الثاني : حدثنا إبراهيم بن محمد العطار قال ، حدثنا أبو خليفة (الفضل بن الحباب) ، عن محمد بن سلام ، وهو الإسناد (٢٥) .

الثالث : حدثنا إبراهيم بن شهاب قال ، حدثني أبو خليفة الفضل بن الحباب قال ، حدثني محمد بن سلام ، وهو الإسناد (٢٦) .

وهذان الرجلان : « إبراهيم بن محمد العطار » و « إبراهيم بن شهاب » هما رجل واحد هو : « إبراهيم بن محمد بن شهاب العطار ، أبو الطيب ، وهو الذي قال عنه المرزباني قال : « كان أبو الطيب إبراهيم بن محمد بن شهاب العطار ، أحد مشايخ المتكلمين والفقهاء على مذهب العراقيين ، عاشرنى فى منزلى أربعين سنة أو أكثر منها ، معاشرة متصلة غير منقطعة ، ومات فى شهر ربيع الآخر سنة ست وخمسين وثلثمائة ( ٣٥٦ هـ ) ، عن أربع وثمانين ، أو خمس وثمانين » ، [ تاريخ بغداد ٥ : ١٦٧ ، دة الطبقات ص : ٤٥ ] .

وقد أتى المرزباني هنا بأعجوبة فى التدليس لم أر مثلاً لغيره .

أما الاسم الأول ، فى الإسناد الأول : « حدثنا إبراهيم بن محمد العطار ، عن الحسن بن عليل العنزي » ، فقد روى المرزباني عنه من طريق الحسن بن عليل العنزي تسعة عشر (١٩) خبراً ، جُمُلهَا ينتهى إلى شيخ ذير محمد بن سلام الجعفى ، إلا فى إسناد واحد ، هو المذكور عندنا فى حشد الأسانيد برقم : (٢٤) فهو عن « الحسن بن عليل العنزي ، عن أبى الحسن اليزيدى » ، عن محمد ابن سلام » ، ولم يستخدم المرزباني اسم « إبراهيم بن شهاب » هنا فى الرواية عن « ابن سلام » من طريق « الحسن بن عليل العنزي » قط .

أما في الرواية عن « أبي خليفة / الفضل بن الحباب الجحفي » ، فإنه استخدم اسمه « إبراهيم بن محمد العطار » مرتين فقط :

الأولى : « حدثني إبراهيم بن محمد العطار قال ، حدثنا الفضل بن الحباب عن محمد بن سلام » [ الموشح : ١٠١ ] ، وهو بنصه في الطبقات برقم : ٢٦ ، ٢٧ .

الثانية : « حدثني إبراهيم بن محمد العطار ، قال حدثنا أبو خليفة ، عن محمد بن سلام » ( الموشح : ١٢٩ ) ، وهو بنصه في الطبقات رقم : ٥٩٧ ، ٥٩٨ . ومن العجيب العجيب أنه روى الخبر : ٥٩٩ ( في الطبقات ) قبل هذا مباشرة بقوله : « حدثني إبراهيم بن شهاب قال ، حدثنا الفضل بن الحباب ، عن محمد بن سلام قال ، قيل للجرير : ما صَنَعْتَ في التَّيْمِ شيئاً ! قال : إنَّهم شعراء لثائم » ، قدَّمه على الخبرين رقم ٥٩٧ ، ٥٩٨ ، وهو في الطبقات بعدها مباشرة بلا إسناد ، لأنها جميعاً في الحقيقة خبر واحد . وهذا عجيب جداً في التَّدليس ، كالذي مرَّ بك آنفاً في تدليس « أبي عبد الله الحكيم محمد بن أحمد بن إبراهيم الكاتب » في حشد الأسانيد من (٢) إلى (٩) ، والجمع بين اسمين دخلهما تدليس أبي عبيد الله ( انظر ما سلف : ١٠٠ ) .

أما اسم « إبراهيم بن شهاب » مجرّداً من صفة « العطار » ، فقد قصر استخدامه على روايته عن « أبي خليفة / الفضل بن الحباب » ، عن محمد بن سلام ، وجميع الأخبار التي رواها بهذا الإسناد هي ستة وعشرون (٢٦) إسناداً ، منها إسناد واحد خالف فيه ، وهو : « حدثني إبراهيم بن شهاب قال حدثنا الفضل بن الحباب قال : سمعت أبا محمد التوزي يقول ... »

(الموشح : ٢١٨) ، فكأنه قَصَرَ اسم « إبراهيم بن شهاب » على الرواية على « الفضل بن الحباب » ، كما قَصَرَ آتِفاً اسم « إبراهيم بن محمد العطار » على الرواية عن « الحسن بن عليل الغزى » ، إلا في موضعين اثنين ، استخدمه في الرواية عن « الفضل بن الحباب » ، أبي خيفة ، عن محمد بن سلام . وهذا تدليس جيّدٌ ، له مَعْنَى صحيحٌ ، في التفرقة بين الاسمين ، كأنه يقول لك : كل ما رويته عن « إبراهيم بن شهاب » ، عن أبي خليفة الفضل بن الحباب ، عن محمد بن سلام ، فهو من نسختي من كتاب « طبقات فحول الشعراء » التي رويتها سماعاً عن شيخى وصاحبى ورفيقى أربعين سنة .

ولذلك فقد اخترتُ ، قاطعاً ، غير متلجلج ، هذا الإسناد الأخير : « إبراهيم بن شهاب » ، عن الفضل بن الحباب ، عن محمد بن سلام ، لنقل ما زاد في « الموشح » على النُسختين « م » المختصرة ، و « المخطوطة » المنخرمة ، وهما خبران على الحقيقة لا ثلاثة ، وهما في الطبقات برقم : ٤٦ - ٤٨ ، ثم الخبر : ١٤٦ ، كما فصلت ذلك آتفاً في « زيادة المرباني » [ س : ٨٣ ، ٨٤ ] . ولولا السهو منى ، لضممت إليهما الخبر الثالث ، الذى أرشدنى إليه الدكتور على جواد ، وهو في الموشح [ س : ١٠٦ ] ، في أخبار الفرزدق ، وسبب ذلك هو أن كُلاً ما جاء من هذا الطريق ، فهو موجود بنصّه في كتاب « طبقات فحول الشعراء » ، والحمد لله رب العالمين ، ونسأل الله العافية .

\*\*\*

بقى خبرٌ واحدٌ في « الموشح » [ س : ١٧٢ ] من رواية « محمد بن يحيى الصولى » عن أبي خليفة الفضل بن الحباب عن « محمد بن سلام » وقد نقلته إلى



الطبقات برقم: ٧٤٣ . وهذا استظهرنا تابع لما دللنا عليه تمحيص أسانيد « إبراهيم بن شهاب » و « إبراهيم بن محمد العطار » ، السالفين ، فإن رأيتُ المرزباني روى عن محمد بن يحيى الصولى بأسانيد مختلفة فى كتابه « الموشح » ، وبلغت عدة أسانيد أربعة وأربعين ومئة ( ١٤٤ ) موضع ، فلم يرو محمد بن يحيى الصولى عن « الفضل بن الحباب » ، الا فى خمسة مواضع ، هى :

الأول : « أخبرنى محمد بن يحيى قال ، حدثنا الفضل بن الحباب ، عن محمد بن سلام » ، [ الموشح ص : ١٠٠ ] ، وهو فى كتاب الطبقات رقم : ٢٢ - ٢٤ ، مع اختلاف فى اللفظ واختصار = ثم [ ص : ١٧٢ ] ، وقد نقلته إلى الطبقات برقم : ٧٤٣ .

الثانى : « أخبرنى محمد بن يحيى قال ، حدثنا الفضل بن الحباب قال ، حدثنا بكر بن محمد المازنى » ( الموشح ص : ١٨٢ ) .

الثالث : « أخبرنى الصولى قال ، حدثنا الفضل بن الحباب ( وأبو ذكوان قال ، حدثنى التوزى » ( الموشح ص : ٢٥٤ ) ، ( الموشح ص : ٣٦٣ ) .

والثانى والثالث لاشأن لنا بهما ، أما الأول ، فإن رأيتُ محمد بن يحيى الصولى قد روى خبر الفرزدق ، عن الفضل عن ابن سلام ( الموشح : ١٠٠ ) مختلفاً عن الذى فى الطبقات اختلافاً بيناً ، فتوقفت طويلاً فى ضم الخبر الذى فى ( الموشح : ١٧٢ ) ، فكسدت أطرحه . ثم لما تأملت أخبار ذى الرمة عند أبى الفرج الأصفهاني فى الأغاني [ ١٨ : ١٤ - ١٧ الهبة ] ، ووجدت أبا الفرج

قد وضع هذا الخبر ، برواية أبي زيد عمر بن شبة عن أبي عبيدة بين الخبرين : ٧٤٢ ، ٧٤٤ ، ورأيت أن أبا الفرج إنما آثر روايته عن أبي عبيدة = لا عن ابن سلام = لزيادة ظاهرة في خبر أبي عبيدة ، فبعد التأمل بدا لي أن رواية الصولى ، خالية من زيادة أبي عبيدة . فهي عندئذ أشبه بأن تكون كانت في نسخة أبي الفرج على مثل رواية الصولى = ورأيت أيضاً أنه أشبه بالأخبار المتتابعة من : ٧٤٤ إلى : ٧٥١ ، التى فيها ذكر أمره مع جرير والفرزدق ، فعدت فأنبت هذا الخبر الفرد ، مخالفاً ما آثرته في النقل عن الموشح ، وهو إسناد « إبراهيم بن شهاب ، عن الفضل بن الحباب ، عن محمد بن سلام » ، لاسيما وأن هذا الخبر وما معه ، يقع في آخر الحرم الحادث في مخطوطتى بعد آخر الورقة ٦٩ إلى أول الورقة ٨٢ [ يقابله في المطبوعة ص ٤٧٧ - ٥٦٠ ] ، وخبر الصولى في [ ص : ٥٥٢ ] . أما نسخة المدينة « م » : فهي مختصرة لا يُعْبَأُ بها في مثل هذا .

وأنا بلا شك قد أطلت ، ولكنى اضطررت أن ألخص دراسة الأسانيد تلخيصاً مقارباً ، على منهجى الذى لا يخالط « المنهج العلمى » أو « علم التحقيق » أى مخالطة . وأظن أنى وضعت الآن أمر الزيادة التى زدتها على « طبقات فحول الشعراء » فى نصابها ، وإن كنت لأشك فى أنى أجلب على القارىء تعباً شديداً ، لأنه مضطرب أن يضع نسختى من « طبقات فحول الشعراء » بين يديه ، ويتابع ما قلته فى أمر صاحب الأغاني وصاحب الموشح ، وغيرهما صفحة صفحة ، ومكاناً مكاناً ، مخافة أن أكون خُنتُ الأمانة وغششته ، فإن خيانة الأمانة والغش ، خصلتان متفشتان اليوم فى حياتنا الأدبية . فإذا

اطمأن الى أنى لم أخفنه ولم أغششه ، فهذا حسبي منه ، غير متوقع منه ثناء  
يُلقني ، أو مدحاً يقطع ظهري . والحمد لله رب العالمين ، وأسأل الله العافية

✽ ✽ ✽

وأنا على كل حال ، لست ناقدًا لما كتب الدكتور على جواد الطاهر  
في مجلة المورد ( العدد الثامن - ١٣٩٩ هـ ، ١٩٧٩ م ) في مقاله : « طبقات  
الشعراء . . . مخطوطًا ومطبوعًا » . ولكن بقيت أشياء ، فإنه فصل مقالته  
فصولاً فقال في [ ص ٤١ : من المورد ] : « ثالثاً » ، ثم ذكر شيئاً وقال إني  
لم أناقشه ، ثم أضاف بين قوسين جليدين فقال : ( وقد رجع - الطبعة الثانية  
ص : ٢٤٣ ) ، وصدق ! ولكنه قال بعقب هذا مانصه :

« ولم يستغرب الأستاذ المحقق ، وجود بشامة بن الغدير ص : ٥٦١ ،  
في الإسلاميين ، مع ما ذكره المصادر من جاهليته » ، وهذا يقابل ص : ٧١٨  
في الطبعة الثانية .

وأنا لا أدري على وجه التحقيق هل قرأ الدكتور على جواد الطاهر  
كتاب « طبقات خول الشعراء » في طبعته أو لم يقرأه ، بيد أن مقالة المورد  
توهم أنه قرأ الطبعتين جميعاً ، ودرسهما جميعاً ، ممتناً وشرحاً ومقدمةً ولكني  
أعود فأشك في ذلك ، لأنني قلت في مقدمة الطبعة الأولى [ ص : ٢٠ - ٢١ ] ،  
ما يأتي :

« وصنيع ابن سلام في الطبقات دالٌّ على أنه يعدُّ المخضرمين في الجاهليين  
تارة ، وفي الإسلاميين تارة . . . وابن سلام لم يعد في مقدمة كتابه بأن  
يذكر طبقات الجاهليين ، ثم طبقات المخضرمين ، ثم طبقات الإسلام ، بل

كل ما قاله (ص : ٢١) : « ففصّلنا الشعراء من أهل الجاهلية والإسلام والمخضرمين ، فنزلناهم منازلهم ، واحتججنا لكل شاعر بما وجدنا له من حجة ، وما قال فيه العلماء ... » ، فهذا كلامٌ مطلقٌ لا جد فيه ولا تعيين . والذي بأيدينا من كتاب الطبقات ، وما نقل عنه الناقلون ، يدلُّ على أن ابنَ سلام فرّق المخضرمين بين طبقات شعراء الجاهلية وطبقات شعراء الإسلام ، وقد كرر في الدالة من الإسلاميين كعب بن جهميل ، ويقال إنه شهد الجاهلية ، وعمرو بن أحمَر ، وهو مخضرمٌ لاشكَّ فيه ، وسُحَيم بن وثيل الرياحي ، وهو مخضرمٌ أيضاً . . . . وفي السادسة من الإسلاميين ، ذكر بشامة بن الغدير وقراد بن حنشل ، وهما جاهليان فيما نعرف ، فلعلَّ ابنَ سلام عدَّهما من المخضرمين ، لخبر باغه عن إدراكهما الإسلام ، وإن لم يُسلِّما .

وهذا موجودٌ بنصّه أيضاً في مقدمة الطبعة الثانية (ص : ٦٤ ، ٦٥) ، والأمر لا يحتاج إلى بيان ، ولا حيلة لي إذا غلبني الشكُّ في أن الدكتور على جواد الطاهر ، لم يقرأ الكتاب في طبعتيه جميعاً ، بل تصفّحهما تصفّحاً على عَجَلٍ ، فتلهّساً لخطأ ، أو لما يتوهم أنه خطأ .

\* \* \*

ثم قال الدكتور على جواد (رابعاً) ، ثم قال : « اعتمد المحقّق على المطبوعتين ، وكان المناسب أن يرجع إلى المخطوطتين اللتين اعتمدت عليهما المطبوعتان (يعني يوسف هل ، وعجمان الحديد) ، لاسيما وأنه مقيم في القاهرة ، والمخطوطتان في دار الكتب بها » . وهذا يطابق ما أخذ الدكتور مغير سلطان في كتابه « ابن سلام وطبقات الشعراء » حيث يقول : (ص ١٧٠) :

« إنَّ هذا التدخل من الأستاذ شاكر ( يعني مسألة الزيادات التي كانت سبب تضخم الكتاب ، أو كما قال ) ، هو الذى قلَّ من رونق العمل الضخم الذى قام به ، وجعل النقاد يوجَّهون له اللوم ، وينتابهم الألم لهذا الخلط الذى حدث للمطبوع من طبقات الشعراء لابن سلام ، بعد ما أصابه من خلط وهو مخطوط ( وكان الله فى عيون النقاد ! هذه من عندى أنا ) . ونحن نعتبر همل الأستاذ شاكر هو : ( تحقيق مخطوطته ونشرها مضبوطة صحيحة ، مع إلغاء رثة سائمة قوية موجودة فى دار الكتب ، وهى مخطوطة الكتاب ، واللجوء إلى ركن ضعيف ، وهو طبقات ليدن والسعادة ، ذلك لأن « المقتد عند أهل العلم هما هاتان الطبعتان » ، كما يقول الأستاذ شاكر فى المقدمة ( ص : ٧ ) .

١ — تغيير فى اسم الكتاب بلا مبرر .

٢ — عدم وجود ثبوت للمراجع .

٣ — الرجوع إلى مطبوعتى ليدن والسعادة ، وليس لهما قيمة بجوار المخطوطتين ومخطوطته .

٤ — الزيادات الكثيرة وإقحامها فى أصل الكتاب بدون وجه حق .

انتهى أيضاً كلام الدكتور منير سلطان ، وإن كانت عبارته غير متأسكة ولا متلائمة . وأخشى ، ظناً ، أن يكون سقط من كلامه شيء أحدث فيه هذه الفجوات المربكة . أما كلام الدكتور على جواد ، فهو مستقيم ، يوضح ما قاله الدكتور منير . وصحيح أنى لم أعتمد مخطوطتى دار الكتب ،

هذا صحيح ، ولكن صحيح أيضاً أنى ذكرت مخطوطى دار الكتب فى مقدمة الطبعة الأولى [ ص : ٧ ] ، وفى مقدمة الطبعة الثانية [ ص : ٥١ ] ، ولكن الذى لا يعرفه الدكتور على جواد ، ولا الدكتور منير سلطان ، هو أنى راجعتُ مطبوعة يوسف هل ، ومطبوعة عجان الحديد ، على هاتين المخطوطتين ، وانهيت إلى أنهما تطابقان المخطوطتين ، وأن مطبوعة يوسف هل ، أجودُ من هاتين المخطوطتين فى بعض المواضع ، ولكنى لم أذكرُ مافعلته من المراجعة ، لأنى ، بالطبع ، نست أتبع أصول « المنهج العلمى » ولا فصول « علم التحقيق » ، لى أملأ هوامش الكتاب بعلم فياض من فروق جهلة النساخ فى كتابة : « ينبغى » ، « تبغى » ، « يقولها » ، « تقولها » ، « يجرّ » ، « يقرآن » ، « بقرآن » ، « فراهيد » ، « فراهيده » ، « فردوسى » ، « قردوسى » ، « يثلوا » ، « يتلوا » ، وأشباه هذه المعارف الجليلة التى تطفح على هوامش الكتب المحققة على أصول « المنهج العلمى » ، وعلى فصول « علم التحقيق » . وقد أعفانى يوسف هل ، فى آخر نسخته ، من الاستغراق فى ذكر خلافاً المخطوطتين ، وهما ، على غير ما يرى الدكتور منير سلطان ، نسختان ساقطتان لاقيمة لهما ، وليستا « رثة سائمة قوية » ، بل هما رثتان مملوءتان بجرائم الشل ، والعياذ بالله . هذا رأى بالطبع ، لارأى « المنهج العلمى » أو « رأى علم التحقيق » .

وذلك لم أذكر شيئاً عنهما فى الطبعة الثانية ، لامتدحاً ، ولا تدحاً ، بعد أن حصلتُ على نسخة المدينة « م » ، وهما منقولتان عنها ، وكان سبب الحصول عليها ، هو سعى فى تصويرها ، فصورها قسم المخطوطات فى الجامعة

العربية ، لا كما ظنَّ الدكتور على جواد في « تاسعاً » من فصول مقالته : « لم يحاول المحقق البحث عن نسخة المدينة والحصول عليها . ولم يكن ذلك عليه صعباً لو رامه » ، أو كما قال أكرمهُ الله ! ولما جاءت نسخة المدينة « م » أُلغيتُ في الطبعة الثانية كُلُّ ما يمتُّ إلى طبعة يوسف هل وعجان الحديد بسبب ، لأنني حصلتُ على الأصل الوثيق ، ولكن لا أشك أن الدكتور على جواد لم يقرأ مقدمة الطبعة الثانية ، ولا الأولى إن شاء الله .



ثم قال حفظه الله « خامساً » . فأنشأ هذه العبارة : « لم يلتزم المحقق ردّ العبارات ( أو الكلمات ) التي كمل بها نصّ الطبقات إلى المصادر التي استقاها منها ، وإنما يكتفي عادة بأن يضع ذلك داخل معقوفين [ ] ، ثم أضرب عن هذا الوضع [ ينظر شاكر : ٣٣ ] » . ولو رجع الأستاذ إلى الطبعة الثانية ( ص : ٣٩ ، ٤٠ ) لوجد في الهامش ( ١ ) صفحة ( ٤٠ ) مانصه : « نقل هذا المرزباني في الموشح : ٧٤ ، واعتمدت لفظه آخر الخبر » ، ولكن الأستاذ معذورٌ ، لأنه لم يقرأ الطبعة الثانية من الطبقات بلا شك ولا ارتياب ، لأن هذا الذي نقلته منصبُّ على ما بين المعقوفين [ ] ، ليس غير .



ثم انتهى إلى « سادساً » [ المورد س : ٤٢ ] فذكر ما نقلته في ترجمة أبي خليفة أنه « كان أعمى » ، وأخذ على إثبات ذلك ، مع أني نقلته عن معجم الأدباء لياقوت ، وترجمته في « نكتِ الهميان » ، في « نكتِ العميان » ، للصالح الصفدي ، ورأى أنه « لم يكن في أخبار أبي خليفة ما يدلُّ على ذلك ، وإنما تشير إلى أن هماه كان متأخراً ، لكبره . . . وقد مُعِّر » ، فأنا نقلتُ

ما هو موجودٌ ، ولكن الدكتور أتى بشيءٍ لا دليلَ عليه لا من مرجع ولا من بديهة عقلٍ ، ولكنها أشبه ببديهة الاستشراق الأعجميِّ المساكينِ أصحابه . ثم أتم ذلك ، حفظه الله ، أنه يلاحظ أني جعلت « أحمد بن حنبل بين من روى عن محمد بن سلام ، شأنه في ذلك شأن ثعلب وأبي حاتم والرياشي والمازني والزيادي . . . - وبالمسألة حاجة إلى تثبُّت ودراسة خاصة » ، غريبة !! ولا أدري كيف يتكلَّم الدكتور على جواد الطاهر !

ولد أبو عبد الله محمد بن سلام الجمحي سنة ١٣٩ هـ ، وتوفي سنة ٢٣١ هـ = وولد أحمد بن حنبل سنة ١٦٤ هـ ، وتوفي سنة ٢٤١ هـ ، فهو أصغر من ابن سلام بخمس وعشرين (٢٥) سنة ، فهو بلا شك في مرتبة شيوخ أحمد وطبقته ، وابن سلام دخل بغداد سنة ٢٢٢ هـ ، وأحمد في الثامنة والخمسين من عمره ، وابن سلام في الثالثة والثمانين من عمره ، وهو بقية أئمة أهل البصرة في القرن الثاني وأوائل الثالث ، وقد كتب عن ابن سلام قرينُ أحمد وصديقُه « يحيى بن معين » (ولد سنة ١٥٨ هـ ، وتوفي سنة ٢٣٣ هـ) ، كتب عنه الحديث ، وكتب عنه النسب . فإذا يستنكرُ إذن ، من أن يكون أحمد ، قد كتب عنه أو سمع منه لغةً أو شعراً أو خبراً وحدث به ؟ قال محمد بن إسماعيل الصائغ : « كنت في إحدى سفرائي ببغداد ، فرَّبنا أحمد بن حنبل وهو يعدو ، ونعلاه في يده فأخذ أبي هكذا بمجامع ثوبه فقال : يا أبا عبد الله ، ألا تستحي ؟ إلى متى تعدو مع هؤلاء الصبيان ؟ فقال : إلى الموت . » فما الذي يستنكر الدكتور ، من تلقى أحمد عن شيخ البصرة في الأدب واللغة والأخبار ؟ ومع ذلك فأنا لم أقل هذا استنباطاً ، فيؤخذ عليّ ، بل هذا هو الذي قاله ياقوت في معجم الأدياء ، في ترجمة « محمد بن سلام الجمحي »



( ١٣ : ٧ ) قال : « وروى عنه الإمام أحمد بن حنبل ، وابنه عبد الله » .  
ومع ذلك ، فأنا لم أكن أكتب « تحقيقاً » في ترجمة أحمد بن حنبل أو محمد  
ابن سلام ، وحملتُ مانقِلَ إلينا . فإن رأى الأستاذ أن يعلمنا مما علمه الله ،  
فليفعل مشكوراً محموداً .

ثم يأتي الدكتور على جواد بالعجب في « سادساً » هذه فيقول :  
« ويعدُّ ( يعني ) كلٌّ من روى عنه محمد بن سلام في طبقات الشعراء خبراً  
أو شعراً . . . شيخاً له . وجمع له بذلك ستاً وستين شيخاً ، قال ( يعني  
أيضاً ) « وعدتهم سبعون شيخاً » ، ويبدو أن الأستاذ محمود شاكر توسع  
كثيراً في معنى « الشيخية » ( أقول أنا ، هي كلمة خفيفة على اللسان ، تستحقُّ  
أن يضعها الأستاذ بين الأقواس ، وقد فعل ! ) ، وإلا كيف نضع بشار  
( هكذا في الأصل ) - مثلاً - مع يونس بن حبيب . . . » ، انتهى كلام  
الدكتور ، وانتهى تعجُّبه .

وهذا بالطبع ، نقلٌ عن مقدمة الطبعة الأولى ( ص : ١٢ ، ١٣ ) ، أما في  
مقدمة الطبعة الثانية التي لم يقرأها الدكتور على جواد بلا شك ، فإنِّي زدت  
على العدد الأوّل وقلت : « وعدتهم تسعةً وسبعون شيخاً ، روى عنهم  
ابن سلام في كتاب الطبقات » . ( المقدمة ص : ٣٥ - ٣٧ ) . وقد بدأتُ  
هذه من المقدمة ( ص : ٣٥ ) بقولي : « أما شيوخُه في كتاب « طبقات  
فُحول الشعراء » خاصة ، فقد آثرتُ أن أجمع أسماءهم هنا مرتبة على حروف  
المعجم ، وهم : . . . » ، ثم ختمتها بقولي ( ص : ٣٧ ) « . . . وعدتهم  
تسعة وسبعون شيخاً ، روى عنهم ابن سلام في كتاب الطبقات » .

ولا أدري ، والله ، ماذا أقول ؟ أيجتاجُ للمرء أحياناً أن يتدهدى (أى يتدحرج من علوٍ إلى سُفلٍ) سبعين دَرَكاً (الدَّرَك ما كان إلى أسفل ، والدَّرَجُ ما كان إلى أعلى) لى يخاطبَ أئمةَ العلم الذين يعلمون الناس بخِطَاب مَنْ صَاصاً ولم يُفَقِّحْ ، (صَاصاً الجُرُوءُ حركَ عينيه ولم يفتتحهما ، وفَقَّحَ الجُرُوءُ فتَّحَ عينيه فأبصر أوَّلَ البصر) ؟ ورحم الله أبا العلاء الذى فتح لنا بابَ الغريبِ فى الكتابة ! والله المستعان على كُلِّ حال .

أما لفظ « شيخ » فإنه عند أهل العلم من الأئمة ، لفظٌ مشترك ، أو شبيه بالمشترك . فكما يدلُّ على العالم الذى تلازمه دهرًا طويلاً تتلقى عنه ، أو تروى عنه ، فإنه يدلُّ أيضاً على من لم تلقه إلا مرةً واحدةً ، ولم ترو عنه إلا حديثاً واحداً . والذين يتكلمون فى أسانيد الأخبار والأحاديث يقولون مثلاً : « روى هذا الخبر (خبر من الأخبار) محمد بن جرير الطبرى ، عن شيخه فلان بن فلان ، ولم يرو عنه غير هذا الحديث المفرد » ، أى أنه لقيه مرة واحدة ، وسمع منه خبراً واحداً لم يرو عنه غيره ، فيسمونه « شيخاً » ، لروايته عنه خبراً واحداً ليس غير . ومن لا يعرف هذا القدرَ من كلام أئمة العلم فى كتبهم ، فيخبرُ له أن يدع الاستدراك ، ويطلب الاسترشاد حتى يعرف ما كان عنده غير معروف . وأنا بالطبع لا أكتبُ بلغة أصحاب « المنهج العلمى » و « علم التحقيق » ، ولكنى أكتب بلسان أمتى التى أنا منها ، متبعا لعلمائها مسترشداً بهديهم . وهذا حسبي وحسب القارىء ، لأن عبارتى فى المقدمة مقيدةٌ دالةٌ على هذه الصورة وحدها ، أى صورة الرواية عن الشيوخ ليس غيرُ ، لأننى قلت : « وعدتهم تسعة وسبعون شيخاً روى عنهم ابن سلام فى

كتاب الطبقات » . أمّا « التوسع في الشيخية » فهو كلامٌ لا أعرفه ،  
ولا أتوسع ، ولا يحزنون ، كما يقولون .

ثم عاب على الدكتور على جواد أيضاً عيباً فقال : « ومُثِبْتُ بين مؤلفات  
محمد بن سلام كتاب « غريب القرآن » ، معتمداً على ياقوت في ذلك ، وليس  
« غريب القرآن » لأبي عبد الله محمد بن سلام ، وإنما هو لأبي عبيد القاسم  
ابن سلام . وكان الخطأ قديماً ، نبه عليه القدماء » ، أو كما قال .

فلو أنا قرأت « وكان » الفعلَ الناسخ كانت العبارة خطأً في العربية =  
وإن أنا قرأتها « وكان » الحرفَ الناسخ ، كان كلاماً بلا معنى ، يبرأ أوله  
من آخره ، أو آخره من أوله . ومع ذلك ، فأنا لا أستطيع أن أجزم بأنَّ  
ياقوتاً قد وَهِمَ ، بمثل هذه القوة التي أنكر عليه بها من أنكر ، وليس بعيداً  
أن يكون لابن سلام كتاب صغير في « غريب القرآن » اطلع عليه ياقوت أو  
غيره ، ولم يصل إلينا بعد ، كسائر ما لم يصل إلينا من كتب المؤلفين . ولجورد  
الاستمتاع بمؤاخذة الدكتور على كما استمتع بمؤاخذتي ، آخذٌ . أنه لم يبين  
لنا من هم هؤلاء « القدماء » الذين نهبوا على خطأ ياقوت ؟ وهذا السؤال  
حق « المنهج العلمي » لاحقاً أنا .

\*\*\*

وَجَاءَ ، وَبَغْتَةً ، وعلى غِرَّة ، وبلا إقذارٍ سابق ، وبلا فاصلٍ مُرِج ،  
ومباشرةً ، يأتي الدكتور على جواد الطاهر ، مجاباً على بِخَيْلِهِ وَرَجَلِهِ ليقول :  
« وقد كان الأستاذ ( يعني أنا ) حاداً مع يوسف هِلْ ، مستهيناً به لدرجة أنه  
وصفه بالمسكين . ويوسف هِلْ صاحب فضل وسابقة ، فهو جديرٌ بالذكر  
والشكر » .

مطلوبٌ مِنِّي أن ألبس يوسف هِلْ سرابيل الثناء والتمجيد والحمد ، لأنه سبق فنشر الطبعة الأولى لكتاب محمد بن سلام الحمصي ، والذي لا شك فيه عندي أن الرجل مشكورٌ كل الشكر لما فعل ، ومذكورٌ بالخير لفضله وسابقته ، ولكن ما فائدة هذا هنا ؟ أتراني ذمته وأنكرت فضله لأنه نشر الكتاب ؟ أم لأن هذا الأعجمي كتب مقدمة للطبقات أظهر فيها ما يضر ، وأفرغ سُمه وضيعته في بضع كلمات ذكرتها ، في المقدمة ، لا يريدُ بها إلا هجاء « الكتب العربية » والحمل عليها بتخليطه وجهالته . وهو عندي بلا شك مسكين وفوق المسكين ، لأنه تعرّض لما لا يحسن ، وادّعى دعوى ليس لها برهان البتة . هذا كلُّ ما في الأمر .

وإذا كان الدكتور على جواد يريدُ أن يعرف ، فأنا لا أضن عليه بالمعرفة . عمل يوسف هِلْ في كتاب الطبقات ، هو كعمل سائر المستشرقين المساكين ومن تابعهم على « المنهج العلمي » و « علم التحقيق » من أهل جلدتنا ولساننا . وأقول : لو كان عندنا « صاحب مطبعة » قد تعلم وشدا من العلوم شيئاً سيراً ، فأخذ نسخاً مخطوطةً من كتاب ، وقابل بعضها ببعض ، لاستطاع أن يُخرج لنا الكتاب على أتم صورة تطابق أصول « المنهج العلمي » وفصول « علم التحقيق » . لا ، بل أزيد ، فإن صاحب المطبعة مستطيع أن يتفوق عليهم في إخراج الكتاب على صورة أدق وأصح وأتقن وأسلم من كل ما فعله المستشرقون ، بلا استثناء أحد .

وإذا كنت قد أسأت كما يرى الدكتور على جواد ، فإني ، كما قال جرير ، حيث قيل له : إلی کَم تَهجو الناس ؟ فقال جرير : إني لا أبتدى ،

ولكنى أعتدى » ، يعنى لا أبتدى بالهجاء ، بل أجازى العدوان بالانتصاف  
بالحقى من المعتدى ، وهذا هو معنى قول الفند الزماني :

فلما صَرَّحَ الشرُّ فأمسى وهو عُريَانُ  
ولم يَبْقَ سِوَى العُدْوَانِ ، دَنَاهُمْ كَمَا دَانُوا

وقبل كل شيء ، فأنا لم أبلغ يوماً ما من السذاجة والفلة وطيب النفس ،  
مبلعاً يحملنى على أن أعتقد ، مغروراً بما أعتقد ، أن فتى أعجمياً ، غريب الوجه  
واليد واللسان عن العربية ، يدخل فى العشرين أو الخامسة والعشرين من  
عمره ، قسم « اللغات الشرقية » فى جامعة من جامعات الأعاجم ، فيبتدىء  
تعليم ألف ، باء ، تاء ، ناء ، أو أبجد هوز ، فى العربية ، ويتلقى العربية نحوها  
وصرفها وبلاغتها وشعرها وسائر آدابها وتواريخها ، عن أعجمي مثله ، ولسان  
غير عربى ، ثم يستمع إلى محاضرات فى آداب العرب أو أشعارها أو تاريخها أو  
دينها أو سياستها بلسان غير عربى ، ويقضى فى ذلك بضع سنوات قلائل ، ثم  
يتخرج لنا مستشرقاً ( فى اللسان العربى والتاريخ العربى والدين العربى ) ،  
ندين له نحن العرب بالطاعة = ولم أبلغ من السذاجة أن أعتقد أن هذا ممكن ،  
وإن كنت أعلم علم اليقين أن كثيراً من أهل جلدتنا اليوم قد دانوا بذلك ،  
وجعلوا الأمر ممكناً كل الإمكان !

بل أقول أيضاً ، أن لونها ناشئ الفتیان منا على حبّ عربيته ، وعلى توقير  
تاريخه ، وعلى الالتزام بمعرفة أمته ، وعلى الشموخ بنفسه عن الدنيا المذلة ،  
والخضوع المهين للسادة ، وعلى حبّ الإتيان للعمل ، وكان ذلك نهج مدارسنا  
وجامعاتنا وصحافتنا وكتبنا وبيروتنا منذ يولد المولود فينا ، كما هو نهج كل

بلد أعجمي صار له السلطانُ علينا اليوم = لو كان ذلك ، لجاء هؤلاء  
المستشرقون جميعاً ، هالكهم وحيهم ، ليتعلموا على يد « صاحب المطبعة »  
منّا ، ناهيك بالعالم منا والإمام . أُرأيتَ قطُّ رجلاً واحداً من غير الإنجليز  
أو الألمان مثلاً ، مهتماً بلغ من العلم والمعرفة ، كان مسموع الكلمة في آداب  
اللغة الإنجليزية ، وخصائص لغتها ، وفي تاريخ الأمة الإنجليزية ، وفي حياة  
المجتمع الإنجليزي ، يدين له علماء الإنجليز بالطاعة والتسليم ؟ ما علينا !  
سأعود الآن إلى تفسير ما قلته آفاً من أنّي لا أبتدى ولكني أعتدى .  
وسأضرب مثلاً واحداً ، من أمثلة لا تعدُّ ، ولكنّ الهوى يفعلُ بأصحابنا  
ما قال عروة بن أذينة فيما تفعلُ به صاحبتُه :

« غَطَى هَوَاكَ ، وَمَا أَلْقَى ، عَلَى بَصَرِي »

» \* \*

كان في الناس رجلٌ فاضلٌ ، نشأ صغيراً بأرض الشام ، وشدا من العلم  
ماشداً ، وكان مجتهداً صبوراً ، ثمّ كتب الله له أن يشتغل بطلب الرزق ،  
فطلبه في تجارة الكتب ، فظل يطبع إلى آخر حياته كتباً لم تنشر من قبل ،  
وهي من ذخائر الكتب العربية ، استفاد منها كلُّ طالب علم ، في أرض  
اللسان العربي أو في غير أرضه ، وأسدى إلى كلِّ عالم معروفاً لا يُنسى . وفي  
صدر شبابه ، وهو في نحو الخامسة والعشرين أو أقلّ ، وذلك في سنة ١٣٤٩  
من الهجرة ، طبع كتاباً نادراً ، على ضيق ذات يده ، نشره في دمشق ، عن  
نسخة بخط الحافظ المؤرخ « محمد بن طولون » ، وعن نسخة أخرى منقولة من  
نسخة ابن فهد ، تليذ المؤلف ، وراجعته بعد الطبع الشيخ محمد راغب الطباخ على

مخطوطة في « المكتبة الأحمدية » . وهذا الكتاب هو « الإعلان والتوبيخ ،  
لن ذمّ التورينخ » ( أى التاريخ ) . وهو كتاب من أحسن الكتب : قال فيه  
أحمد تيمور رحمه الله : « يعتبر هذا الكتاب تاريخاً للتاريخ في الإسلام » .  
والكتاب الذى نشره القدسي ، خالٍ من التعليقات ، ومن فروق النسخ .  
والأصل الذى طبع عنه مكتوب بيد « الفقير عبد الوهاب بن محي الدين السلطى  
نسبة ، الدمشقي وطناً ومولداً » ، وكتبها في شهر جمادى الأولى سنة ١١١٥ هـ ،  
وهي منقولة عن نسخة محفوظة برواق الأتراك بالأزهر ، وكتبها تلميذ  
السخاوى : « عبد العزيز بن عمر بن محمد بن فهد المسكى » في سنة ٩٠٠ هـ ،  
وروجعت المطبوعة عليها .

ثم جاء شيخ المستشرقين في التاريخ ، الأعجمي « فرانز روزنتال »  
المسكين ، وهو مولود سنة ١٩١٤ م ونال الدكتوراه سنة ١٩٣٥ . وظل  
« يَسْتَشْرِق » ( هكذا جرى اللفظ ! ) بعد ذلك نحو سبع عشرة سنة ، إلى أن  
نشر في نحو سنة ١٩٥٢ ، أو بعدها فيما أذكر ، كتاباً بالإنجليزية ترجمة  
عنوانه : « علم التاريخ عند المسلمين » ، وضمّنه ( في ترجمته العربية ) إعادة  
نشر « الإعلان بالتوبيخ ، لن ذمّ التاريخ » الذى نشره القدسي سنة ١٣٤٩ هـ  
( ١٩٣٠ م ) ، فقال هذا الأعجمي في مقدمته التى كتبها : « لقد نُشِرَ النصّ  
العربي في دمشق ١٣٤٩ / ١٩٣٠ - ١ ، وهذه الطبعة رديئة جداً » . ثم ظل  
يتسكّم مستشرقاً ( منصوباً على الحال ) ، عن المخطوطات التى نشر عنها  
حسام القدسي نسخته ، ثم وصفها بعد ذلك مرة أخرى فقال : إن نسخة ليدين  
التي عنده ، والتي نشر عنها نسخته : « لا يُظهر نصّها اختلافاً حقيقياً عن

النص المطبوع ، إلا في بعض الأغلاط ، وكثرة المحذوفات . أما الحالات القليلة التي تظهر فيها مخطوطة ليدن أن قراءتها أحسن ، فهي عادة في المواضع التي حدث فيها خطأ مطبعي في المطبوعة « ، وكان الله يحب المحسنين ، وأستعفيك من الركافة .

إذن فامعنى أن « المطبوعة التي نُشرت ، رديئةٌ جداً » ! معناه أوّلاً : أنه من قلة استشرافه وأعجميته ، أطلّ على الحضيض الذي كان فيه مخلوقٌ لا اسم له ، ومعه كتابٌ أساء في نشره إساءةً بالغة . ومعناه ثانياً : أنه يستنكف أن يعطى لهذا المخلوق « حسام الدين القدسي » حقّه من الفضل والسابقة ، والذي هو جدير بالذكور والشكر ، على حدّ قول الدكتور على جواد . ومع ذلك فأنا لم أخفِ اسم يوسف هِلْ : ولم أبنِ الأفعال للجهول ، وأيضاً لم أعرّض لعمله في الكتاب بالذم أو القبح ، مع أني كنت مستطيعاً أن أفعل ، لأن يوسف هِلْ بلا شك لا يُحسِنُ يقرأ العربية ، هذا على الأقلّ .

ومع ذلك أيضاً فأنا سأفتح الآن نسخة « فرائز روزنتال » الأنجمي المسكين ، لأضرب لك مثلاً على ما أدع للقارئ تسميته ، وأخذ منها نصاً ، وما يقابله في نسخة حسام الدين القدسي . في نسخة حسام رحمه الله ما يأتي : [ ص : ٩٨ ، ٩٩ ] :

« ولما خطأ المزّي نقلَ الحافظ عبد الغني في السّكال : أن جابر بن فوح الحماني مات سنة ثلاث ومئتين وقال : بل ثلاث وثمانين ومئة ، ردّه شيخنا وقال : إنه من أعجب ما وقع للمزّي في كتابه من الخطأ ، وأيدهُ بقول



الزهرى وأحمد بن حنبل أحد من روى عن الحمانى أنه لم يرحل إلا بعد سنة ست وثمانين . وكذلك من الرواة عنه أحمد بن بُذَيْل القاضى ومحمد بن طَرِيف البَجَلَى ، وهما لم يسمعا إلا بعد التسعين . وبهذا كله يترجح قول صاحب الكمال .

ثم هذا هو نفس النص فى نسخة فرائز روزنتال (علم التاريخ عند المسلمين ( ص : ٣٨٨ ، ٣٨٩ ، النسخة المترجمة ) ، وسأضعها كما هى منشورة فى هذا الكتاب ، بأرقام تعليقاتها :

« ولما خَطَأَ المزي ثقل الحافظ عبد الغنى فى « الكمال » أن جابر بن نوح الحمانى مات سنة ثلاث ومئتين ( ٨١٨ — ٩ م ) <sup>(٢٠)</sup> وقال بل سنة ثلاث وثمانين ( ٧٩٩ — ٨٠٠ م ) ردّه شيخنا وقال : إنه من أعجب ما وقع للمزي فى كتابه من الخطأ ، وأيده بقول الزهرى . <sup>(٢١)</sup>

« عن أحمد بن حنبل <sup>(٢٢)</sup> أحد من روى عن الحمانى أنه لم يرحل إلا بعد سنة ست وثمانين ( ٨٠٢ م ) ، وكذلك من الرواة عند أحمد بن بُذَيْل القاضى <sup>(٢٣)</sup> ومحمد بن طريف البجلَى <sup>(٢٤)</sup> وهما لم يسمعا إلا بعد التسعين . وبهذا كله يترجح قول صاحب الكمال . انتهى .

فلننظر ماذا فعل هذا الأعمى صاحب « المنهج العلبى » و« علم التحقيق » اللذين تلو كهما ألسنة المسبّحين باسم الاستشراق . فى التعليقات : (٢٠) ترجم لعبد الغنى ، وذكر كلاماً لا أدرى أهو منه أو من سوء الترجمة (٨) أسطر . وفى التعليق (٢١) قال : « هذا نصٌ مخطوطة ليدن ، ولا أعلم أى زهرى مقصود هنا ! ولعل الاسم غير صحيح . ثم فى التعليق (٢٢) أحمد بن محمد بن

حنبل (١٦٤ - ٥٢٤١ / ٧٨٠ - ٨٥٥ م) (انظر بروكلمان ج ١ ص ١٨١ - ٣).  
ومن الطبيعي أنه كان بإمكان ابن حنبل الدراسة مع جابر في بغداد في زمن  
مبكر، كما يقال إنه تتلمذ على إبراهيم بن سعد الزهري الذي توفي سنة  
١٨٣ - ١٨٥ هـ (انظر تاريخ بغداد ص ٦٨ - ٩) . انتهى ، وهذا بالطبع  
كلام فارغ لا معنى له وهو أقرب إلى التهويش بالألفاظ . ثم قال في رقم (٢٣) :  
« توفي سنة ٢٥٨ هـ / ٨٧١ - ٢ م ( ابن حجر التهذيب ج ١ ص ١٧ فيما بعد )  
ثم قال في التعليق (٢٥) مانصه : « كل هذه الانتقادات موجودة معا في  
هامش كتبه ناسخ مخطوطة القاهرة للمزى ( ص ٢٠٧ هامش ٤ ) الذي عاش  
في دمشق سنة ٧٤١ هـ / ١٣٤١ م . عظيم والله !

وليعذرني القارىء في إثباتي هذه الركائز بقلبي في هذه الصفحات ، فإنني  
أردت أن أثبت صورة التعليقات المستخرقة علينا ( أى المتعالية علينا  
بالاستشراق ، وبالمنهج العلمى ، وبعلم التحقيق ) . وينبغى أن أقول : إنى راجعت  
مطبوعة حسام القدسي ، على مطبوعة الأعجمي روزنتال ، فإذا النص واحد  
ومتطابق ، ومطابق للمخطوطة في بياضاتها وحذوفها ، وأن طبعة حسام  
القدسي تفضل طبعة روزنتال بشيئين : أولاً ، أنها خالية من التبجح بالتعليقات  
الكثيرة التي لا معنى لها في أكثر الأحيان = الثاني أن القدسي أشد أمانة  
وصدقاً وتواضعاً من هذه « الاستشراقية » المعجماء . وبيان ذلك :

= أن القدسي ترك النص على حاله ، فهمه أو لم يفهمه = أما روزنتال ،  
فإنه قسم النص قسمين : بدأ القسم الأول بقوله : « ولما خطأ المزى . . . »  
ثم وقف عند قوله « الزهري » . ثم بدأ سطرًا جديدًا بدأه بقوله : « عن

أحمد بن حنبل . . . » ، كان الكلام الذى بعده كلام أحمد ! ! ( عجائب ، ولكن لمن يستطيع أن يتعجب غير مطأطء النفس لسادته ) ، وهذا يدل على أنه لم يفهم النصّ البتة . ولكنه لم يقتصر على هذا ، بل غير النصّ تغييراً مفسداً له كُـلَّ الإفساد ، لأن نص الكلام ، كما هو فى نسخة القدسي هكذا متتابعاً : « وأيده بقول الزهرى ، وأحمد بن حنبل ، أحمد من روى عن الحماني أنه لم يرحل إلا بعد سنة ست وثمانين » فغير « وأحمد بن حنبل » إلى « عن أحمد ابن حنبل . . . » دون أن يشير إلى هذا الاجتهاد الاستشراقي ( أى المتعطرس ) . والذى عند القدسي هو نصُّ المخطوطة ، ولكن صوابه سهلٌ جداً ، وهو حذف الواو من « وأحمد . . . » وحذف « أنه » فيكون السياق هكذا :

« وأيده بقول الزهرى : أحمد بن حنبل أحد من روى عن الحماني ، ولم يرحل ( يعنى أحمد ) إلا بعد سنة ست وثمانين . . . »

ومع ذلك فلا يزال فى هذا النص خطأ آخر . ولو كان شيخ المؤرخين المستشرقين هذا يعرف قليلاً من أمر صاحب الكتاب ، وهو السخاوى . لا تنبه إلى قوله : « ردّه شيخناً » ، وكان التعليق على هذه الكلمة أولى من التكثر الفارغ الذى كتبه فى الهوامش . فقول السخاوى « شيخنا » معروف عند كُـلِّ من قرأ كتاباً للسخاوى ، أنه يعنى « الحافظ ابن حجر » . وإذا عرف ذلك ، كان أول ما يخطر بالبال أن يعرف أين قال ابن حجر هذا القول ؟ أليس كذلك ؟ ومعروف أيضاً لعامة المشتغين بعلم العرب = سوى المستشرقين المساكين = أن ابن حجر هذّب « تهذيب الكمال » .

و « الكمال » هو كتاب عبد الفنى الحافظ ، و « تهذيب الكمال » هو كتاب المزى ، وكلاهما مذكورٌ في النص ، وابن حجر لذلك سمي كتابه « تهذيب التهذيب » . فلو كان « المنهج العلمى » أو « علم التحقيق » ينفعان أحداً ، لنفعه هنا ، أى لنفع روزنتال ! ولكنه لم ينفعه ، لأن هؤلاء المستشرقين الضعفاء « صاصأوا قبل أن يفقهوا » ( وقد مضى تفسير ذلك ) ، وما تنطوى عليه أهواؤهم التى دفعتهم لاتخاذ « الاستشراق » سيراً بالاً مزر كشاً ، تحجبُ أعينهم عن أوائل المعرفة .

لو عرف هذا الأعجمى أن « شيخنا » فى قول السخاوى ، مُرادٌ به ابن حجر ، لوضع يده من فوره على تهذيب التهذيب ، ولوجد النص قائماً ينادى فى ترجمة « جابر بن نوح الحمانى » . ولا أقول إن هذا الأعجمى لا يعرف كتاب ابن حجر « تهذيب التهذيب » ، فهو بلا شك يعرفه ، لأنه رجع إليه ، أو هكذا أوهنا ، فى التعاليق السالف برقم : ( ٢٣ ) ، مذكوراً بوضوح كافٍ . ولكن العلة فى الحقيقة ، هى أن الأهواء الكامنة المستترة تحت « التعالم » تارة ، وتحت « التظاهر بالإنصاف » تارة أخرى ، هى من الحدة « والشراسة ، بحيث تجعل « العقل المستشرق » يشى فى كُتب لغة العرب ، بصفة أبى النجم التى وصف بها نفسه عندما يخرج من بيت صديقه « زياد » ثملاً يترنح :

أخرج من عند زيادٍ كاتِّلِفٍ      تَخْطُ رِجْلَايَ بِحُطٍّ مُخْتَلِفٍ  
كأنا نُسَكَّتَانِ لَامَ آفٍ

وهذا هو النص من تهذيب التهذيب لابن حجر ، وفيه التصويب الذي  
حَبَّرَ الأعجمي في لفظ « الزهري » في التعليق رقم ( ٢١ ) آنفاً .

« قال محمد بن عبد الله الحضرمي : مات [ يعني جابر بن نوح ] سنة ( ٨٣ )  
يعني ومئة . وكان فيه ، يعني الكمال ، سنة ( ٢٠٣ ) ، وهو خطأ . وأول  
الكلام منقول من لفظ المزى في « تهذيب الكمال » قلت ( يقول هذا الحافظ  
ابن حجر ، يعني نفسه ) : بل هو الصواب ، كذلك هو في تاريخ الحضرمي ،  
فإنه قال : « وفي جمادى الأولى سنة ( ٢٠٣ ) ، يحيى بن آدم ، والوليد بن قاسم ،  
وأبو أحمد الزبيرى ( يعني أنهم ماتوا في هذا الشهر ) ، وفي جمادى الآخرة مات  
أبو داود الحفري » إلى أن قال : وجابر بن نوح الحماي . وهذا الموضع  
من أعجب ما وقع للزمي في هذا الكتاب من الوهم ( يعني في تهذيب الكمال ) ،  
فجاء من لا يَسْهُو . وقرأت بخط الذهبي : لم يرحل أحمد بن حنبل إلا بعد  
سنة ( ٨٦ ) ، وأحمد بن بُذَيْل ومحمد بن طريف ، لم يسمعا إلا بعد التسعين ،  
وبهذا كله يترجح قول صاحب الكمال ، والله أعلم بالصواب . والحمد لله  
رب العالمين ، ونسأل الله العافية ، ولكن آنظر التعليق الأغم على مسألة  
« الحضرمي » في كتاب الأعجمي السليط اللسان ! !

وهذا البلاء كله كان في صفحتين متقابلتين ، مُلِئتا بهذه الفطوسة المتعالة ،  
التي كان يكفي في تصحيحها وردّها إلى الصواب ، سطران لا أكثر . ولكن  
أَنَّى للاستشراق أن يترك التعامل والتبجّح والفطوسة ، وعلى البيعة ، ( النهج  
العلمي ) و ( علم التحقيق ) . ولكي يكون الأمر أشدّ وضوحًا ، قلبت الآن  
صفحة أخرى ، فوقعت في يدى ص : ٧٢٤ من كتاب « علم التاريخ عند

المسلمين » ، ذكر فيها السخاوى أبيات شعر ، فيها إشارة إلى قول عمرو بن معديكرب :

« عَذِيرُكَ مِنْ خَلِيلِكَ مِنْ مُرَادٍ »

فعلق على هذا الشطر ، دون أن يشير إلى البيت كاملاً ، وهل هذا صدره ، أو عجزه ، فقال مستشرقاً ( منصوباً على الحال ) في التعليق :

« هذا شطر مشهور من قصيدة لعمرو بن معديكرب الذى عاش فى القرن السابع الميلادى ... » ، وأفاده الله كما أفادنا بهذا التاريخ ، ثم ظلَّ « يستشرق » حتى كتب تسعة عشر ( ١٩ ) سطراً فى تخريج هذا البيت من الكتب !!! ولو كان السخاوى يعلم أن هذا الفعل سَيُفَعَلُ بهذا الشطر ، لا أقول : لحذف هذا الشطر ، بل أقول : لما ألّف الكتاب ضربةً واحدةً ، والله المُنْفَى عن هذه الفَتَاةِ الجالبة للغمَّيان .

وعَسَى أن تقول أيضاً أنى كفت « حادّاً » مع البائس المسكين روزنتال ، مستهيناً به لدرجة أنى وصفته بالبائس المسكين . والقسم الثانى من هذا الكلام صحيح كلّ الصحة ، أما مسألة « حادّاً » ، فليس الأمر كذلك ، بل كنت « صريحاً مستقيماً » ، لا ألتبس بُدَيَّات الطريق أروغ فيها بالتعريض والهمز واللامز والغمز وترميز الجواب ، وبالطبع هذا خلُق أولئك لا خلُقى ولا خلُق أُمّتى إن شاء الله . وهذا البائس المسكين ، لو أنت قرأت كتابه « علم التاريخ عند المسلمين » لرأيت مسجوراً ضعفاً وخبيثاً وجَهلاً أيضاً ، وسائر ما وصفت هنا وفى غير هذا الموضع من أخلاق « الاستشراق » . وأنا أمتهم ما عندى لهم واضحاً أمّا هم ، فإنهم :

يُرْمَلُونَ جَمِيعًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِمْ ، وَالضُّغْنُ أَسْوَدُ أَوْفَى وَجْهِهِ كَلَفٌ  
 إِذَا لَقِينَاهُمْ نَمَتْ عِيُونُهُمْ ، وَالْعَيْنُ تُخْبِرُ مَا فِي الْقَلْبِ ، أَوْ تَصِفُ  
 وَكَفَى ! فَإِنِّي لَا أَبْتَدِي ، وَلَكِنِّي أَعْتَدِي ، ﴿ وَمَنْ آغَتْدَى عَلَيَّكُمْ  
 فَأَعْتَدُوا عَلَيَّ بِمِثْلِ مَا آغَتْدَى عَلَيَّكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ  
 مَعَ الْمُتَّقِينَ ﴾ .

\*\*\*

### « طبقات فحول الشعراء »

أظنُّ أَنِّي الآنَ قد فرغت من أهمِّ ما في مقالة « المورد » التي كتبها  
 بخطه ، الدكتور على جواد الطاهر في سنة ١٩٦٤ ، وأعاد نشرها سنة ١٩٨٠ ،  
 بعد أن صدرت الطبعة الثانية من « طبقات فحول الشعراء » في سنة ١٩٧٤ .  
 وأيضاً بعد أن اطلع هو على هذه الطبعة الثانية ، والأمر لله أولاً وأخيراً .  
 وأنا لم أتعرض لشيءٍ في مقالة « المورد » ، إلا لما يخصُّ كتاب « طبقات  
 فحول الشعراء » لابن سلام ، ومن وجهٍ واحدٍ ليسَ غيرٍ . أما سائر ما في  
 المقالة ، فإنِّي بحمد الله لم أنصب نفسي مصحِّحاً لأخطاء الكتاب ، ولا مقوماً  
 لأساليبهم .

ولكن بقي من أمرِ كتاب الطبقات شيءٌ واحدٌ ، هو أمر تسمية  
 الكتاب . و « تسمية الكتاب » هي النقْبُ الذي تَقَبَّه صديقنا وأستاذنا السيد  
 أحمد صقر ( والنقْبُ : الثقب في الحائط ) فتدسُّس منه كُلُّ من أراد أن

يقول في كتاب الطبقات قولاً يُذكر به في الناس ، مُتَّبِعِيحاً في فضاء واسع .

قَدْ رَحَلَ الصَّيَّادُ عَنْكَ فَاِبْشِرِي  
وَرُفِّحِ الفَخُّ فَمَاذَا تَحْذَرِي  
خَلَا لَكَ الْجَوُّ فَيَبْضِي وَأَصْفَرِي

ثم بدأت الاجابة الغزيرة الواقع ، ثم لم يزل دويها يزداد في أقلام الكتاب حتى انتهى إلى الدكتور مصطفى مندور ، والدكتور منير سلطان ، ثم الدكتور على جواد الطاهر ، فهو الذي جَمَعَ كُلَّ ما قاله من سبقه وزَيَّن به مقاله ، ثم نقل أسطرًا من مقدمة الطبعة الأولى من الطبقات ( الأولى من ص : ٣٤ - ٣٥ ) ، وهي فقرة حذفت من الطبعة الثانية كما سترى . ونعم ، كان الدكتور على جواد أمينًا كُلَّ الأمانة فيما نقل من مقدمتي ، وإن كان يعيبه سوء الاختصار أحيانًا كثيرة . ولما فرغ من اختصار ما نقله عن مقدمة الطبعة الأولى في شأن الأسباب التي دعنتي لإثبات تسمية الكتاب « طبقات فحول الشعراء » دون المشهور وهو « طبقات الشعراء » ( سأعود إلى هذا الاختصار فيما بعد ) قال :

« هذه أدلة الأستاذ المحقق ، وقد تبدو منطقية في ظاهرها ، لأن كتاب طبقات الشعراء هو في الحقيقة - وللأسباب التي ذكرها المحقق - كتاب طبقات فحول الشعراء . ولكن المسألة ليست مسألة منطقية ، وإن المنطق شيء والاسم الذي سَمَّى المؤلف به كتابه وتداولته عليه العصور شيء آخر .



وليس لمحقق - كائناً من كان - أن يحكم منطقته في اسم الكتاب الذى  
يُوكَل إليه .

وهذه أيضاً مزيةٌ أخرى للدكتور على جواد ، مزيةُ الإنصاف ، مع مزية  
الأمانة ، وأرجو أن تكونا طبيعتهما في نفسه ، ولكن الذى يزعجنى حتى  
لا أستقرَّ على رأى هو ما كتبه هنا وفي غير هذا الموضع . فمن إنصافه  
اعترافه بأن كتاب طبقات الشعراء : « هو فى طبقات فحول الشعراء » ،  
وأنا أواقفه كُلَّ الموافقة على أن المسألة ليست مسألة منطقيةً بلا ريب فى ذلك .  
ولكن هل من المستحسن أن يختم هذه الأمانة وهذا الإنصاف بقوله ، وبهذه  
« الحدة » ، ولا أقولُ بهذه القضية : « وليس لمحقق ، كائناً من كان ، أن  
يحكم منطقته فى اسم الكتاب الذى يُوكَلُ إليه » .

ليس صحيحاً أن أحداً « وَكَلُ إِلَى » تحقيق كتاب « طبقات فحول الشعراء » .  
وأنا لا أرضى هذا النفسى ، ولا أرضاه لأحد من أهل العلم . فلاحظتُ « وَكَلَّ  
إِلَى » تحقيق الكتاب ، ولا دارُ المعارف ولا أى هيئة علمية أو دولة أيضاً  
« تَكَلُّ إِلَى » تحقيق هذا الكتاب أو غيره ، بل العكسُ هو الصحيح ،  
هو أن أهل العلم هم الذين يكلون إلى دار المعارف وإلى غير دار المعارف ،  
طَبَعَ ما كتبوه أو حققوه ، والكلمات حافلةٌ بالغمز واللمز والتعريض ،  
والدليل على ذلك فى ( ص ٣٩ ) من المورد إذ ختم كلامه بقوله : « أجل ،  
إن اسم كتاب محمد بن سلام هو « طبقات الشعراء » ، وليس « طبقات  
فحول الشعراء ، ولا بُدُّ من أن يعود الأستاذ شاكر ، وتعود دار المعارف التى  
تولت نشر الكتاب ، إلى الاسم الأول عند الطبعة الثانية ، رجوعاً إلى الحق ،

ودفعاً للبلبله » ، وهذه الإشارة إلى « دار المعارف » واضحة بيّنة ، لأنها ، كما يظنُّ الأستاذ ، تأجُرُّني على طبع الكتاب ، وأن من حقها أن تتحكّم بهذا الأجر ، في عملي في الكتاب الذي وكلت إليّ تحقيقه ! ياسيدي ! أنا لا أعملُ عملي لهذه الدار أو لغيرها . .

ولم أبتذلْ في خدمة العلم مُهجتي  
لأخذمَ من لاقيتُ ، لكن لأخدما  
أشقى به غرساً ، وأجنيه حظلاً إذاً ، فاتّباع الجهل قد كان أحزماً  
ولو أن أهل العلم صانوه صانهم ، ولو عظموه في النفوس لعظماً  
ولكن أهانوه فهانوا ، ودنسوا مُحَيَّاه بالأطماع حتى تجهما  
ولكن ، وهذه هي الحقيقة : أهانوه ، فهانوا !! وأنا لم أرضَ لنفسي قطُّ  
المهان ! ولو رضيه الدكتور على نفسه ، لم أرضه أنا له . ليس هذا كلاماً  
حسناً ، بل هو خارجُ حدود الموضوع الذي يكتب فيه . ورحم الله القاضي  
الفاضل على بن عبد العزيز الجرجاني ، صاحب هذا الشعر .

ومع أن الدكتور على جواد ، قد أبدى فيما سلف أمانة وإصافاً ، فإنه لم  
يتمَّ على هذه الأمانة ولا هذا الإصاف . وذلك أنه عندما فرغ من اختصار  
الأسباب التي دعتني إلى إثبات عنوان الكتاب « طبقات فحول الشعراء » ،  
جاء إلى الفقرة الأخيرة فزقها شرّاً مُمزّق ، فإنه عندما جاء إلى السبب الأخير  
فعل فيه فعلاً شائناً ، إذ نقل من الطبعة الأولى ما نصّه :

« وآخرها ، ( أي آخر الأسباب ) أتى رأيتُ على نسختي التي نقلتها  
بيدي هذا العنوان : « طبقات فحول الشعراء » فليست أدري بعد هذا الزمن

الطويل ( ما بين سنة ١٩٢٥ وسنة ١٩٥١ ) أ كانت الكلمة في الأمّ العتيقة ،  
ثم نقلتها كما هي ، أم تراني كتبتها من عندي ؟ وأنا أرجح الأوّل ، لأنّي  
كنت صغيراً يومئذ ، لم أتجاوز السابعة عشرة من عمري .

فحذف الأستاذ تمام الكلام متعمداً ، كما فعل فيما مضى ، وتمام الكلام  
هو :

« ولأنّي كنتُ يومئذٍ في أوّل الطلب ، وأجهل من أن أنظرَ نظراً  
صحيحاً في مثل هذا الأمر الدقيق المحتاج إلى التمييز والبصر . »

وبالطبع ، فإن هذه الكلمات تداء على شيء أو على معنى ، متصل بما  
قبلها وبما بعدها ، وإلا كانت فضولاً محضاً ، يستحق أن يحذفه الدكتور  
على جواد ، الذي أبدى الاتّصاف بالأمانة والإنصاف فيما سلف . وبعد هذا  
الحذف الخلل ، أفاض بعض الإفاضة فيما ظنّ أنه يعين قارئ كلامه على  
التحوّل معه إلى الوجه الذي قصده ، ثم أنشأ يقول ، ( بعد تصحيح الخطأ في مجلة  
المورد ) :

« أجل ، وكلّ ما في الأمر أن مؤلفاً اسمه محمد بن سلام ، سمي كتابه  
« طبقات الشعراء » رضيئاً أم أئيناً ؛ وإذا لم نرضَ فكلّ ما علينا أن نبيّن  
وجهة نظرنا ، وليس من حقّنا أن نُغيّر فيه ، فنجعل « طبقات فحول الشعراء » ،  
أو أي شيء آخر مما يتبادرُ إلى الذهن اليوم أو غداً ، فيقول القائل منا :  
« لم أتردّد في جعل اسم الكتاب « طبقات فحول الشعراء » ، فإن كان هو  
الاسم القديم الذي سُمّي به ابن سلام كتابه فذاك ، وإلاّ فإنّي أراه بعد ذلك  
كلّه أولى بأن يكون اسماً للكتاب ، دون الاسم الذي عُرف به ، وأستغفر

الله إن كنت تدأسأتُ » . وهذا الكلام الأخير الذى قال فيه « فيقول القائل منا » ، هو نصٌ كلامي التابع لبقية الأسباب الداعية إلى إثبات عنوان الكتاب « طبقات فحول الشعراء » ، بعد أن حذف أول الكلام ، كأنه قولٌ جاء ابتداءً منى . وهذا عملٌ سيءٌ غير حسن ، فإن أول الكلام هو : « فمن أجل ذلك ، لم أتردد في جعل اسم الكتاب « طبقات فحول الشعراء » .... » يؤم به أنى فعلاً « غيرتُ اسم الكتاب » ، وهذا ليس بصحيح كما سترى ، وأنى أردتُ هذا التغيير للأسباب التى نقلها هو آتفاً فى مقاله .

ثم أنشأ يقول بعد هذا الفعل السيء مباشرة ، معلقاً على نفسه ، أى على عمله ، لا على إن شاء الله :  
« وأقلُّ ما تدلُّ عليه هذه الأسطر أن المحقق خرجَ عن دائرة عمله ، وأنه غير مطمئن إلى فعله ... » .

وبالطبع ، أنا لأحب أن أكون ممن يحاسبُ الناسُ بالفاظهم التى تجرى على أسنة أقلامهم ، ولكنى أجِدُ لبعضها ، مثل « دائرة عمله » وتعباً كثيراً فينأى ( أى غير مطبوخ كاللحم الذى لم يطبخ ) فجاً ( والفجُّ من كل شيء ، ما لم ينضجُ ، كثمر الفاكهة ، يكون صلباً غير نضيج ) ، ولكن ما الحيلة ؟ والأمركه قد صار كذلك ...

وَلَا تُفْثِتُ الرِّمْعَى سَبَاخُ مُعْرَاعِرِ  
وَلَوْ فُسِكَتْ بِالمَاءِ سَبْعَةُ أَشْهُرِ

(و « السَّبَاخ » ، جمع سَبَخَة ، وهى الأرض ذات الملح والنزْ ، ولا تكاد

تثبت إلا بعض الشجر و «عراعر» اسم مائةٍ ملحّة مُرّة ، وأرضها سَبَخة .  
و «نَعِكَتْ» غَسَلَتْ وَطُهِرَتْ ليزول ملحها .

\*\*\*

وإذن ، فلا معنى للإطالة ، بعد هذا التوضيح ، وسأكشف القضية على  
وجْهِها ، وإن كنت أتعجّبُ كل التعجّب ، من كلٍّ من دخل من النقب الذي  
ذنبه صديقنا السيد أحمد صقر ، وتبجح في الفضاء الواسع ، ولكنه لم يزد على  
معنى ما قاله الأستاذ السيد أحمد صقر تُفَرِّقًا . ( و «التُفَرُّوق» ، هو ما يلزق  
به القمّع من التمرة . يقول الشاعر : « قَرَادٌ كُشْفَرُوقٍ النِّزَاءِ ضَمِيل » ) ،  
أتعجّب ، لأنّ جميعهم أطبقوا على أن يقولوا إني « غَيَّرْتُ اسم الكتاب » ،  
للذي قاله ، صديقنا السيد صقر : « كما كنت أؤثر أن لا يُغَيَّرَ اسم الكتاب  
الذي عرف به في أكثر الكتب والتراجم » [ مجلة الكتاب : المجلد : ١٢ ، ص :  
٣٨١ ] . ولم أرد يرمئني ، حين رددت عليه أن أشقّ على أخي السيد صقر ،  
مقلت له فقط : « ولما أسرف ابن أخي في الثناء والبيان ، كانت العاقبة أن  
فرّط في الإبانة عن حجتي في تسمية الكتاب : طبقات فحول الشعراء ، لا  
« طبقات الشعراء » .. » ( مجلة الكتاب ، المجلد : ١٢ ، ص : ٥١٣ ) .

وإذا كان أخي السيد صقر ، قد زلّ زلّةً لا تغتفرُ لمثله في الفضل والعلم  
والعرفة ، فليس معنى هذا أن كلُّ مُدَّعٍ يدّعي أنه يدرس « كتاب  
الطبقات » لابن سلام ، ينبغي أن يتابعه متابعة دُرِيد بن الصّمة لعشيرته  
« غَزِيّة » :

وَهَلْ أَنَا إِلَّا مِنْ غَزِيّةٍ ؟ إِنْ غَوَتْ غَوَيْتُ ، وَإِنْ تَرَشَّدَ غَزِيّةٌ أَرَشُدْ

وهذا الزلل هو أنه استعملَ لفظاً لم أقله ولم أستعمله ، وهو أنى  
« غَيْرَت » اسم الكتاب . ومعلومٌ أنى أكتب بلسان العرب من سَلَفى ،  
ولا أكتب بلسان المسكين يوسف هل ، أو المسكين فرانز روزنتال ، وأنى  
لو كنت « غيرت اسم كتاب الطبقات » لقلت ذلك بالعربية « غَيْرْتُ » ،  
ولكنى فى مقدمة الطبعة الأولى ، وفى مقدمة الطبعة الثانية ، التزمت بالتعبير  
الصحيح عن صفة فعلى هذا فى وضع اسم « كتاب طبقات فحول الشعراء » ،  
مكان « كتاب طبقات الشعراء » . وحضرات النقاد الأفاضل ، لا بد أن  
يكونوا يعرفون العربية ، فيما أظن ، فى مقدمة الطبعة الأولى ( ص : ٣٤ )  
قلت : « وذكروا فى أكثر كتب التراجم باسم « طبقات الشعراء » فعدلتُ  
عنه إلى اسم « طبقات فحول الشعراء » ، لأسباب » ، وذكرت تلك الأسباب  
الأربعة ، ثم ختمت كلامى ( ص : ٣٥ ) بقولى : « فن أجل ذلك ، لم أتردد  
فى جعل اسم الكتاب « طبقات فحول الشعراء » ، فقلت : « فى جعل » ولم  
أقل « فى تغيير » ، وبين المعنيين مسيرة شهر لراكب المِعْد .

وفى مقدمة الطبعة الثانية من ص : ٢١ إلى ص : ٢٧ ، لم أذكر إلا لفظ  
« عُدُولى عن تسمية الكتاب : طبقات الشعراء » ولم أذكر قط لفظ  
« غَيْرْتُ » ، لأننى لو قلت ذلك فى المكانين ، لكان كلاماً يابنٌ أو لَه  
آخره ، ثم لصرتُ عندئذ من طائفة المستشرقين الساكنين ، أمشى ورجلاى  
« تكتبان فى الطريق لآم ألف » ، وقد مضى الرجز . وفى هذا الوطن ،  
على نعتة الذى سوف أنعته ، فرقٌ كبير جداً بين « غيرت اسم الكتاب »

وبين « عدلتُ عن هذا الاسم إلى ذاك » أو « جعلتُ اسم الكتاب : طبقات فحول الشعراء » .

وسأنتُ القضيةُ نعمتاً صحيحاً ، كما جاء في مقدمة الطبعة الأولى ، ومقدمة الطبعة الثانية .

\* \* \*

لما شرعتُ في إعداد كتاب « طبقات فحول الشعراء » للطبع في سنة ١٩٥١ ، لم يكن تحت يدي ، لا مخطوطة المدينة « م » التي طلبتُ من الجامعة العربية ( قسم المخطوطات ) تصويرها = ولا كانت تحت يدي « مخطوطتي » التي ذهبت إلى حيث لا أدري . وكلُّ ما كان تحت يدي هو طبعة يوسف هل ، وطبعة عجان الحديد ، بعد مراجعتيها على المخطوطتين الموجودتين بدار الكتب المصرية ، كتبت إحداهما سنة ١٣٠٣ من الهجرة نقلاً عن مخطوطة المدينة « م » ، والأخرى منقولة عنها ( أى عن هذه المخطوطة ) ، وكتبت سنة ١٣١٠ هـ . ثم كان عندي ما نقلته بخط يدي من « مخطوطتي » ، وهو نحو النصف منها ، وعلى هذا النصف مكتوبٌ بخط يدي نقلاً عن مخطوطتي التي آلت أخيراً إلى مكتبة تشسترى ، هذا العنوان : « طبقات فحول الشعراء » ، وتم نقلي هذا في سنة ١٩٢٥ ، وأنا في حدود السابعة عشرة من عمري ، وأنا في إبان طلب علم العربية . هل هذا واضح ؟ أظنه عربيّة واضحة إن شاء الله .

وفي خلال هملِي في كتاب الطبقات لابن سلام ، سنة ١٩٥١ كانت لا تزالُ تحيّرني هذه الكلمات التي كتبتها على نسختي المنقولة من المخطوطة

مكتوبة بيدي في سنة ١٩٢٥ ، وهذه الكلمات هي عنوان الكتاب :  
« طبقات فحول الشعراء » ، من أين جاءت ؟ وكيف كتبها ؟ المخطوطة التي  
نقلت عنها ليست تحت يدي ، بل هي في طوايا الغيب ، وأنا لا أعرف عن  
كتاب ابن سلام إلا كل ما يعرفه الخلق من الناس ، وهو « طبقات الشعراء »  
لا غير . ( وكان هذا العنوان مكتوباً بالقلم الرصاص ، فلما ثارت المشكلة  
أعدت على الكلمات بالحبر ، مخافة أن يمحوها الزمن ، ولا سيما أن  
خطي دقيق صغير ) . ولم تفارقني الحيرة طول عملي في إعداد كتاب  
الطبقات للنشر .

ومن البديهي ، إن شاء الله ، أن هذا العنوان الذي كتبته صغيراً ، وهو  
« طبقات فحول الشعراء » جزء لا يتجزأ من النصف الذي كتبته بخطي من  
كلام ابن سلام في الطبقات ، منذ فاتحته إلى أن كفت عن النقل . وإذا أنا  
شككت في هذا العنوان ولم أظهره للناس ، فقد كتبت جزءاً من  
الكتاب الذي بين يدي . وإذا أنا أغفلته ونشرت ما عندي من نص  
« مخطوطي » ، وكتبت مكانه « طبقات الشعراء » فقد خفت الأمانة ،  
كخيانتي لو أنا أغفلت شيئاً من نص كلام ابن سلام في كتاب الطبقات  
المخطوط الذي عندي . وهذا أيضاً واضح فيما أظن .

غاضتني كلمة « فحول » التي وقعت في العنوان ، فهي غير مألوفة فيما  
أعرف ، ولم أجد نصاً على تسمية الكتاب إلا : « كتاب الطبقات » لابن  
سلام ، أو « كتاب طبقات الشعراء » لابن سلام . ومع ذلك فالأمانة  
تقتضي أن أنشر النص الذي عندي ، وهو نصف الكتاب ، كما هو



عندى ، كاملاً كما كتبته فى سنة ١٩٢٥ ، بما فى ذلك عنوان الكتاب « طبقات فحول الشعراء » ، كما هو عندى أيضاً ، وإن كنت لا أعرف له اسماً إلا ما يعرفه الناس جميعاً ، بما فىهم الأساتذة الذين أنكروا على ما أنكرُوا فيما بعد . ولما عزمْتُ على أداء الأمانة كما هى ، رأيتُ أن أمهد لذلك بما لاحظته أو وجدته ، وأنا أهمل فى كتاب الطبقات ، لكى يظهر للناس والأدباء والعلماء سبب عدولى عن الاسم المشهور « طبقات الشعراء » إلى الاسم الذى ابتلانى الله به فوجدته مكتوباً على النسخة التى نقلتها عن « مخطوطى » التى غابت عني ، وهو « طبقات فحول الشعراء » . وهذا واضحٌ أيضاً فيما أظن . وبينت سبب عدولى الى ما ائتممتُ على أدائه ، وذكرت ثلاثة أسبابٍ أقدم بها للسبب الرابع ، وهو هذا المكتوب على نسختى ، والذى لا بدَّ أن أنشره كما وجدته ، نقلت فى أسباب العدول ( باختصار ، من الأولى ص : ٣٤ ، ٣٥ ) :

الأول : أن اسم « طبقات الشعراء » لا يطابق موضوع كتاب ابن سلام تمام المطابقة ، لأنه لم يستوف فيه ذكر قدر وافٍ من شعراء العربية ، بل ذكر منهم (١١٤) شاعراً لا غير ، والذى أغفله من ذكر كبار شعراء العربية أضعاف أضعاف ما ذكر = بيد أن هذا السبب كان غير كافٍ فى إخراجى من حيرتى فى شأن ما وجدته مكتوباً على نسختى التى كتبتها بيدى : « طبقات فحول الشعراء » . ثم انتهتُ أيضاً إلى شىء آخر موجود فى النص الذى طبعه يوسف هل وعيجان الحديد عن نسختى دار الكتب ، ولكنه كلامٌ عامىٌ فاسدٌ ، كتبه كاتب جاهل غير الأصل بجهله ، وقد ذكرته

في مقدمة الطبعة الأولى ( ص : ١٩ ، ٢٠ ) وسيأتي مقابله في السبب الثاني بعد .

الثاني : أنى رأيت ابن سلام نفسه قد أوجدنا اللفظ المطابق لمعنى ما أراد في كتابه ( أعنى لفظ الفحول ، الذى حيرنى وجوده بخط يدى ) ، إذ قال : « ففصلنا الشعراء من أهل الجاهلية والإسلام ، والنخضر من الذين أدرکوا الإسلام ، فنزلناهم منازلهم . . . . فاقترعنا من الفحول المشهورين على أربعين شاعراً ، فألفنا من تشابه شعره منهم إلى نظرائه ، فوجدناهم عشر طبقات ، أربعة رهط كل طبقة ، متكافئين معتدلين .. » [ الطبعة الثانية : ٢٣ ، ٢٤ ] = فرأيت ابن سلام قد أوقفنى على لفظ « الفحول » من المشهورين . وهذا قاطع على أن كتابه يتضمن ذكر « الفحول » من الشعراء لا غير . وهذا يقوى السبب الأول ، ولكنى لم أجد هذا السبب الثانى مع السبب الأول ، كافيين فى إخراجى من حيرتى خروجاً سهلاً . وظللت أتمسُّ باباً آخر ، حتى وقفت على ما يأتى :

الثالث : أنى رأيت أبا الفرج الأصفهاني فى كتاب الأغاني ، فى ترجمة سويد بن كراع قال ما يأتى : « ذكر محمد بن سلام فى « كتاب الطبقات » ، فيما أخبرنا به أبو خليفة عنه : كان سويد بن كراع شاعراً محكماً . . . » [ الأغاني ١٢ : ٣٤٠ / دار المكتب ] ، فأوقفنى على اسم « كتاب الطبقات » ، دون أن يقول « طبقات الشعراء » . ثم جاء فى ترجمة الخبيل السعدي ، فذكر شيئاً آخر إذ قال : « وذكر ابن سلام فى الطبقة الخامسة من فحول الشعراء » [ الأغاني ٨٣ : ١٨٩ / الدار ] ، وهذا بطبيعة الحال يقابل ما سلف « كتاب

الطبقات» = ثم رأيت عاد يقول في ترجمة عبيد بن الأبرص : « هو عبيد بن الأبرص . . . شاعرٌ فحلٌ فصيحٌ من شعراء الجاهلية ، وجعله ابن سلام في الطبقة الرابعة من فحول الجاهلية ، وقرن به طرفة ، وعلمة بن قبيدة ، وعدى ابن زيد » ( ٢٢ : ٨١ / الهيئة ) ، فأوجدنا اللفظ مرة أخرى مقابل « كتاب الطبقات » .

« وهذان نصّان واضحا الدلالة على أن « كتاب الطبقات » ، الذى ذكره أبو الفرج ههنا في النص الأول ، هو في شأن « فحول الشعراء » خاصة . وإذا لم يكن هذا الأمر واضحا عند أبي الفرج من تسمية الكتاب كما رواه عن أبي خليفة ، ومن موضوع الكتاب كما ذكره ابن سلام في مقدمة كتابه ، لم يكن لإصراره على ذكر لفظ « فحول » في الموضوعين معنى يستفاد » ( هكذا قلت في مقدمة الطبعة الثانية ص : ٢٦ أيضا ) .

ومع ذلك ، فهذه الأسباب الثلاثة بمفردها لا تصنع شيئا ، لأن المسألة ، كما قال الدكتور على جواد الطاهر « ليست مسألة منطقية ، والمنطق شئ » ، والاسم الذى سمي به المؤلف كتابه ، شئ آخر ، وأيضاً كما قال صادقاً ومصيباً : « إذا لم نرض ( بتسمية المؤلف ) ، فكل ما علينا أن نبين وجهة نظرنا ، وليس من حقنا أن نغير الاسم الذى سماه به المؤلف » . هذا حق كماله لا ينازع فيه إلا متعنتٌ .

ولكن هل المسألة أئى ذكرت هذه الأسباب الثلاثة لكى ، « أعير » عنوان الكتاب من « طبقات الشعراء » إلى « طبقات فحول الشعراء » ، وأنى جئتُ بهما مسوفاً لما أريده أنا من « تغيير » اسم الكتاب لكى يطابق

اسمه موضوعه أو محتواه ؟ من العجيب الذى لا ينتضى منه العَجَب ، أنه منذ أحدث الأستاذ السيد صقر هذا « النقب » فى الحائط ، لم يسأل أحد من النقاد نفسه هذا السؤال ، مع أن الداعى إليه دان منه على طَرَف الثَمَام ، كما يقولون .

وذلك أن السبب الرابع ، قد جَمَلَ هذه الأسباب الثلاثة الماضية محدّدة كلّ التجديد ، والألفاظ العربية التى استعملتها قبل ذكر هذه الأسباب الثلاثة ، وبعد السبب الرابع ، توجب على كل من يفهم العربية ، التى يقال إنها : « تعلم العقل » ، أن يسأل نفسه هذا السؤال . ولكنها غرائب هذا الزمان الذى نعيش فيه ، والذى يتحكم فى سلب العقل أهم قواه ، وبذلك تبطل خاصة العربية التى كانت « تعلم الناس العقل » . وأنا أعيد هنا نقل السبب الرابع الأخير ، كما جاء فى مقدمة الطبعة الأولى من الطبقات ( ص : ٣٥ ) ، قلت :

وآخرها ( أى آخر الأسباب الداعية للعدول عن المشهور : « طبقات الشعراء » إلى ما وجدته مكتوباً على ما كتبته بخطى من « مخطوطى » التى أردت نشرها فى سنة ١٩٥١ ، والتى كنت كتبتها فى سنة ١٩٢٥ ، ثم ضاعت المخطوطة ، ولم يبق إلا ما نقلته منها ) .

« وآخرها : أنى رأيتُ على نُسختى التى نقلتها بيدي هذا العنبران : طبقات فحول الشعراء » ، فالتُ أدري بعد هذا الزمن الطويل أكانت هذه الكلمة فى الأم العتيقة ( أى التى ضاعت وغابت عني ) ثم نقلتها كما هى ، أم ترانى كتبتها من عندى ؟ وأنا أرجح الأول ، لأنى كنت يومئذ صغيراً

لم أتجاوز السابعة عشرة من عمرى ، ولأنى كنت يومئذٍ فى أول الطلب ،  
وَأَجْهَلَ من أن أنظر نظراً صحيحاً فى مثل هذا الأمر الدقيق ، المحتاج إلى  
التمييز والبصر .

« فن أجل هذا ، لم أتردد فى جعل اسم الكتاب : « طبقات فحول  
الشعراء » ( أى كما هو مكتوب فيما نقلته قديماً بيدى ) ، فإن كان هو الاسم  
القديم الذى سُمى به ابن سلام ، فذاك = وإلا فإنى أراه بعد ذلك كله  
أولى بأن يكون اسماً للكتاب ، دون الاسم الذى ذُرفَ به ، وأستغفر الله  
إن كنت أسأت » ! [ مقدمة الطبعة الأولى س : ٣٥ ] .

\* \* \*

وهذا كلامٌ بالعربية ، لا بلغة يوسف هل ، وفرائز روزنتال . وإذا كان  
قولى : « فاست أدرى بعد هذا الزمن الطويل أكانت هذه الكلمة فى الأم  
العتيقة ثم نقلتها كما هى ، أم ترانى ككتبها من عندى ؟ » يُوهَم بعض من  
لا يحسن فهم الكلام أنى متشكك = فقد أخطأ ، بل هو استيفهامٌ أشبه  
بالإثبات ونفى الشك ، وخيرٌ للأساذة الذين ترهوا ذلك أن يراجعوا أستاذاً  
عارفاً بعلم البلاغة ( وهو علم تحليل التراكيب ودلالاتها ) ، إن كان بقى أحدٌ  
فى محيطهم يصدق أن يوصف بأنه عارفٌ بعلم البلاغة .

أصبحت القضية الآن ظاهرةً فما أرجو : فى سنة ١٩٢٥ ندرختُ جزءاً  
من مخطوطة تدية فيها كتاب « طبقات الشعراء » لابن سلام ، وبعد خمس  
وعشرين سنة أو أكثر ، عدت إلى هذه الأوراق ( سنة ١٩٥١ ) ، وعزمت

على نشرها ، وإذا في رأس هذا المنسوخ لفظ « طبقات فحول الشعراء » فهل  
أستجلّ لنفسى ، أو هل يستجلّ لى حضرات النقاد الأفاضل أن أنشر هذا  
الذى نسخته ككله على الناس ، وأستبعد لفظ « طبقات فحول الشعراء » ، وهو  
بلا شك عنوان الكتاب ، لا لسبب إلا لأن المعهود المألوف عند الناس  
وعندى أن اسم الكتاب « طبقات الشعراء » ؟ هذا هو السؤال : أكتب  
العنوان المكتوب بخطى ، وأبوح فقط بكلام ابن سلام المكتوب بخطى ،  
والذى يخالف مطبوعة هل ، ومطبوعة عجمان الحديد ، ومخطوطى دار الكتب  
مخالفة بينة كلّ البيان ؟ أجب أيها الناعى على ، ثم انتقد ما شئت . أما  
المجانة فى النقد باستخدام لفظ يداث على معنى وعلى صورة غير التى صورتها  
هنا واضحة ، وهو « غيرت » و « بدلت » ، فهو مجرد عبث لا هين ،  
لا يبالون ما صنعوا ، ولا ما قالوا ، ولا ما قيل لهم .

وما الفرق مثلاً بين أن أجد فى نسخة المدينة « م » ومطبوعة هل وعجمان  
الحديد ، ومخطوطى دار الكتب هذا النص [الطبعة الثانية من الطبقات ص : ١٨٠]  
« وقال أبو ذؤيب :

وحتى يؤوب القارطان كلاهما وينشر فى التلى كليب لوائيل  
وهو رجل واحد » .

ثم أجد فى المخطوطة التى كتبها يدي : « وهو رجل واحد من عنزة ،  
ذهب أن يحتنى القرظ ، فلم يثبت أنه رجع » . أفأحذف هذه الزيادة فأكون  
أميناً على ما ألف حضرات النقاد أن يقرأوه فى مطبوعة هل وعجمان الحديد  
ومخطوطى القاهرة ؟ أم أزيد الأمر تبسيطاً وتمثيلاً حتى يعرف ذوو الألسنة

النضاضة ، فرق ما بين أن « أغير » عنوان كتاب من عند نفسى ، وبين أن أعدل عن عنوان مشهور إلى عنوان رأيته عندى مكتوباً على النسخة التى نقلتها منذ خمس وعشرين سنة ، وأنا فى السابعة عشرة من هجرى ، لا أملك أن أفكر فى تغيير عنوان كتاب ! والحمد لله الذى ابتلانى بما عافاك منه أيها القارىء المستمتع بما تقرأ . ولكن يظهر أن الأمر لا ينتهى بهذه السهولة .



هذا الذى قلته آنفاً ، إنما كان فى الطبعة الأولى من « طبقات فحول الشعراء » ، وحين نشرتها ، وأنا لم أظفر بعد بنسخة المدينة « م » ، وأيضاً فى غيبة المخطوطة التى نقلت عنها ما نقلت من كتاب الطبقات . وكل ما قاله الدكتور على جواد الطاهر آنفاً ، منصب كـله على ما قلته فى مقدمة الطبعة الأولى سنة ١٩٥٢ . ولذلك فإن حضرته لم يقف عند هذا ، بل دخل مدخلاً آخر فى التدليل على . . . على ماذا ؟ على كذبي ، إن شاء الله .

قال الأستاذ الكريم بعد ذلك فى العمود الأول من ص ٣٩ ، من مجلة المورد :

« كما تُردُّ حجة المحقق بأنه وجد على المخطوطة التى نسخها بيده ، اسم : « طبقات فحول الشعراء » بمثلها ، لأننا وجدنا على النسخة المخطوطة التى تضمها مكتبة شيخ الاسلام بالمدينة اسم « طبقات الشعراء » . وكذلك ذكره بهذا الاسم دليل مكتبة جاستربى بدبلن بإرلندة . وإنه من المحتمل جداً ، أن تكون كتابة اسم « طبقات فحول الشعراء » على نسخته = لو كان يعود لوقت متأخر عن النسخة الأصلية ، لأن هذا الاسم لو كان موجوداً على المخطوطة منذ اشتراها أمين الخانجى وحملها إلى القاهرة ، لما كان داع للسؤال عن

اسم الكتاب ، ولكن الاسم أحد الأدلة التي استدلت بها شاكر نفسه على أن المخطوطة هي « كتاب الشعراء » . هذا نص كلامه ، وهذا الكلام قسمان :

القسم الأول : الذي فيه الحديث عن نسخة المدينة ، والتي عليها اسم « طبقات الشعراء » ، ووجود هذا الاسم على مخطوطة المدينة لا يرد شيئاً ولا يثبت ، لأن هذه النسخة معروف ابتداء أنها هي التي نُقلت عنها إحدى مخطوطتي دار الكتب ، وهي المحفوظة بدار الكتاب المصرية برقم : ٣٦ أدب ش ، وكتبت سنة ١٣٠٣ من الهجرة ، والأخرى منقولة عنها وكتبت سنة ١٣١٠ ومحفوظة بدار الكتب برقم ٣٧ أدب ش . وعن هاتين طبع يوسف هل ، وعجان الحديد ، والاسم الذي عليها جميعاً هو ما أعرفه أنا وأنت وهو ، وكل من شدا الأدب : « طبقات الشعراء » . ولم أدع أنا أن على هذه النسخ عنوان « طبقات فحول الشعراء » ، فاستخدام هذا حجة ، لغو محض ، لا يرد شيئاً ولا يثبت .

والقسم الثاني : الذي أوله : « وكذلك ذكره بهذا الاسم دليل مكتبة جاستربتي . . . » إلى آخر الكلام الطويل ، كان يُغني عنه أن يقول لي : « أنت كذابٌ يا سيدي ، هذه هي نسخة جاستربتي التي كانت عندك ، وعليها « طبقات الشعراء » فقط ، كما جاء في دليل مكتبة جاستربتي التي بدلين ، ودبلن التي يرا اندة » ، وكان الله يحبّ المحسنين .

أما قوله في هذا اللغو الطويل : « إنّه من المحتمل جداً أن تكون



كتابة اسم « طبقات فحول الشعراء » على نسخته - لو كان - ( هكذا قال الدكتور ) يعود الى وقت متأخر عن النسخة الأصلية . وعلى ركاكة العبارة وغموضها ، فالمعنى مفهوم ، أنه يقول : لوضح أن لفظ « طبقات فحول الشعراء » موجود على نسختي = وهو غير صحيح ، هذا معنى « لو كان » = فإنني كتبته فيما بعد ، لا وقت نقل مانسخته . أظن هذا هو قصده بقوله « النسخة الأصلية » ، وبلا شك لايعنى « المخطوطة » ، وإلا كان كلامًا مُخَلِّيًا ، ( الخُلِّي ، المطلق المرسل بلا قيد فهو يضطرب ، يقول الشاعر :

مَا لِي أَرَاكَ مُخَلِّيًا ؟ أَيْنَ السَّلَاسِلُ وَالْقِيُودُ ؟  
أَعْلَا الْحَدِيدُ بِأَرْضِكُمْ ؟ أَمْ لَيْسَ يَضْبُطُكَ الْحَدِيدُ ؟

وأصله من قولهم : خلّي عن الأسير ، أرسله من قيده وخلّي سبيله ، فهو اسم فاعل بمعنى المفعول ، كقوله الله تعالى : « عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ » ، ( أى مرضية ) .

ويزيد هذا المعنى وضوحًا ما جاء بعده مبدوءًا بلام التعليل : « لأن هذا الاسم لو كان موجودًا على المخطوطة منذ اشتراها أمين الخانجي وحملها إلى القاهرة ، لما كان داعٍ للسؤال عن اسم الكتاب . . . » ، وهذا أيضًا على ركاكته مفهوم ، والركاكة هنا في المنطق واللفظ جميعًا . ولا بُدَّ من القصة ، حتى يكون الكلام مفهومًا وغير مفهوم أيضًا . قالت في مقدمة الطبعة الأولى ( ص : ٥ ، ٦ ) الطبعة الثانية ( ص ٩ ، ١٠ ) مانصه :

« ففي سنة ١٣٤٣ تقريبًا ( سنة ١٩٢٥ ميلادية ) عاد السيد أمين الخانجي

من رحلته في العراق وغيره من بلاد العرب ، وقد جمع من نوادر المخطوطات شيئاً لا يقدر بثمن . وكان من بينها صناديق فيها أوراق شتى ( دشت ) ، وذات يوم أقبلت عليه في دكانه ، فإذا به يخرج لي ورقة حائلة اللون ، وسألني : أتعرف هذه ؟ فما كدت أقرأ منها أسطراً حتى عرفت أنها من

كتاب « طبقات الشعراء » لأبي عبد الله محمد بن سلام الجحى ، وكنت حديث عهدٍ بقراءة الكتاب ، فاستطير فرحاً بما عرف ، وقفنا معاً إلى هذه الصناديق المبعثرة الأوراق ، نفرزها ورقة ورقة ، يوماً بعد يوم ، حتى جمعنا من أوراق كتاب الطبقات قدراً عظيماً ، فلما فرغنا ، أمرني ( لأنه في السن بمنزلة الوالد ، هذا لثلا يفهمها على نفس الطريقة ) ، أمرني رحمه الله أن آخذها فأرتبها وأنقلها ، مخافة عليها من مثل ما كانت فيه ( أى من البعثرة ) ، ومن عوادى البلى عليها ، إذ كانت عتيقة الورق . وفعلت مقصراً متراخياً ، فلم أتم نقلها ، وبقيت بقية من أوراق المخطوطة لم أنقلها . وطال الزمن ، فسألني السيد أمين رحمه الله أن أرد إليه الأم العتيقة ، قبل تمام نقلها ، فرددتها إليه ، ولم أخبره بما كان منى من التقصير والتراخي .

« ودارت بي الأيام ، وفارقت مصر في سنة ١٣٤٧ هـ ( سنة ١٩٢٨ م ) ثم عدت إليها ، وقد فتر ما بيني وبين الكتب زمناً طالاً وامتد . ثم لقيت أميناً رحمه الله ، فأخذ يستحثني أن أعيد النظر في كتاب الطبقات ، حتى أستطيع أن أعدّه للنشر . فتراخيت متراخيت ، وهو يظن أنى كنت فرغت من نقلها ، وأظن أنا أن النسخة لم تزل في حوزته . ثم قضى أمين تحبه في يوم الجمعة ١٩ جمادى الأولى سنة ١٣٥٨ هـ ( ٧ يولييه ١٩٣٩ م )

وقد جاوز السبعين من عمره ، غفر الله له ورحمه ، ولم يخبرني أين استقرت الأمّ العتيقة . ولما سألتُ بعض ولده عنها ، لم أجد عند أحدٍ منهم خبراً عنها . ثم بدأت أبحث عنها في مظانها من دور الكتب العامة والخاصة ، فلم أعر عليها حيث ظننت ، وبقيت نُسختي التي نقلتها حبيسة في خزانة كُتبي هذا الدهر الطويل » ، أى إلى سنة ١٩٥١ . هذه هي القصة ، ولها تنمة تقرأها في مقدمة الطبعة الثانية من الطبقات ، حيث أذكر كيف اهتديت إليها ، وكيف استنفذتُ روحها من الغربة في ديار الأعاجم ، في مكتبة تشستري ، التي في دبلن ، ودبلن التي في إرلندة !!

فقول الدكتور على : « لما كان للسؤال داعٍ عن اسم الكتاب ... » ، هو الذى سلف في كلامي وتحت خط أسود ( ولو أطق لجعلته خطاً أحمر ، تحية للدكتور ) . فهل يفهم أحدٌ من كلامي أن السؤال الذى سألتني أمين الخانجي رحمه الله ، هو عن « اسم الكتاب » . أم هو سؤالٌ سألتني عن المكتوب في ورقة واحدة مفردة خائلة اللون من كتاب عتيق ؟ ليت شعري أنا أكتب العربية مشوبة بلغة الحُكَل التي لم يكن يفهمها إلا سليمان عليه السلام ، والتي يقول فيها وفيه محمد بن ذؤيب المُقَمِّمِي ، المُمانِي الشاعر :

وَيَفْهَمُ قَوْلَ الْحُكَلِ ، لَوْ أَنَّ ذَرَّةً      نَسَاوِدُ أُخْرَى لَمْ يَفْقَهُ سِوَادُهَا

( « الحُكَل » ، المُجم من الطير والبهائم ) والناس أيضاً ! ) ، وما لا يُسمع له صوتٌ كالذَرِّ والنل . و « ساوِدُه سِوَاداً » : سارُهُ ) .

وقلبُ كلامي من سؤال عن ورقة يحفل أمين الخانجي رحمه الله ما فيها ،

إلى سؤالٍ عن « اسم كتاب » ، مغالطة بَشِعة مستنكرة ، أليس كذلك ؟  
مغالطةٌ للطالب الذى سمعه من أستاذه ، وللقارىء الذى لا يظنُّ فى الكاتب  
إلاَّ الصَّدق . أليس هذا بَشِماً مُنكراً ؟

وإذا ضمنتَ الكلامَ بعضه إلى بعضٍ أتى بما هو أعجب : « ... لما  
كان داعٍ للسؤال عن اسم الكتاب ، وكان الاسم أحدَ الأدلة التى استدلتُّ بها  
شاكر نفسه على أن المخطوطة هى كتاب طبقات الشعراء » . وأنا أقول صادقاً  
أتى لم أفهم ماذا يريد الدكتور على جواد أن يقوله فى جَوْف هذه الركاقة .  
أى « اسم » هذا الذى كنت أستطيع أن أستدلَّ به ؟ يعنى : أن أستدلَّ به  
على موضوع « طبقات الشعراء » ، أو طبقات فحول الشعراء ؟ بالطبع ، لا ،  
لأن الكلام يخرجُ عندئذ من حدِّ كلام العقلاء . هل يعنى : أن « الاسم »  
لو كان موجوداً على المخطوطة منذ اشتراها أمين الخانجى وحملها إلى القاهرة ،  
لما كانت بأمين الخانجى حاجةً إلى أن يسألنى : أتعرف هذه ؟ والظنُّ ، لأنى  
مقدتُ اليقين ، أن هذا هو الذى يريده الدكتور على جواد .

ولكن يظهر أن الدكتور على يقرأ غير ما أكتب ، ثم يفهم غير  
ما يقرأ ، ثم يكتب غير ما يفهم = فإنه ، بيقينٍ ، لم يَصْنَعْ هذه الجمل ، إلاَّ  
اعتماداً على ما جاء فى مقدمة الطبعة الأولى من الطبقات ، كما هو ظاهرٌ لكلِّ  
ذى رِجْلَيْن ، إذ علم منها أن هناك سؤالاً كان من أمين الخانجى ، وجواباً  
كان مثنى . بيقينٍ قرأ شيئاً ، وبيقينٍ فهم شيئاً آخر ، وبيقينٍ أيضاً كتب غير  
ما قرأ وما فهم ، فإن الورقة الواحدة الحائلة اللون من صندوق فيه أوراقٌ

دشت مبعثرة ، انقلبت على سنّ قلمه وهو يكتب ، إلى شيء ثالث هو : أن  
الخارجي عرّض على نسخة مخطوطة مجلدة اشتراها وهو لا يعلم أنها طبقات  
الشعراء لابن سلام ، وأنه حمل هذه النسخة المخطوطة المجلدة معه إلى القاهرة ،  
ثم سألتني عن هذه النسخة المخطوطة المجلدة فقال : أتعرف هذه ؟ فأخذتها  
فقرأت العنوان وقلت له : هذه طبقات الشعراء لأبي عبد الله محمد بن سلام  
الجمحي !! وبالطبع هذا هذيان محض ، ولكن ما حيّاتي ؟

آه : . نسيتُ ، ينبغي أن أجربُ الفهم مرة ثانية ، هل يعني : أن  
النسخة الأصلية التي كتبت في أول القرن الرابع ، حين عرضها على الخارجي  
نقائني أنا وهو جميعاً إلى أوائل القرن الرابع من الهجرة ، فأخذتها ، فإذا هي  
بلا عنوان ، فتصفّحتها وقلت له : هذه « طبقات الشعراء » لابن سلام ، ثم  
أعدتها إليه ، وعدت أنا وهو إلى القرن الرابع عشر من الهجرة سرّة أخرى ،  
ثم جاء كاتب خفي فكتب العنوان ، وهو من أهل القرن الخامس أو  
السادس من الهجرة ، أي في « وقت متأخر عن النسخة الأصلية » ، كتب  
« طبقات فحول الشعراء » ، ثم اختفى وبقيت النسخة عندي ، فنقلت ما كتبه :  
« طبقات فحول الشعراء » في نسختي التي نسختها بيدي . وكذلك يصبح  
مفهوماً جداً قول الدكتور على : « وإنه من المحتمل جداً أن تكون كتابة  
اسم « طبقات فحول الشعراء » على نسخته = لو كان = يعود إلى وقت متأخر  
عن النسخة الأصلية ( أي المخطوطة العتيقة ) ، لأنّ هذا الاسم ( أي طبقات  
فحول الشعراء ) لو كان موجوداً على المخطوطة منذ اشتراها أمين الخارجي  
وحملها إلى القاهرة ، لما كان داعٍ للسؤال عن اسم الكتاب // ولما كان

الاسم ( أى طبقات فحول الشعراء ) أحد الأدلة التى استدلت به شاكر نفسه على أن المخطوطة هى كتاب « طبقات الشعراء » // ولكن هذا القسم الأخير يظل غير مفهوم البتة . لقوله « طبقات الشعراء » ولوقال « طبقات فحول الشعراء » ، لكان مستقيماً عَلَى عَوَجٍ فيه يحتاج إلى تفسير !! وهو : أن أُستدل به على أن اسم الكتاب « طبقات فحول الشعراء » لا « طبقات الشعراء » ، سبحانه ربى ، أين ذهب بنى عقلى !

إذن ، حَتَمَ عَلَى أن أجرب الفهم كرة أخرى ، وبطريقة أخرى ، ومن أول الفقرة كما نقلتها آنفاً ( ص : ١٤٤ ، ١٤٥ ) . وقد استخلم الكاتب لفظين : « المخطوطة » و « النسخة » ، وينبغى أن يكون لفظ « المخطوطة » دالاً على المخطوطة العتيقة ، ولفظ « النسخة » دالاً على ما نقلته أنا بيدي ، واحتفظت به بعد غياب المخطوطة . وهذا أمر لابد منه ، وإذن فسياق الكلام هو هذا متتابعاً مقسماً إلى فقرات :

١ - قوله : « كما تردّ حجة المحقق بأنه وجد على المخطوطة التى نسخها

بيده اسم « طبقات فحول الشعراء » بمنزلة ، لأننا وجدنا على النسخة المخطوطة التى تضمها مكتبة شيخ الإسلام بالمدينة اسم « طبقات الشعراء » ، وكذلك ذكرها بهذا الاسم دليل مكتبة تشسترى بدبلن » .

فهذه الفقرة خلطت بين لفظ « المخطوطة » ، و « النسخة » تارة قال « النسخة المخطوطة » ، ويراد بها « المخطوطة » لا غير ، وتارة أخرى قال « المخطوطة التى نسخها بيده » ، وهذا يدل على أنه يريد « النسخة » ، أى ما نسخته أنا بيدي لنفسى . هذا شيء لاشك فيه ، وإنما جعلها كذلك ركافة التعبير وضعفه .

٢ - « وإنه من المحتمل جداً أن تكون كتابة اسم » طبقات  
فحول الشعراء على نسخته = لو كان = يعود إلى وقت متأخرٍ عن النسخة  
الأصلية » .

وقوله : « على نسخته » واضح جداً أنه يريد ما كتبه يدي لنفسى .  
أما قوله : « النسخة الأصلية » ، فيحتمل وجهين : أن يراد به « المخطوطة » ،  
كما قال أولاً « النسخة المخطوطة » ، ولو حملناها على هذا كان دخولاً صريحاً  
في الهذيان ، كما مرّ آنفاً . فلم يبق إلا أن يكون معناها هو « النسخة » التى  
كتبها يدي ، لنفسى . وإذن ، فلا معنى لقوله « الأصلية » ألبتة ، وينبغى  
حذفها ضربة واحدة ، فيكون سياق الكلام هكذا :

« وإنه من المحتمل أن تكون كتابة اسم » طبقات فحول الشعراء  
على نسخته = لو كان = يعود إلى وقت متأخرٍ عن نسخته » . وهذا أيضاً  
هذيانٌ يجرى متخبطاً ، مُخَلِّياً ( وقد سبق تفسير : مخلياً ) . وبالطبع ينبغى أن  
يبرأ الدكتور على جواد من هذا على الأقل . ولا حيلة لنا فى إخراجه من هذا ،  
إلا بأن نقول : إن لفظ « عن النسخة الأصلية » لغوٌ محضٌ ينبغى إسقاطه  
حتى تستقيم العبارة ، وتصير هكذا . « وإنه من المحتمل أن تكون كتابة اسم  
» طبقات فحول الشعراء على نسخته = لو كان = يعود إلى وقت متأخرٍ ،  
ومعنى هذا كما قات آنفاً : هو أنى كاذبٌ ، لأن ذلك مشكوك فيه بقوله  
« لو كان » ، وأنه يظن على الأقل أنى زدها فى وقت متأخرٍ عن الوقت الذى  
نسخت فيه ما نسخت من المخطوطة . ويكون الكلام الآتى هو دليله وبرهانه  
على أنى كما وصف ، أى كذابٌ .

٣ - « لأن هذا الاسم لو كان موجوداً على المخطوطة ، منذ اشتراها أمين الخانجي وحملها الى القاهرة // لما كان داعٍ للسؤال عن اسم الكتاب ولكان الاسم أحد الأدلة التي استدلل بها شاكر نفسه على أن المخطوطة هي كتاب « طبقات الشعراء » . وقد أسلفت الحديث عن قوله : « لما كان داعٍ ... » أنه ركيك وفاسد وغير صحيح ومدخل في الهذيان (انظر ص : ١٤٨ ، ١٤٩) ، فينبغي أيضاً أن يكون لغواً محضاً ينبغي إسقاطه ، والاقتصار على القسم الأول من الكلام فقط ، وينقل ما في آخر رقم : ١ ، إلى هذا المكان على هذه الصورة : « ولما كان ممكناً أن يحى ذكره باسم « طبقات الشعراء » في دليل مكتبة جاستر بتي بدبلن بإرلندة » .

وعندى تجاربٍ أخرى لفهم هذا الهذيان كله ، والحقيقة هي أنى قرأت كلاماً لا يوجد له تفسير البتة إلا عند كاتبه نفسه ، ولكن يحسن أن يعرض ما يريد أن يقوله على أحد يحسن الإبانة بالعربية عن مراده ، ويكتبه مرةً أخرى مصححاً مستقيماً على ما يريده . ويحسن بى أن أكف لأنى أحسن أنى بدأت أهذى :

نشأب عمرو ، إذ تشاب خالدٌ بعدوى ، وقد (أعدتني) الثوباء  
ومعذرةً إلى شيخ المعرة ، فإنى غيَّرتُ رواية شعره كاذباً مجترئاً على  
الكذب ، كما غيَّرتُ اسم « طبقات الشعراء » ، كاذباً مجترئاً على الكذب .  
( أصل كلام المعري : « فما أعدتني الثوباء » ) ، وأتزع نفسي ، مستعيناً  
بالله من هذا الهذيان الذى حطنى فيه الدكتور على جواد الطاهر ، وأؤوبُ  
إلى الجادة المستقيمة مرةً أخرى .

\* \* \*



وقبل كل شيء أحب أن أوضح لقارىء كلامى أنا ، حقيقة ما كان حين عرض على أمين الخانجي ورقة حائلة اللون ، من صناديق أوراق (دشت) مبعثرة لا يجمع ورقة منها وورقة أخرى جامع . كانت على الأقل ، فيما أذكر ثلاث صناديق كبار أو أربعة ، ولما رأيت الورقة وقرأت ما فيها ، وعرفت أنها من كتاب « طبقات الشعراء » لابن سلام = بدأت أفرزها بجهدى ورقة ورقة ، حتى جمعت ما هو موجود الآن فى مكتبة تشستر بى بدبان ، بإرلندة . ولم يكن أمين الخانجي قادراً على أن يعرف كل شيء مما فعلت ، لأنه مشغول بتجارته ، فأخذت هذه الأوراق ورتبتها وبقيت عندى أكثر من سنة ونصف ، ونقلتها منها ما نقلت . وأنا كنت يومئذ فى السابعة عشرة من هجرى ، وكتبت على نسختى التى كتبتها بيدي « طبقات فحول الشعراء » ، ولم تشغلنى بلا شك هذه الزيادة « فحول » ، لأن هذا الذى أنسخه هو « طبقات الشعراء » لابن سلام الجمحى ، كما ألفت اسمه فيما قرأته فى طبعة يوسف هل ، وعجان الحديد ، وسائر الكتب التى ذكرت كتاب ابن سلام . ولم تثرنى كلمة « فحول » ، ولا أذكر أنى انتهت إليها بعد ذلك ، إلا فى سنة ١٩٥١ ، حين بدأت أقرأ الكتاب فى نسختى ، كي أعدّه للنشر . ولا أذكر ، بل أنا على يقين ، أنى ما اهتمت بهذا ، ولا تحدثت فيه مع أحد ، لا أمين الخانجي ولا أخى السيد أحمد ولا الدكتور طه حسين ، حين علم بأن عندى نسخة من كتاب ابن سلام فيها زيادات كثيرة وطالبنى بنشرها . بل أكثر من ذلك ، هو أنى نسيت هذا اللفظ ، فلم يجر على لسانى قط ، حتى فيما بينى وبين نفسى . وأيضاً ، ظل غائباً عني وأنا أشرح كتاب الطبقات ، فى سنة ١٩٥١ ، ولم أنتبه له إلا بعد أن فرغت من أكثر الكتاب ، وقبل كتابة المقدمة بقليل . وحين

انتبهت لهذا اللفظ « فحول » ، عدت إلى كل كتاب قرأته ، من الأغاني ، إلى آخر كتاب أعرف فيه ذكرًا لابن سلام ، فراجعته مراجعة دقيقة ، حتى أتأكد من هذا اللفظ « فحول » ، ولذلك ، تأخر إصدار الطبعة الأولى ، بعد طبع الكتاب كله بفهارسه ، أكثر من ستة أشهر ، حتى فرغت من تحقيقه على الوجه الذى ذكرته فى المقدمة . وهذه الحقائق ، التى لا يعرفها غيرى ، تجعل كل ما قاله الدكتور على جواد وأشباؤه ، رجماً بالغيب فى شيء ليس له به علم ، وأسأل الله المغفرة ، وأعود إلى ما كنت فيه .

\* \* \*

الذى لا شك فيه عندى أن الدكتور على ، كتب هذا الكلام كله ، كما قال هو بأسلحة لسانه ، فى سنة ١٩٦٤ ، وتبجح فيه ما تبجح ، لأنه يلقى على طلبته فى جامعة الرياض ، ليروافيه أستاذيته . وكتبه ، بلا شك ، قبل أن يقف على « مخطوطاتى » العتيقة التى آلت إلى مكتبة تشسترى . ولذلك جاء كلامه كله ، فى مقالة المورد ، غارزاً رأسه فى الخطأ ، لأنه لم يكتبه حين كتبه إلا اعتماداً على مقدمة الطبعة الأولى ، وعلى طريقته فى القراءة والفهم . ولما جاءت الطبعة الثانية من كتاب الطبقات ، ظل سادراً ، فلم يغير شيئاً مما كتب . وأنا على يقين أنه قرأها = وهذا احتمال غير راجح ، لأن الدلائل كلها تدل ، كما مضى ، على أنه احتمال ضعيف وإيهام جداً = قرأها على ما خيأت ، وبلا عناية ، حتى ولا عناية المتصفح المتسلى غير المتدبر . فكان عاراً أن ينشر كلامه هذا بعد ست عشرة سنة ، أى فى سنة ١٩٨٠ ، بلا مراجعة ، مستهيناً بقراء مجلة المورد ، مستخفاً بقولهم ، مفترضاً فيهم الغفلة وقلة التثبت ، متوهمًا أن القراء إنما هم طلبة صغار ، لو أطاقوا قراءة كلامه

هذا ، فلا طاقة لهم بقراءة الطبعة الثانية من « طبقات فحول الشعراء » ، وقراءة مقدمتها ، ومراجعة ما قلت أنا فيها ، على ما قالَ هو أو كتب . هذا غريب جداً من أستاذ جامعيٍّ ، يتبجحُ باسم « المنهج العلمي » و « علم التحقيق » .

وأنا لا أقول هذا بغير دليل ، بل الدليل قائمٌ بتعرّى علانيةٍ في مقالتيه . فكلُّ ما ناقشته فيه يبدأ من ص ٣٧ من المورد ، وينتهي ص : ٤٢ ، ولكن في ص ٤٤ من المورد : قبل أن تنتهي مقالتي في ص ٤٥ من المورد أيضاً ، يقول ما نصه ، ( والذي بين الأقواس من عند الدكتور لا من عندي ) ، وسأجعله فقرات مرقمة من عندي ، وأما الذي تحته خطٌ أسود فهو من عندي أيضاً ، لأهميته ! !

١ — « تشتد الحاجة إلى الطبعة المحققة ، ويشتدُّ انتظارُ تحقيق الأستاذ محمود محمد شاكر في طبعة جديدة . وها هو ذا يصدرُ تحقيقه في القاهرة ، مطبعة المدني سنة ١٩٧٤ . وقد قسم الكتاب إلى « سفرين » . وأول ما يفاجئ القارئ إصرار الأستاذ المحقق على كلمة « الفحول » في العنوان ، فتصدر الطبعة الثانية كسابقتها « طبقات فحول الشعراء » على علمه بمن « عاب » عليه ذلك . وقد أعاد في مقدّمة هذه الطبعة ، أكثر ماورد في مقدمة الطبعة الأولى . وأتمُّ جديد فيها أنه أقام تحقيقه الجديد على مخطوطة « جاسترقتي » ، ( وهي مخطوطة الخانجي الضائعة ) ، وعلى مخطوطة مكتبة عارف حكمت بالمدينة وقد جعل الأولى أساساً وسمّاها « المخطوطة » ، بينما رمز لنسخة المدينة بـ « م » ، وقد درس المخطوطتين في دقةٍ وعِلْمٍ . ولكنه تكافَّ كثيراً ليثبت - مستدلاً - بالمخطوطة ، أن التسمية الصحيحة للكتاب هي « طبقات فحول الشعراء » ،

وقد فاته — وهو لا يفكر إلا بشيء واحد — النص الصريح الذي ورد في آخر المخطوطة : « تمّ كتاب طبقات الشعراء ... » ، وقد ثبتت صورة الصفحة الأخيرة — مع صورة الغلاف الأول — في تحقيقه « (١٢٢) » .

( ١٢٢ هامش في المورد نفسه : « وينظر سلطان : ١٧٢ - ١٧٨ » ) .

٢ — « ومضى في إصراره إلى أن رتب فهرس طبعته الثانية — كما رتبته في الطبعة الأولى — على أساس تكرار كلمة « الفحول » في الطبقات فقال : « طبقات فحول الجاهلية ... طبقات فحول الإسلام ، الطبقة الأولى من فحول الإسلام ... مع أن المخطوطة التي اعتمد عليها لم تذكر كلمة « الفحول » هذه ، وإنما كانت تقول : « الطبقة الأولى ، الطبقة الثانية ... حتى إذا بلغت الإسلاميين قالت : طبقات الإسلام ، الطبقة الأولى »

» ومعلوم أن نسخة المدينة أيضا لم تذكر كلمة الفحول

٣ — « واقترن إصرار المحقق هذا ، بإصراره على إدخال ما ورد في الأغاني وغيره في صميم الكتاب ، وكأنه هكذا ورد في الأصل .... وكذلك فعل في زيادة أسطر وأبيات على شواهد ابن سلام . وأثبت في المقدمة الجديدة ، (٢٤) ، ما أثبتته في المقدمة القديمة من الحديث عن أبي خليفة بأنه كان أعمى ، ومن حدّ أحمد بن حنبل بين مَنْ روى عن محمد بن سلام وكان من تلاميذه ، وعدّ كلّ من روى عنه ابن سلام بيتاً أو خبراً شيعياً له ، وإثبات « غريب القرآن » ، بين مؤلفات محمد بن سلام . . . . . وحجته مع المستشرق يوسف هل » .

[ ١٢٤ هامش في المورد نفسه : « وتضمنت المقدمة الجديدة مواد المقدمة السابقة ، مع زيادات وتفصيلات ، فاستقرت من ٧ - ٧٢ » ] .

٤ - « ولكنه ، فيما عدا ذلك ، تجنب أشياء مما وقع في التحقيق الأول ، » (١٢٥) وزاد على فهارسه السابقة فهرساً « لمباحث العربية والنحو والفوائد » ، وفهرساً لألفاظ من اللغة أخلت بها المعاجم ، (١٢٦) واستدراكاً وبيانا بأخطاء الطباعة ، وما أخلت به نسخة « م » ( المدينة ) ، أو اختصرته من الأخبار (١٢٧) .

(الهوامش : ( ١٢٥ ) يكفي من ذلك أنه اعتمد على المخطوطتين الأساسيتين ، وتجنب التصرف بنسب جميل بثينة الذي ورد ص ٥٢٩ من الطبعة الأولى ( = ط ٢ ص ٦٦٩ ) والمزق ١٩٦ ( = ط ٢ ص ٢٣٤ ) - تنظر أعلاه الملاحظة الثالثة ط ١ .  
(١٢٦) من فوائد أستاذنا المرحوم مصطفى جواد أن معجم تجمع على معجمات ومعاجم ( هكذا في المورد ) .  
(١٢٧) ولم يعمل فهرساً بالمصطلحات الأدبية - النقدية ، ولم يستغرب وجود بشامة بن الفدير في الإسلاميين ( ط ٢ : ص ٧٠٩ - ) .

\* \* \*

انتهى بنصّه . وقبل أن أبدأ ، أحب أن أنبه تنبيهاً لا بد منه . فالذكر على جواد الطاهر ، قد استخدم في مقالته هذه ، وفي هذا الذي نقلته الكلمات الآتية « التحقيق » و « الحقيق » و « يحقّه » و « حقه » ، وسائر ما يتصرف فيه هذا الفعل ، وكذلك فعل غيره ، كالدكتور مفير سلطان والآخرين . وهذا خطأ شنيع ، لأنني قد أسقطت هذا اللفظ وجميع مشتقاته من كلامي وكتبي ، ودليل ذلك أني في الطبعة الأولى سنة ١٩٥٢ كتبت « طبقات فحول الشعراء » وتحت « شرحه محمود محمد شاكر » وفي الطبعة الثانية سنة ١٩٧٤ كتبت اسم الكتاب ، وتحت « قرأه وشرحه محمود محمد شاكر » . وذلك تعمّد مني ، لأن « المنهج العلمي » و « علم التحقيق » الذي تخصّص فيها الأساتذة الكبار

كالدكتور على ، هما من الأشياء التي طرحتها وراء ظهرى منذ زمان طويل جداً ، ولأسباب كثيرة جداً . ولم أتبع فى عملى فى كتاب الطبقات وغيره من الكتب إلا « منهجاً » آخر يخالف ( المنهج العلمى ) كل المخالفة ، فى جذوره وفروعه . وكذلك نبذت أيضاً مُستنكفاً لفظ « حق ، وتحقيق ، ومحقق » ، وما يخرج منها نبذاً بعيداً دَبراً أذنى ، لما فيه من التبجح والتعالى والادعاء ، واقتصر على « قرأ » لأن عملى فى كل كتاب لا يزيد على هذا : أن أقرأ الكتاب قراءةً صحيحة ، وأؤدبه للناس بقراءةٍ صحيحة ، وكلُّ ما أعلق به عليه ، فهو شرح لغامضه ، أو دلالة للقارىء من بعدى على ما يعينه على فهم الكلام المقروء والاطمئنان إلى صحة قراءته وصحة معناه ، لا أكثر ، ولا أقل إن شاء الله . فكان إزاماً على الدكتور على وأمثاله أن يضعونى حيث وضعتُ نفسى ، وإنما أنا قارىء أو شارح ، أو دليلٌ ليس غير ، لست « محققاً » ، إنما المحقق من يقول فى « د » : « قال » ، وفى نسخة « ع » : « نال » ، وفى نسخة « م » : « فال » ، وهلم جراً .

\* \* \*

والآن ، تستطيع أن ترى بوضوح أن كل ما قاله الدكتور على جواد فى مقالته ، متعلق بالطبعة الأولى ، وأن الطبعة الثانية لم تنل من اهتمامه ، بلا احتفال ولا عناية ، إلا ما لا يتجاوز عمودين من مجلة المورد = فى مقالة حافلة فيها اثنان وأربعون عموداً ، ما شاء الله ! وبارك الله له فى عمله ! = بعد أن بدأ الفقرة رقم : ١ آنفاً بقوله : « تشتد الحاجة إلى الطبعة المحققة ، ويشتد انتظار تحقيق الأستاذ محمود محمد شاكر ، وها هو ذا الأستاذ يصدر تحقيقه » = وأيضاً بعد أن يقول فى التعليق رقم : ١ من مقالته التى هى كائنة فى مجلة

المورد بعد أن ذكر بالخير كتابه عن ابن سلام ، ومقالته هذه الشريفة : « وبقى انتهاء الأستاذ محمود شاكر من تحقيقه الجديد ، عاملاً يثنى عن الإقدام . بل إن انتظار هذا التحقيق كان من العوامل التي تشجع كاتب البحث على التأني في الإقدام على نشر فصله عن « طبقات الشعراء . . مخطوطا ومطبوعا » على طبع الكتاب نفسه ، وإن لم يحل ذلك دون دَرَج الكتاب تحت باب « المعد للطبع » من قائمة مؤلفاته ، ابتداء من سنة ١٩٧٢ » ( المورد ص : ٢٥ ) .

وأنت إذا راجعت الفقرات الثلاث الماضية وجدت الدكتور على جالساً على كرسي مريح يستمتع فيه بالاسترخاء المذيد ، وقد استخرج الطبعة الأولى من الطبقات من خزانة مكتبه ، مع النسخة الجديدة من الطبعة الثانية ، فأمسك في يده السفر الأول من « طبقات فحول الشعراء » ، فقرأ ما على الغلاف // ثم قلب أوراق المقدمة ، فنظر نظرة في « بابه المقارنة بين المخطوطتين » ( ص ١٢ من مقدمة الطبعة الثانية ) ثم في صور المخططين في آخر المقدمة // ثم رمى السفر الأول من يده ، وأخذ السفر الثاني ، باحثاً عن « فهرس كتاب طبقات فحول الشعراء » ( ص : ٩٩٤ ) إلى أن انتهى منه ( ص : ٩٩٩ ) // ثم رمى السفر الثاني من يده ، وعاد إلى مقدمة السفر الأول متصفحاً أبوابها ، فوآنى ذكرت ما زدته من الأغاني وغيره / ونظر نظرة في ترجمة أبي خليفة الجحى ( ص ٣٣ من المقدمة ) فوآنى قلت : « وكان أعمى » // ثم قلب الصفحة فوآنى ص : ٣٥ من المقدمة ، وروآنى ذكرت أحمد بن حنبل فيمن روى عن ابن سلام // ثم قلب الصفحات حتى وصل إلى ( ص : ٣٨ من المقدمة ) ، فوآنى ذكر كتاب « غريب القرآن » لابن سلام // ثم قلب الصفحات ، فلما بلغ ( ص : ٥١ من المقدمة ) قرأ اسم يوسف هل وما قلته فيه هو ما قلته في

الطبعة الأولى . فرمى السفر الأول من يده ضجرًا هائجًا // ثم أخذ السفر الثاني ونظر في فهرسه ( ص ٨٠١ ) نظرة عجلى ، فقلب جملة صالحة بكرة واحدة ، فوقف عند ( ص ٩٦٦ ) // فرأى شيئًا جديدًا لا يذكر أنه رآه في الطبعة الأولى ، وهو « باب مباحث العربية والنحو والفوائد » . فانتبه فجأة من استرخائه ، فقلب الورق إلى ( ص ٩٧٥ ) ، فرأى عنوان « ألفاظ من اللغة أخلت بها المعاجم أو قصرت في بيانها » // ثم قلب ورقات حتى ( ٩٨١ ) فرأى الاستدراك ، وبعده ( ص : ٩٨٦ ) أخطاء الطباعة في التعليق // ثم رأى صفتين متقابلتين ( ص ٩٨٨ ، ٩٨٩ ) ، فعبر عما فهمهما بقوله ، « وما أخلت به نسخة م » ( المدينة ) أو اختصرته من الأخبار . ثم قذف الكتاب كله من يديه ، وفرغ لشيء آخر .

وهذا بالطبع ، غاية ما تستحقه الطبعة الثانية من الطبقات ، من أستاذ كالدكتور على جواد الطاهر ، وحق له . وهو فوق ذلك معذور ، لأسباب كثيرة لا داعي لتفصيلها أو الحديث عنها . ويأتي في عذره أنه « فوجيء » هو وقال مترققًا : « وأول ما يفاجئ القارئ إصرار الأستاذ المحقق على كلمة « الفحول » . . . على علمه بمن « عاب » عليه ذلك » ( الفقرة : ١ سالفًا ) ووضع « عاب » بين قوسين هكذا ، ثم قال بعد غزو كبير : « ولكنه تكلف كثيرًا ليثبت ، مستدلًا بالخطوطة أن التسمية الصحيحة للكتاب هي « طبقات فحول الشعراء » ، وقد فاتته - ، وهو لا يفكر إلا بشيء واحد - النص الصريح الذي ورد في آخر الخطوطة : تم كتاب طبقات الشعراء . . . » ، وقد ثبت صورة الصفحة الأخيرة - مع صورة الغلاف الأول - في تحقيقه . وقال في الهامش ( ٢٢ ) « ينظر سلطان : ١٧٢ - ١٧٨ » .



وهذا الذى يشير إليه هو قول الدكتور منير سلطان فى كتابه ص

: ١٧٥ ، ١٧٦

« وقد صُوِّرت الورقة الأولى من مخطوطة المدينة « م » ، كما هى ملصقة بطبعة ١٩٧٤ م ، وليس فيها ذكر لكلمة ( فحول ) - وكذا الورقة الأولى من ( المخطوطة ) ، وفيها العنوان الذى اعتمد عليه الأستاذ شاكر ، مشيراً إلى أن كلمة ( فحول ) مطموسة . وهذا دليل مرفوضٌ بالنهاية المكتوبة فى آخر المخطوطة ، إذ بها : « تم كتاب طبقات الشعراء » .... » .

وظاهرٌ أن كلام الدكتور منير سلطان ، أجودٌ وأوضح من كلام الدكتور على جواد ، لأنه على الأقل ، ذكر أنى تسكمت عن كلمة « فحول » المطموسة فى عنوان الكتاب ، ثم رفضه رفضاً ، لنفس العلة التى اقتصر عليها الدكتور على ، لأن آخر المخطوطة فيها نصٌ ما يأتى : « تم كتاب طبقات الشعراء » ، بلا « فحول » .

عقدتُ باباً فى المقدمة سميتُه : « بابتة تسمية الكتاب » . وكنت فى الطبعة الأولى ، قد احتججت لما هو مكتوب فى نسختى التى نسختها ييدى وعليها : « طبقات فحول الشعراء » ، فلما ظفرت بالمخطوطة التى كانت تحت يدي يومَ كتبت ذلك ، اختلف الأمرُ كُلُّ الاختلاف ، لأنَّ المخطوطة قد فصلت فى هذه التسمية التى وجدتها مكتوبة فى نسختى التى نسختها ييدى فى سنة ١٩٢٥ ، وصار وصف ما هو مكتوبٌ فى عنوان المخطوط هو الفيصل الذى يقضى بينى وبين ما كتبتُه قديماً على نسختى . ومع ذلك فالذى عندي الآن ليس هو « المخطوطة » نفسها ، بل صورة مصورة عنها ، والمخطوطة

نفسها ينبغي أن يكون ما فيها أوضح من التصوير بلاريب . وسأعيد الآن وصف ما هو مكتوب في عنوان صورة المخطوطة ، بما تتضمنه مقدمة الطبعة الثانية وأزيد عليها ما يجعل الأمر أوضح وأبين .

طول الصفحة في المصورة نحو ٢٢ سم ، وعرضها نحو ١٧ سم . وعنوان الكتاب مكتوب في وسط الصفحة في أعلاها ، وعرض الكلام المكتوب عنواناً هو ٨ سم . وقد أصاب هذا العنوان تلطيخ أسود أخفى بعض الأحرف ، فبقي من لفظ « كتاب » ، الكاف إلى قرب آخر دائرتها ، ثم الجزء الأعلى من الألف ، وخفيت التاء ، وصورتها في الأصل هي « كـ » ، الكاف مائلة ، والتاء محصورة بين ملتقى الكاف والألف ، ومقياس هذه الأحرف الثلاثة هو (١) سنتيمتر ، وبقيت باء « كتاب » في قلب السواد خفية ، ولكنها ترمى مع ذلك . ورأس الباء بينه وبين ألف « كـ » (٢) مليمتر ، وطول حوض الباء من « كتاب » (٢) سنتيمتر ومليمتر واحد . وعلى رأس حوض الباء الأيسر من فوق كلمة « طبقا » ، وطولها (١٢) سنتيمتر ، وفوق ألف « طبقا » ، رأس فاء كبير ظاهرة . وقد اختفت تاء « طبقات » وما بعد الفاء التي فوق ألفها . ثم يبدأ يظهر لفظ « الشعراء » ، وبينه وبين ألف « طبقا » (١٢) سنتيمتر . ولفظ « الشعراء » مكتوب في حوض لام ممدودة امتحى عمودها ، فلم يبق إلا حوضها وصورته « — » وطول هذا الحوض الممدود (١٢) سنتيمتر ، وهو نفس طول لفظ « الشعراء » ، فيكون المجموع :

$$١ + ٢ + ٢١ + ١٥ + ١٥ + ١٥ = ٧٨ \text{ سنتيمتر}$$

تقريباً ، وهو نفس طول العنوان المكتوب .

ولكى يكون هذا الكلام واضحاً ، سأكتب نص ما على الورقة الأولى  
التي فيها العنوان ، على الهيئة التي كان يكون عليها عنوان الكتاب ، لو لم  
يصبه ما أصابه من السواد في الجزء الأيمن منه ، وما أصابه من البلى الماحي  
لبعض الحروف قبيل الجزء الأيسر منه ، وهذه هي صورته بخطي :

## كتاب طبقات فحول الشعراء

وإذن ، فالفاء الجليمة فوق ألف طبقات ، وحوض اللام المكتوب فيه  
« الشعراء » يقرأ « فحول » ، ويكون عنوان الكتاب هو « طبقات فحول  
الشعراء » . ومن الصعب أن يكون هذا الوصف ممثلاً للحقيقة كما تراها عياناً في  
مصورة المخطوطة ، والذي تراه في مصورة المخطوطة لا يكون ممثلاً للحقيقة  
التي يراها عياناً من يرى المخطوطة . هذا شيء بديهي<sup>١</sup> . وقد كتبتُ مثل  
هذا الذي هنا ، في مقدمة الطبقات في الطبعة الثانية ص : ٢٣ . وهذا هو  
الفيصل في القضية . ومن شاء أن يرى المصورة ، فهي عندي . وظنّي ، إذا  
كنت قد فهمت مقالة الدكتور على جواد ، أنها عنده . فكان ينبغي أن  
يقول قولاً في هذا الذي كتبت ، لأنّي قاتُ إنه الفصل في قضية تسمية  
الكتاب . ولكنه لم يفعل وأحال على كتاب الدكتور منير سلطان ،  
والدكتور لم ير هذا الذي وصفته إلاّ في العكس المأخوذ عن المصورة ،  
والمشور مع مقدمة طبقات فحول الشعراء ، الطبعة الثانية . والعكس بطبيعة  
الحال ، أضعف ظهوراً وأخفى من الأصل الذي صورت عنه ، وهذا الأصل  
مصورٌ أيضاً . فهذه عيوب متراكبة .

وإذا كان الدكتور على جواد الطاهر أو غيره ، مريداً حقاً للتأنيث ،  
أو على الأصح ، أن يثبت لنفسه وللناس أنى كاذب فيما وصفت ، فليخطف  
رجله الكريمة إلى مكتبة جاستربى التى بدبلن ، ودبلن التى يارلنده المحروسة ،  
ولينظر إلى المخطوطة نفسها ، ثم يأتى بالتكذيب فى وثيقة مكتوبة ، يشهد  
عليها أئمة الاستشراق فى البلاد التى تشرق فى كتاب « طبقات فحول الشعراء »  
بالوقوع فى أسرها !

أما ما لجأ إليه هو ، فى التعبير عن جهدى وتدقيقى فى قراءة هذا  
العنوان الذى لوته السواد والتآكل ، ثم التدقيق فى وصفه قدر استطاعى ،  
بأن يقول معلقاً على هذا : « وقد درس المخطوطتين فى دقة وعلم ( يعنى أنا  
مع الأسف ، ولعله خطأ وقع فى الطباعة ) ، ولكنه تكلف كثيراً ليثبت  
- مستدلاً - « بالمخطوطة » أن التسمية الصحيحة للكتاب هى « طبقات  
فحول الشعراء » ، وقد فاتته - وهو لا يفكر إلا بشيء واحد - النص الصريح  
الذى ورد فى آخر المخطوطة : « تم كتاب طبقات الشعراء .... » .

= أو ما يقوله الدكتور منير سلطان عن الورقة الأولى من المخطوطة  
المصورة : « وفيها العنوان الذى اعتمد عليه الأستاذ شاكر ، مشيراً إلى أن  
كلمة ( فحول ) مطموسة . وهذا دليل مرفوضٌ بالنهاية المكتوبة فى آخر  
المخطوطة ، إذ بها : « تم كتاب طبقات الشعراء ... » .

أقول . أما أن يُتَلَقَّى ما أقوله بمثل هذه الاستهانة ، بالاجوء إلى ما هو  
مكتوبٌ فى آخر المخطوطة ، فإنه موقفٌ بعيدٌ كلُّ البعد عن سلامة التقدير  
والنظر ، فأنا قد وصفت شيئاً موجوداً ثابتاً ، فالذى يريد أن يردّ هذا عليه

أن يأتي بكلام فيه تخطيط هذا الوصف وتزييفه ، والبيان الواضح عن خطئي وكذبي في هذا الوصف . وذلك لأنني جعلت هذا هو الفصيل في قضية تسمية الكتاب .

أما ما كنت جعلته أولاً ، من الأسباب التي جعلتني أرجح أن ما كان في نسختي التي نسختها عن المخطوطة ، وهو عنوان : « طبقات فحول الشعراء » مكتوباً بخط يدي أنا [انظر ماسلف ص : ١٤٠] = أما هذا فقد نقضته وجعلته في مقدمة الطبعة الثانية ، تأييداً لهذه التسمية التي كانت محمولة عندنا ، إذ كنا نألف في كل ما قرأناه ، وفي نص مخطوطة المدينة « م » ، أن الكتاب مُتَعَالَم أن اسمه « طبقات الشعراء » ، لا « طبقات فحول الشعراء » . وفرق كبير جداً بين الأمرين ، كما هو واضح إن شاء الله .

أما الاحتجاج بما هو موجود في آخر المخطوطة نفسها : « تم كتاب طبقات الشعراء » ، وأنه قد فاتني ، وأنا لا أفكر إلا بشيء ، أن نص آخر المخطوطة هو : « تم كتاب طبقات الشعراء » ، فإن هذه الحجة لا يقول بها إلا من لا خبرة له بكتبنا ومخطوطاتنا . لو قاله أعجمي مستشرق مسكين ، لأغضينا له عنها حتى يتعلم ، أما أن يقولها الدكتوران على جواد الطاهر ، ومدير سلطان ، فهذا أمر « رفوض » كما يقول ولدنا الدكتور منير سلطان . كل من له خبرة بالمخطوطات والمطبوعات من الكتب العربية القديمة ، يعلم يقين أن هذا مألوف جداً في كل الكتب .

وإذا كان أخي وصديقي الأستاذ السيد أحمد صقر هو الذي نقب هذا النقب ، فمهد لكل متولج أن يتبجح ناقداً ومنمداً وواعظاً ، فأنا أقول للجميع سمّاً وطاعة ، ولست إلا كما قال النمر بن تولب لصاحبه :

وقالت : أَلَا بِأَسْمَعُ ، فَعِظْكَ بِخُطَّةٍ !  
فقلت : سَمِعْنَا ، فَأَنْطِقْ وَأَصِيبْ

١ — فقالوا ولم يصيبوا . ولذلك ، فأنا لن أستدلّ إلا بكتاب من كتب صديقنا وأستاذنا السيد صقر نفسه . هذا كتاب « تأويل مشكل القرآن » لابن قتيبة ، وقد طبعه عن ثلاث مخطوطات : نسخة دار الكتب ، وكتبت سنة ٥٥٨ هـ ، ونسخة مكتبة مراد مَلاو كتبت سنة ٥٣٢ هـ ، ونسخة أخرى في دار الكتب أيضا وكتبت سنة ٣٧٩ . وأقدمهن مكتوب عنوانها « الجزء الأول من كتاب مشكل القرآن » لا ذكر للفظ « تأويل » ، وختم النسخة نفسه مكتوب « تم كتاب المشكل » ، فلو فرضنا أن عنوان الكتاب طُمِسَ ، أفيمكن حجة لك أن تقول إن اسمه هو « كتاب المشكل » ، بالتعريف بلا « تأويل » ولا « القرآن » ؟ هذا مع أن النسخة الأخرى مكتوب في تمامها وآخرها : « تم كتاب مشكل القرآن ، وتفسير المشكل والأمثال » ، أيضا بلا لفظ « تأويل » !!

٢ — لا ، بل لقد وقع في يدي منذ أيام كتابته نشره ولدنا وصديقنا الدكتور عبد الله الجبوري ، حفظه الله وأكرمه وأعانه ، وهذا الكتاب هو « غريب الحديث » لابن قتيبة أيضا ، فرأيت قد ذكر هذا الكتاب الذي هو « تأويل مشكل القرآن » فقال ابن قتيبة نفسه في الجزء الأول ص : ١٦٨ : « وقد بينت هذا في كتاب « مشكل القرآن » ثم قال بعد قليل ص : ١٧١ : « والقوت يتصرف على وجوه قد ذكرتها في كتاب « المشكل » . ثم قال في ص : ٢٣٢ : « قد بينته في كتاب : تأويل مشكل القرآن » ، ومثله أيضا في ص : ٢٦٩ . فهذا

صاحب الكتاب نفسه ، قد ذكره بثلاثة أسماء ، أشهرهن الآن « تأويل مُشكل القرآن » ، كما نشره صديقنا السيد أحمد صقر .

٣- لا ، بل هذا كتاب نشره أعجمى مسكين ، مستشرق يقال له : « جيرار لكونت ، أستاذ في مدرسة اللغات الشرقية بباريس » ، نشره بهذا العنوان : « كتاب إصلاح الغلط في غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام = تأليف أبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري » . وهذا الكتاب مشهور في كتبنا باسم : « إصلاح غلط أبي عبيد » ، فقط . ولكن ابن قتيبة نفسه في الكتاب الجليل الذي نشره الدكتور الجبوري يقول في ص : ١٥٠ ( الجزء الأول ) : « وأفردت لها كتاباً يدعى « كتاب إصلاح الغلط » ، ويقول في ص : ٣٥٠ : « وقد بينت هذا في « كتاب إصلاح الغلط » . ثم يقول ماهو أغرب في ص : ٤٥٠ : وقد بينت هذا في « كتاب تبين الغلط » هكذا يقول ابن قتيبة نفسه .

فهذا ، كما ترى ، اختلاف واقع في أول نسخة مكتوبة وآخرها ، كما سلف في رقم : ١ ، ثم في رقم : ٢ صاحب الكتاب نفسه يسمى كتابه بثلاثة أسماء « تأويل مُشكل القرآن » ، و « مشكل القرآن » و « المشكل » لا غير . ثم هذا المؤلف نفسه يسمى كتاباً واحداً من كتبه ، في كتابه باسمين متباينين « إصلاح الغلط » و « تبين الغلط » ، ويعرفه عنه الناس باسم « إصلاح غلط أبي عبيد » وينشر باسم رابع « إصلاح الغلط في غريب الحديث ... » . وإذن ، فالكلام في تسمية « طبقات الشعراء » ، أو « طبقات فحول الشعراء » الذي يعترف الدكتور على جواد نفسه بأنه أليق بالكتاب ، كما

سلف [ ص ١٢٨ ] ، هو لاجئة تحضة ، والاستدلال بما في آخر النسخة المخطوطة ، على أن ما كتبت في وصف كتابة العنوان بأنه «مرفوض» رفضاً باتاً ، أو اتهاًمى باني ، وأنا أكتب هذا الوصف لما هو في مصورة المخطوطة : «قد فاتني النص الصريح الذي ورد في آخر المخطوطة : «تم كتاب طبقات الشعراء » ، لأنني متكلفٌ ، وبأن عقلي مشغول بشيء واحد = هذا وهذا لا يليق أن يصدر عن أحده أقل معرفة بالكتب المطبوعة أو المخطوطة ، بله أستاذ يقول عن نفسه في التعليق رقم (١) من مجلة المورد متواضعاً مفاخرًا متعالياً في آن واحد : « وُجد لكاتب البحث (يعني نفسه) من العلم بمخطوطات الكتاب ، ما جعله يهمل بالعمل على تحقيقه . . . » ، أي علم ياسيدي . نسخة المدينة « م » التي تظن أنك عرفت ، لم تعرفها إلا بعد أن سميت أنا في تصويرها من المدينة الشريفة ، ونسخة « تشستر بيتي » ، وهي « مخطوطتي » ، وصلت مصورة إلى يدي منذ سنة ١٩٥٥ ، وأظنك كنت في ذلك الوقت طالباً في كلية الآداب بـ مصر . فها هذا الذي فعله بنفسك وبالناس !

\* \* \*

ولكن الدكتور علي جواد الطاهر ، لا يفعل هذا وحسب ، بل يؤم في مواضع متفرقة من مقالاته ، أني استفدت منه ، وسطوت على جهوده العظيمة في اكتشاف مخطوط المدينة « م » ، و « مخطوطتي » ، ويلجأ إلى ذلك بطريقة ملتوية غاية الالتواء ، مقلداً الدكتور منير سلطان في كتابه « ابن سلام ، وطبقات الشعراء » ، الذي كان صريحاً غاية الصراحة . فقد ذكر في كتابه الطبعة الثانية من « طبقات فحول الشعراء » سنة ١٩٧٤ ، ثم قصتها التي كتبها في مقدمتها ، وذكر مخطوطتي العتيقة ، ثم نسخة المدينة « م » ثم قال بملء فيه :



« إذن فقد عاد أستاذنا إلى مانادينا به ، فاعتمد على مخطوطة المدينة ، مع اعتماده على المخطوطة الأم العتيقة » ، هذا صريح ، ولكنني آسفٌ أشد الأسف ، لأنني لم أسمع نداءه قطُّ ، وهو لم ينشر كتابه إلا في سنة ١٩٧٧ ، بعد أن كان تقدم به لنيل الماجستير في سنة ١٩٦٨ ، وليتنى كنت سمعته ، إذن لأنيت عليه في المقدمة كلَّ الثناء ، وإن كنت قد ظفرت بصور المخطوطات قبل أن يتقدم للماجستير بسنوات طوال .

أما التواء الدكتور على جواد فهو غاية في الغرابة ، فإذ ، ظلَّ يغمزُ ويلرزُ ويهزُّ في خلالِ مقالته ، حتى انتهى إلى آخرها فقال ، ( سوف أتمم ما حذفه الدكتور بين قوسين معكوفين ، وبعد تصحيح الخطأ أيضاً ، وسأضع تحت الكلام المهم خطأً أسودَ ، وكان الصحيح أن يكون خطأً أحمر ، ولكن المطبعة لا تسعني بذلك ، وإن كانا في الحقيقة سواء لا يختلفان ألبتة ) .

« وقد أذاه العلم الجديد ( يعينى أنا ) إلى أن « يبرأ » ( القوسان من عند الدكتور ، للأهمية ) من الطبعة السابقة ، فيقول في صراحةٍ وصدقٍ وألم : « قصصت قصة نسختي التي كنتُ نقلتها ، وأنا يومئذٍ غيرُ لا علم له ، عن « المخطوطة » قبل انتقالها إلى دار الغرب في مكتبة « تشستر بيتي » ، [ ولم أكن قد أتممت نقلها . فعن هذا القدر الذي نقلته من المخطوطة ، طبعت كتاب « طبقات خول الشعراء » ] ، وكنتُ أدركهم يومئذٍ ، وأنا لا أشعر ، أن الذي نقلته مطابقٌ لما في « المخطوطة » التي غاب عني أصلها . فلما جاءت مصورة « المخطوطة » ، وقابلتها بما طبعته في سنة ١٩٥٢ ، تبين لي أن نفسي غيرُ غروراً كبيراً ، وأنني وقعتُ عند نسخها في أخطاءٍ قبيحة ، لفراتى يومئذٍ

وجہلی . ونعم ، قد صححت بعض هذه الأخطاء التي وقعت في نسختي القديم ، بما بذلته في مراجعة الكتاب على دواوين الشعر والأدب ، ولكن قادتني بعض هذه الأخطاء إلى دُرُوبٍ موحشة ، تعثرت فيها تعثراً لا يغتفر . ومن أجل هذا ، فأنا لا أحِلُّ لأحدٍ من أهل العلم ، أن يعتد بعد اليوم على الطبعة الأولى من « طبقات فحول الشعراء » ، مخافة أن يقع بي في زللٍ لا أرضاه له ، وأضرعُ إلى كلِّ من نقل عن هذه الطبعة شيئاً في كتاب ، سواء نسبته إلى أو لم ينسبه ، أن يراجعه على هذه الطبعة الجديدة من الطبقات ، لينفي عن نفسه وعمله العيب الذي احتملت أنا وحدي وزره (١٢٨) .

« وهو كلامٌ جميلٌ جداً ، قال فيه كلُّ ما يمكن أن يرثى بخاطر القارئ ، فَيَصُدُّهُ عن التصريح بالحياء حيناً ، وضخامة الجُهد المبذول حيناً . وكان الكلامُ يكون أجمل ، لو سلمت الطبعة الثانية من عيوب وقع عليها « الإجماع » أو كاد . وقد يعيد الأستاذ المحقق الجليل نظره فيها لدى الطبعة الثالثة ، متمنين - معه - ( هكذا في الأصل بين شرطتين ) الفوزَ بمخطوطة جديدة تامة لكتاب « طبقات الشعراء » (١٢٩) .

الموامش : (١٢٨) « وذهل المقدمة ، بعنوانه : « مصر الجديدة ، شارع الشيخ حسين المرسى / ٣ » حرصاً على العلم بما تستثير هذه الطبعة من رأى ، وتستدعى من نقد » ( والقوسان هنا من عند الدكتور أيضاً ) .

(١٢٩) كان « طبقات الشعراء » موضوعاً لدرس طلبة السنة التحضيرية للدكتوراه ( بكلية الآداب - جامعة بغداد ١٩٧٧ - ١٩٧٨ ) وكانت الطبعة الثانية جزءاً من مادة الدرس ، مرجعاً ومقابلة وتحقيقاً . . وقد خرج الطلبة بهذا الرجاء .

وأنا لا أحبُّ البُغْيى ، لا أبغى على أحدٍ ، ولا أقيمُ على بُغْيى

وَالسَّكَنُ الْفَتَى حَلَّ بِنِ بَذَرٍ ، وَالْبَغْيُ مَرْتَمُهُ وَخِيمُ  
 أَظُنُّ الْحِلْمَ دَلَّ عَلَى قَوْمِي ، وَقَدْ يُسْتَجْهَلُ الرَّجُلُ الْحَلِيمُ  
 وَمَارَسْتُ الرَّجَالَ وَمَارَسُونِي ، فَمُعْجَزٌ عَلَى مُسْتَقِيمٍ !  
 ( دَلَّ عَلَى قَوْمِي : أَيْ جَرَّاهُمْ عَلَى ) .

\* \* \*

جائزٌ جداً أن يكون الدكتور على جواد الطاهر عالماً جليلاً مقتدرًا ،  
 جائزٌ ، ولكن الذى ليس بجائز أن يكون كاتبًا ، بله أن يكون كاتبًا غمازًا ،  
 غمازًا ممتازًا ، لأن هذه قدرة لا يملكها إلا صنفان من الناس ، لا داعى  
 لذكرهما الآن ، أو على الأصح لا داعى لذكر أحدهما . ولذلك فهو يلجأ إلى  
 وضع الألفاظ الهمازة الغمازة اللعازة ، بين قوسين ، كما رأيت هنا ، وكم رأيت  
 أنفًا أيضًا . وهذا الفعل أشبه بالتقية ، ولكن التقية لاتصلح هنا ، لأن النقد  
 (بلا قوسين ، كالتقوسين اللذين استخدمهما الدكتور فى الهامش (١٢٨)...) ،  
 لا يكون نقدًا حتى يكون واضحًا صريحًا لاتقية فيه .

وبهذه المناسبة ، أحبُّ أن أقول للدكتور على جواد الطاهر ، أن  
 الأخطاء التى وقعت منى فى الطبعة الأولى ، لم يصححها أحدٌ غيرى ، لا ناقد  
 ولا غير ناقدٍ = مستثنياً مقالة أخى حمد الجاسر ، الذى صحح لى أكثر ما جاء  
 فى أسماء المواضع ، على طريقتة هو فى الدراسة الجلييلة التى نهض بعينها وحده ،  
 ثم تبعه الناس . وأيضاً لم تصلنى رسالة واحدة ، لا من حامة القراء ، ولا من  
 الأساتذة الأجلاء بعنوانى الذى ذكرته فى آخر المقدمة ، سوى رسالة واحدة

جاءتني من بريد « أ كسفورد » ، كاتبها هو « م . ي . قسطنطين » ، وهو مقيم في فلسطين ، فصحت الخطأ ، وكتبت ما يلي : « كنت أخطأت بيان ذلك في طبعتي السالفة من الطبقات ، فجاءتني من الأرض المقدسة الطاهرة التي دنستها يهود ، رسالة رقيقة من « م . ي . قسطنطين » فدلني على الصواب الذي ذكرته آنفاً ، فمن أمانة العلم أن أذكره شاكرًا ، كارهًا لهذا الذكر » ( الطبعة الثانية ص : ٣٩٥ ، تعليق : ٢ ) . ثم طبعت الطبعة الثانية سنة ١٩٧٤ ، وكتبت أيضًا عنواني في آخر المقدمة ، فهذا أنا في سنة ١٩٨٠ ، ولم تصلني رسالة واحدة من ناقد أو غير ناقدٍ ، سوى هذا الغمز واللمز والهمز ، الذي يتوهم صاحبه . أني استعذت منه فيقول : « وقد أداه العلم الجديد إلى أن « يبرأ » من الطبعة السابقة » ، أي علم جديد يا هذا ؟ وما معنى أن تضع « يبرأ » بين قوسين من قوس الكسبي التي كسرهما ثم عَضَّ إبهامه فقطعها ، ثم قال :

نَدِمْتُ نَدَامَةً ، لو أَنَّ نَفْسِي تَطَاوَعَنِي إِذَا لَبِثْتُ نَحْسِي  
تَبَيَّنَ لِي سَفَاهُ الرَّأْيِ مِنِّي ، لَعَمْرُ اللَّهِ ، حِينَ كَسَرْتُ قَوْسِي

والذي يقول فيه عدى بن مرينا : لما صار الكسبي مثلاً :

نَدِمْتُ نَدَامَةً الْكَسْبِي لَمَّا رَأَتْ عَيْنُكَ مَا صَنَعْتُ يَدَاكَ

وعدى بن مرينا ، يقول هذا الشعر لعدى بن زيد العبادي ، وقبل

البيت :

فَإِنْ تَظْفَرُ ، فَلَمْ تَظْفَرْ حَمِيدًا ! وَإِنْ تَعْطَبُ ، فَلَا يَنْبَغُ دِرَواكًا !

هل يستطيع هذا الدكتور الفاضل ذو الحياء الجم أن يسبني بألفاظي ،

بارئاً من الإنم ، خائياً من كلِّ مَعْتَبَةٍ ؟ ويقول لى ، وهو يَرْمِزُ بحاجبيه وعينيه  
مبتسماً : « يَدَاكَ أَوْ كَتَا وَفُوكَ نَفَّخَ » ، أى أنى أنا الذى جنيتُ هذا على  
نفسى . ( يقال : رمزت المرأة بعينيهما وحاجبيهما ، إذا غمرت بهما ، والأصل فيه  
من الحركة ومنه قول جرير للبعيث المجاشعى :

إذا سَارَ فى الركبِ البَيْهْتُ ، عَرَفُومُ

تَرْمِزُ خَمَاءَ الْعِجَانِ عَلَى الرَّحْلِ )

وأنا ، بحمد الله قادرٌ أن أصفِ على إذا أسأتُ ، وأن أقول عن نفسى  
وأنا فى السابعة عشرة من عمرى أنى كنت يومئذٍ « غُرّاً لا علم له » وأنى حين  
نسختُ من المخطوطة ما نسختُ ، وأنى توهمت بعد الفراغ من نسخها صغيراً ،  
وأنا لا أشعر ، أن الذى نقلته مطابق كلِّ المطابقة للمخطوطة ، وظلت على ذلك  
حتى شرعت أطبع الطبعة الأولى ، فصححت من الأخطاء التى وقعت فى النسخ  
شيئاً كثيراً ، ولكن لما جاءت المخطوطة وراجعتها « تبين لى أن نفسى  
غرّتنى غروراً كبيراً ، وأنى وقعتُ عند نسخها فى أخطاءٍ قبيحة ، لغرارتى  
يومئذٍ وجهلى » . أستطيع أن أقول ذلك بلا حرج أجده فى نفسى ، ولكنى  
أستطيع أيضاً أن أقول وأنا على ثقة مما أقول ، أن هذا الدكتور وأشباهه ،  
لم يعرفوا ولن يعرفوا شيئاً من الأخطاء التى أشرتُ إليها ، حتى يستطيع هو  
أو غيره أن يقول إنه « مرّ بخاطره » ، ولكن صدّه الحياء عن التصريح بأنى  
« غرّ جاهلٌ لا علم له » ، كما وصفت نفسى .

أدبٌ جمٌّ ، وحياءٌ مُقَدِّعٌ ، ولكن ماذا أقول إذا كان الدكتور على  
جواد الطاهر ، قد غامَسَتْهُ نفسه فى بابٍ من أبواب هجاء كتاب « طبقات

فحول الشعراء ، وفي هجائي بالغمز واللمز والهمز والترمز ، فراح يتجسس كل كلمة قالها قائل ، فيما اختلسها لنفسه ، وإما علّق بها حيث لا ينبغي التعليق ، حتى جاء بشيء يقال له « البستاني » ( ٣ : ١٩٨ ) ، يقول عن كتاب الطبقات : « نشره ١٩٥٢ ، بعنوان طبقات فحول الشعراء ، فكان ما أصاب الكتاب من التصرّف بعنوانه وهو مخطوط ، أصابه كذلك وهو مطبوع » ، جعله تعاقباً على قوله هو : « ليس الذي عمله الأستاذ شاكر بجائز في قواعد البحث العلمي » ( المورد ص : ٣٩ ) ، حتى هذا الشيء الذي يقال له البستاني ، صار له مكان في القصيدة المنشورة التي قرضها الدكتور على في هجائي وهجاء كتاب الطبقات .

ثم لا يكتفي بهذا الذي جمعه ، حتى ادّعى أن هذا الغناء إجماع ، وقال : « وكان الكلام يكون أجمل ( أي هجائي نفسي ) لو سلمت الطبعة الثانية من عيوب وقع عليها « الإجماع » ( والقوسان أيضاً من عند الدكتور على طريقته ) أو كاد » ثم يتمنى هو وطلبة السنة التحضيرية للدكتوراه ( تحت إشرافه بالطبع ) بجامعة بغداد ، طبعة ثالثة تامة بأسم « طبقات الشعراء » .

مسكين كتاب « طبقات فحول الشعراء » ، لقد صار إلى ما قاله أوس ابن مفرأ :

قالوا : فما حال مسكين ؟ فقلت لهم :

أضحى كُتْمَةٌ دَارٍ بين أنداء

( القُتْمَةُ ، بضم القاف : المزبلة ) .

\* \* \*

والآن لا أظن أنه قد بقي في مقالة الدكتور على جواد الطاهر « طبقات الشعراء ... مخطوطاً ومطبوعاً » ، والتي نشرها في مجلة المورد العدد الثامن ١٣٩٩ - ١٩٧٩ = لا أظن أنه بقي فيها شيء له قيمة ، ومع ذلك فأنا لم أتعرض لأخطائها إلا ما هو خاص بالطبقات لا غير . ولكن تبقى النصيحة إن كان للنصيحة موضع . إن هذا الضرب من المقالات لا يمكن ، أو هكذا أتصور ، أن يكون نافعا في ترقيته في السلك الجامعي ، ولا أظن أن عرضه لهذا الذي كتبه على زملائه في جامعة الرياض سنة ١٩٦٤ ، كما قال في التعليقات رقم (١) في المورد ، لا أظن أن هذا العرض قد قُوبِلَ إلا بالجملة فحسب . ولو عرضه على الدكتور مهدي الخزومي ، وعلى الدكتور عزت حسن وعلى الدكتور مازن المبارك مرة أخرى قبل أن ينشره في المورد سنة ١٩٨٠ ، وبعد طبع الطبعة الثانية من الطبقات = لكان يقيني أن ينهوه عن نشره نهياً يزجره عن الإقدام على مثل هذه الفعلة المنكرة ، فإنها شيء لا يقدم عليه إلا من لا حصة له ( والحصة : الرأي الذي يحفظ صاحبه ويمسكه ، ومنه قول طرفة :

وإن لسان المرء ما لم يكن له حصة ، على عوراته لدليل

أي إذا لم يكن مع اللسان عقل يحجزه عن بسطه فيما لا يحب ، دل اللسان على عيب صاحبه ، بما يلفظ به من عور الكلام ) .

والله أسأل أن يعين كلاً على كل ، وأن يأخذ بحُجْرنا عن الضلالة ، وأن يأخذ بنواصينا إلى كل خير ، ومن يضل الله فإله من هادٍ ..

وبقي شيء واحد أفوله لمن قرأ هذا الكلام : عذراً فقرأ رسالة الدكتور

على جواد الطاهر إلى في سنة ١٩٦٨ ، وانظر إلى ما قاله وكيف قاله في سنة ١٩٨٠ ، إن هذا شيء عجاب . ثم لا أزيد . أمّا نشر مقالة كتبت ( كما زعم ) في سنة ١٩٦٤ ، في سنة ١٩٨٠ على هذه الصورة ، فهو عبث محض ، واستهزاء بالقراء ، وإهدار لقيم الأشياء ، وغش للمجلة التي نشرته ، وكل ذلك لا ينبغي أن يفعله من يصون قدر نفسه ، فما ظنك أن يفعله من يتولى تعليم النشء في الجامعة ؟ عمل سيء ، يُغري به قصد سيء ، يخرج صاحبه من حيز الأمانة . ولكن إلى هذا صرنا ، ولا حول ولا قوة إلا بالله ؟

\* \* \*



## فهرس الكتاب

- ٧ - ديباجة الكتاب ، سبب تأليفه  
١٤ - رسالة مصورة  
١٥ - تفصيل القول في مقالة مجلة المورد ، في نقد كتاب :  
« طبقات فحول الشعراء » .  
٢٠ - مأخذ صاحب المقالة على مطبوعة « الطبقات » .  
المأخذ الأول في شأن الزيادات في كتاب الطبقات .  
٢٢ - المأخذ الثاني والثالث ، في شأن كتاب الأغاني .  
٢٣ - المأخذ الرابع ، في شأن كتاب الموشع للرزباني ، في ستة عشر موضعاً .  
٣٦ - تفصيل القول في مسألة الزيادات التي زدتها ، وما لجأ إليه الكاتب وغيره  
من المبالغة . ورد ذلك بإحصاء مفصل .  
٤٠ - القول في الأصلين المخطوطين لكتاب الطبقات .  
٤٢ - معنى أصول الكتب المخطوطة ، ماهو ؟  
٤٧ - عملي في كتاب الطبقات ، وأسانيد أبي الفرج في الأغاني .  
٥١ - معنى « الإجازة » و « المسكوبة » و « الوجادة » عند علماء الرواية .  
وأن الذي في الأغاني من كتاب الطبقات ، هو من كتاب الطبقات  
بلا ريب .  
٥٥ - أبو الفرج الأصفهاني ، لم يرو عن أبي خليفة « مشافهة » ، وخطأ الكاتب  
في ذلك ، وإنما هو رواية عن كتاب الطبقات .  
٥٩ - تصرف الكاتب بالحذف من كلامي ، ودلالة ذلك على منهج فاسد .  
٦٢ - إبطال القول بأن زدت زيادة ( غزيرة ) في كتاب الطبقات .

- ٦٦ - الشروع في بيان « الزيادات » تفصيلاً .
- ٦٧ - الزيادات من الأغاني على نسخة « م » المختصرة في ثلاثة وعشرين موضعاً .
- ٧٤ - الزيادات من الأغاني على « مخطوطي » في عشرة مواضع .
- ٨٠ - زيادة عن ابن أبي الحديد على « م » المختصرة ، وزيادة من أمالي الزجاجي على المخطوطة .
- ٨١ - زيادة مفردة على « مخطوطي » .
- ٨٢ - زيادة من الموشح للرزباني على « م » المختصرة ، في ثلاثة مواضع ، وإحصاء الزيادات هذه وقدرها .
- ٨٦ - القول في أسانيد أبي الفرج في الأغاني ، ومعناها .
- ٩١ - القول في أسانيد الرزباني في الموشح ، وفيها بيان وجه من التدليس غريب .
- ٩٢ - حشد أسانيد الأخبار في الموشح .
- ٩٨ - دراسة هذه الأسانيد ، وما جاء فيها من غرائب الرزباني في الرواية عن شيوخه . وهو غريب جداً ، ومهم جداً ، وبيان فصل من منهجي في دراسة الكتب .
- ١٠٧ - أخطاء صاحب المقالة ، وفساد تصوره لعمله .
- ١١٣ - خطأ الكاتب في معنى « الشيوخ » في الرواية .
- ١١٥ - حديثه عن يوسف هل ، المستشرق ، حديث عن الاستشراق ، وعن « المنهج العلمي » و « علم التحقيق » الذي يمتثل بمفرقه .
- ١١٨ - مثل على غطرسة المستشرقين ، وبيان ضعفهم وأخطائهم ، وادعائهم الكاذب .
- ١٢٧ - القول في تسمية الكتاب « طبقات فحول الشعراء » ، وخطأ النقاد ، وادعائهم أني « غيرت » اسم الكتاب .

١٣٠ — مناقشة من ادعى أنى « غيرت » اسم الكتاب ، والدليل فى الطبعتين جميعاً على أنى قد قلت إنى « عدلت » عن اسم مشهور ، إلى اسم آخر موجود على « مخطوطى » .

١٤١ — إيضاح قضية تسمية الكتاب ، وإساءة كاتب المورد فيما كتب .

١٥٧ — رفض كلمة « التحقيق » ، واقتصارى على لفظ « قرأت » .

١٥٨ — كل ما جاء فى المورد ، متعلق بالطبعة الأولى من كتاب الطبقات .

١٦١ — صفة ماهو مكتوب على الصفحة الأولى من المخطوطة ، والتدقيق فى قراءته

١٦٥ — ماهو موجود فى آخر الكتاب « كتاب طبقات الشعراء » ، ليس بحجة .

١٦٦ — الاستدلال على الاختلاف فى أسماء الكتاب الواحد ، فى كتاب « تأويل

مشكل القرآن » وكتاب « إصلاح غلط أبى عبيد » .

١٦٨ — التواء كاتب مقالة المورد ، فيما يكتب .

١٧٠ — أدب الكاتب فيما كتب .

١٧٥ — ختام الكتاب .

